جامعة مولود معمري –تيزي وزو –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط (2010-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:

حديد صليحة

زيان محند واعمر

إشراف الأستاذ:

د. محمد سي بشير

لجنة المناقشة:

أ/ تباني وهيبة	ممتحنا
أ.د/ محمد سي بشير	مشرفا مقررا
أ/ زاوي رابح	رئيسا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكـر خـا ص

نود أن نتقدم أولا بكلمة شكر وتقدير للأستاذ الدكتور

محمد سي بشير

وذلك للتفضل بالإشراف وحسن الإرشاد والتوجيه طيلة

فترة إنجازنا لهذا البحث

إلى جانبه, لا يسعنا إلا أن نعبر عن كل الشكر والامتنان

لأساتذة قسم العلوم السياسية

خلال مرحلة الدراسات العليا على ماجادو به, وأخيرا نشكر

كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث المتواضع وكل من

شاركونا في إتمامه .

شكر وألف شكر

صليحة ومحندواعمر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا لّلذاني قال الله عزّ وجل فيهما " ولا تقولا لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ..."

إلى من أمر ببّرها ووضع الجنّة تحت أقدامها, من ربّتني وأنارت دربي, من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها,

نور فؤادي...أمي رحمها الله وأسكنها فسيحة جنانها, وجعل قبرها روضة من رياض جنانه

إلى من أوصلني إلى بّر الأمان في دراستي ورحلتي في الحياة, إلى من كلله الله بالهيبة, إلى من علمني العطاء بدون انتظار

, إلى من علّمني الصّبر والحكمة والموعظة الحسنة....أبي الغالي "علي" أدامه الله تاجا فوق رأسي

إلى من تقاسمت معهم حلو ومرّ الحياة, أخي"بلقاسم" حفظه الله, وإخوتي "فازية,حمامة و زوجها كريم وإبنهيما مروج, ليلى, وفتيحة"

إلى سندي, ومن سأتقاسم معه دروب الحياة إن شاء الله زوجي "نافع"

وكل عائلته الكريمة خاصة "أمي فازية, و أبي محند" دون أن أنسى " قاسي ,كمال, ثيزيري "

إلى كل أفراد العائلات التالية: حديد, حاتم, مطاوي, لركاش.

إلى من فارقونا من سنين إلا أنّ حبهّم في القلب متين"أجدادي"وإبن خالتي "مجيد" رحمهم الله

إلى عربون الحب والوفاء,

من تقاسمنا معي أعباء هذا العمل "ربيعة", وليلية" وعائلتيهما , وصدقتنا فضيلة

إلى زميلي المشوار من قاسمني أعباء و مشاق هذه المذكرة "محند وأعمر" وكل عائلته

إلى كل من أعرفه من قريب أو من بعيد

صليحة

إهداء

إلى أعلى إنسانة في الوجود

إلى من سهرت الليالي وعانت ضحت بالنفس والنفيس لأجلي إلى من أنستني وأنارت طريقي

ووقفت إلى جانبي في كل اللحظات والصعاب إلى من شجعتني ودعمتني بنصائحها وتعليماتها

إلى أمي الحنون رحمها الله وأسكنها فسيحة جنانه

إلى والدي العزيز الغالي, إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب, إلى كل الأصدقاء

محند وأعمر

خطة البحث

مقدمة

الإشكالية : إلى أي مدى تؤثر التحولات الأمنية الجديدة على أمن دول جنوب المتوسط؟

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن

المبحث الأول: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

1. الواقعية الجديدة
2. الليبرالية والليبرالية الجديدة
3. البنائية

المبحث الثاني: مستويات الأمن

1. المستوى الداخلي
2. المستوى الدولي
3. المستوى الإقليمي

الفصل الثاني: التحولات الأمنية الجديدة في المتوسط

المبحث الأول: جنوب المتوسط و الأمن

1. جيوسياسة المتوسط
2. الأزمات التي تعرفها منطقة جنوب المتوسط
3. القوى المتنافسة على منطقة المتوسط

المبحث الثاني: التحولات الأمنية في المتوسط

1. الإرهاب الدولي
2. الجريمة المنظمة
3. الهجرة الغير شرعية

المبحث الثالث : المبادرات الأمنية الخاصة بمنطقة المتوسط

1. منتدى5+5
2. الاتحاد من اجل المتوسط
3. الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي

الفصل الثالث: تحديات و سيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة

المبحث الأول : تحديات السياسات الأمنية الجديدة

1. الفواعل الأمنية الجديدة في المتوسط
2. التحول الديمقراطي

المبحث الثاني : سيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة

1. سيناريوهات النجاح
2. سيناريوهات الفشل

خاتمة

قائمة المراجع.

الفهرس

مقدمة

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة بروز العديد من الظواهر التي كانت مخفية تحت غطاء المواجهة الأمريكية السوفياتية اختلفت وتباينت طبيعتها من إقليم لأخر، فقد ظهرت النزاعات ذات الطبيعية الاثنية في العديد من دول آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية أوروبا الشرعية، بروز أخطار تتعلق بصورة مباشرة بوجود الفرد كخطر المجاعة، الفقر، البطالة والأمراض، إضافة إلى موجات التحولات الديمقراطية التي عرفتها العديد من مناطق العالم، إلى جانب نمو شبكات المجتمع المدني العالمي، كل هذه الظواهر شكلت تحديات حقيقية للدول تطلبت منها آليات مختلفة كليا عن تلك التي اعتمدت عليها الحرب الباردة خاصة المتعلقة بالأمن.

أصبح الوضع الأمني في العالم متدهورا بسبب تغيّر شكل العلاقات بين الدول ، ما أدى لإعادة النظر في المعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العالم يعرف نوع جديد من المشاكل الأمنية المعروفة بالتهديدات الأمنية الجديدة، كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي مشاكل البيئة وغيرها من التهديدات التي أصبح التحكم فيها أمرا مستحيلا، ما جعل المفهوم التقليدي للأمن المعروف بقدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي عاجز على مواجهة وتفسير مثل هذه الظواهر الجديدة.

فالتنوع وتعدد التحولات الأمنية الجديدة جعلتها أكثر تعقيدا عما كانت عليه سابقا، خاصة وأنها لم تعد تقتصر على الأمن العسكري، بل شملت عدة أبعاد أخرى كالبعد السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فارتبطت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها خصوصيتها الجغرافية والإستراتيجية كما شكلت تفاعلات ومضاعفات للتحولات العالمية الجديدة

أهمية الموضوع:

لقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسطة، كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من إفرازات للعولمة في كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية، البيئية والعسكرية) ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، ما جعل من الأبعاد الأمنية للتحولات العالمية في المتوسط تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين أطراف منطقة المتوسط (الشمالية والجنوبية).

لكن طبيعة التحول ومدى تأثيره على أمن دول جنوب المتوسط فرضه واقعا جديدا.

1- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1-إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن وأمنته التهديدات الأمنية.

2-التعرف على ماهية التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة المتوسط من خلال تسليط الضوء على مختلف هذه التهديدات الأمنية من إرهاب، جريمة منظمة هجرة غير شرعية...الخ. ورصد تأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط.

3- إبراز أهم إسهامات واستراتيجيات الدول لتلاقي مختلف هذه التهديدات في منطقة المتوسط وجنوب المتوسط على وجه التحديد.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأسباب ذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

1) أسباب موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لأثار التهديدات الأمنية على واقع الأمن في المتوسط. فمعظم الدراسات المرتبطة بقضايا الأمن ركزت على الجانب الاقتصادي لتحقيق الأمن دون التطرق إلى الأطر النظرية التي تفسر الظاهر من جانب سياسي.

2) أسباب ذاتية:

تكمن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة التهديدات الأمنية وتأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط كونه يشمل جميع الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، كذلك جاء تناول هذا الموضوع إلى أن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التحولات الأمنية الجديدة في دول جنوب المتوسط ومدى تأثيرها على البيئة المتوسطة.

3 إشكالية الدراسة:

في ظل تزايد أخطار التهديدات الأمنية الجديدة وتباين أثارها السلبية في منطقة المتوسط التي تشهد تدهورا كبيرا في محيطها الأمني جراء مختلف هذه التهديدات والتي امتدت انعكاساتها السلبية لتطال مختلف الجوانب والقطاعات، سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مؤثرة بذلك عن أمن الدول في جنوب المتوسط. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية التالية:

- ✓ **الى أي مدى تؤثر التحولات الأمنية الجديدة على أمن دول جنوب المتوسط؟**

تتدرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف ساهمت التهديدات الأمنية كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة في توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟
- ✓ ما هي أهم مظاهر التهديدات الأمنية على مختلف أبعاد الأمن في الفضاء المتوسطي؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدتها دول المتوسط في مواجهة التحولات الأمنية؟
- ✓ ما هي التحديات التي تعرقل دول جنوب المتوسط في اعتماد آليات أمنية تساهم في إرساء مضامين الأمن

فرضيات الدراسة:

1- كلما زادت شدة تأثير التحولات الأمنية على المتوسط كلمت تدهور الوضع الأمني في المنطقة.
2- كلما نسقت الدول المتوسطية جهودها لمواجهة التهديدات الأمنية، كلما زادت فرص تحقيق مبادئ الأمن والاستقرار.
3-كلما اعتمدت دول الجنوب المتوسط على استراتيجيات أمنية ومبادئ الأمن، كلما تمكنت من المناخ في مواجهة مختلف التهديدات.

المقاربة المنهجية:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج والتي تراوحت بين:

المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم في منطقة المتوسط، وتحديد خصائص ظاهرة التهديدات الأمنية في المنطقة، بإضافة إلى وصف طبيعة ونوعية العلاقة بين متغير التهديدات الأمنية وتأثيره على الأمن من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط بشكل عام وجنوب المتوسط بشكل خاص وصولا إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات. كما أن الحاجة إليه تبدو لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات المفهوماتية في الدراسات الأمنية كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري عند توظيف البيئة الأمنية الدولية، وفحص النظرية الأمنية المتوسطية.

المنهج التحليلي المقارن:

الذي تبدو قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش المنظوراتي في الدراسات الأمنية، ذلك أن معظم البناءات النظرية تطورت استنادا إلى المحاورات الكبرى التي غالبا ما اتخذت صفة

المقارنة الضمنية، خصوصا لما يتعلق الأمر بنظرية كالواقعية السياسية التي حاولت حل النظريات التي تبعتها الانطلاق من مناقشة وانتقاد تصوراتها وإسهاماتها الفكرية.

المنهج التاريخي:

الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية، في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الأمن وتطوره، وأيضا رصد أهم محطات التحول في مظاهر السياسية العالمية، كما يضمن هذا النهج الأدوات العلمية الفعالة لضبط مختلف هذه التهديدات الأمنية من جهة، واستيعاب الإستراتيجية الكبرى للخطاب الأمني من جهة الثانية.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: من سنة 2010 إلى 2015 نظرا للتطورات الحاصلة والحركية الكبيرة للأحداث التي عرفتها منطقة المتوسط خلال هذه الفترة.

الإطار المكاني: التركيز على منطقة المتوسط خاصة على دول الجنوب كالدول المغاربية, والشرق أوسطية .

***أدبيات الدراسة:**

1. بن عنتر عبد النور, بعنوان **البعد المتوسطي للأمن الجزائري,الجزائر, أوروبا, و الحلف الشمال الأطلسي** و الذي تناول فيه أهم التحديات المتوسطية لأمن الدول المغاربة و خاصة الجزائر, و الدراسة التي نحن بصددها تأتي كإضافة لما سبق من الدراسات, و لعل خصوصياتها تنبع من كونها تعالج الموضوع في ظل ظواهر تهديدات أمنية جديدة على غرار التهديدات القديمة.

2. دراسة مصطفى بخوش حول " **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف"سنة 2006** , ركّز على علاقات الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي, وتوّصل إلى التناقض بين الواقع و الأهداف الذي أبرز الهوّة بين

الفوائد المتاحة لصالح الطرّف الأوروبي الموحد على غرار تفكّك دول جنوب المتوسط, خاصة منها دول المغرب العربي .

3. Yve Lacoste **la Géopolitique de la méditerrané** جغرافي قد وصف في كتابه "أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية مخالفة للمناطق الاخرى.

***تصميم الموضوع:**

الفصل الأول:عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للأمن المتوسطي, أين سنتناول مفهوم الأمن و التطورات التي عرّفها بعد نهاية الحرب الباردة, كما سنتحدث عن أنواعه, ونختم الفصل بعرض مستوياته.

أمّا **الفصل الثاني** والذي هو بعنوان: التحولات الأمنية الجديدة في المتوسط, نستعرض فيه إلى جنوب المتوسط والأمن ثم التحولات الأمنية الجديدة وذلك بتطرق إلى مختلف هذه التحولات, وفي النهاية سنعرج على المبادرات الأمنية الخاصة بمنطقة المتوسط.

و في **الفصل الثالث** المعنون ب: الدراسات المستقبلية للسياسات الأمنية الجديدة, ففيه سنتناول تحديات السياسات الأمنية الجديدة, ثم نستعرض سيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة في المتوسط.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن في المتوسط

يأخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أن موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زحزت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في تلك المرحلة نظرا لاعتبار الأمن هو المرتكز الأساسي والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى.

ولقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه (الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية)، منذ الوهلات الأولى لبداية التنظير في مجال العلاقات الدولية ليمتد الصراع النظري حول مفهوم الأمن (أبعاده, مرتكزا ته, وأهدافه) حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نظرا لمركزية موضوع الأمن في تلك المرحلة حين تمحورت معظم الدراسات السياسية حول مواضيع ذات صلة بموضوع الأمن على غرار مواضيع مثل: التنمية الاقتصادية، الوحدة السياسية، التكاملات الدولية... فمفهوم الأمن يكتسي أهمية قصوى لدى الباحثين لاستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها لتحديد مفهوم شامل للأمن يكون مر...أساسيا يتم الرجوع إليه إن اقتضت الضرورة، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المحاولات التي قام بها الباحثون في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أجل تحديد مفهوم معين للأمن يكون شاملا ومستوفيا لجميع الشروط، وذلك من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية للأمن ومدى تطابقها مع الواقع الدولي لفترة الحرب الباردة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى المحاولات النقدية ومحاولة إعطاء تعريف جامع مانع للأمن يكون الأقرب لتفسير مرحلة ما بعد الباردة، لننتقل بعد ذلك إلى مستويات الأمن حيث ركزت على المستويات الأربع (الأمن الوطني، الأمن القومي، الأمن الدولي والأمن الانساني)، بالإضافة إلى ابعاد الأمن، من خلال وضع تعريف اجرائي للأمن يشمل كافة النواحي والمستويات

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطور النظريات الأمنية:

إن دراسة موضوع التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة وأن تنوع الدراسات في العلوم السياسية يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المفاهيم لانعدام الاتفاق حول معانيها مالم يتم تخصيص مجال للفصل المفاهيمي بناء على وظيفة المفهوم نسبة للموضوع لذلك فإن القيام بأية دراسة حول أي موضوع يستدعي تقديم تعريف للموضوع محل الدراسة وإزالة الغموض عنه للتقريب بينه وبين القارئ.

إن دراسة موضوع التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة وأن تنوع الدراسات في العلوم السياسية يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المفاهيم لانعدام الاتفاق حول معانيها مالم يتم تخصيص مجال للفصل المفاهيمي بناء على وظيفة المفهوم نسبة للموضوع لذلك فإن القيام بأية دراسة حول أي موضوع يستدعي تقديم تعريف للموضوع محل الدراسة وإزالة الغموض عنه للتقريب بينه وبين القارئ.

I. المعنى اللغوي للأمن:

الأمن مضادة الخوف والفزع، فهو بغي الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، وربط الاسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله–عز وجل– عبادة إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان.[1]

ولعل أدق مفهوم الأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله –سبحانه وتعالى: "فليعبد ورب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"[2].

أما المعنى الاتمولوجيللأمنSécurité فهو يوحي إلى التناقص الجوهري بين الجزء "بلا أو بدون"Sans والجزء Cura ومعناه "عناية" Soin، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنا

[1] محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الاسلام، القاهرة، مصر، مكتبة الامام البخاري، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 9-13.
[2] سورة قريش الآية 3، 4.

غريبا للأمن "دون عناية أو غياب العناية" وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف[3].

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" [4]. إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها وإن كانت المعاجم اللغوية نشيرا إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق" و دائرة المعارف العلوم الاجتماعية The Encyclopidia of Social Sciences تعرفه بـ"قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية".[1]

II. المعنى الاصطلاحي للأمن:

نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام فيما يخص مفهوم الأمن، تناولنا مجموعة من التعاريف من أجل إيضاح هذا الغموض ، ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

يرى وولترليبمان**Walter Lippmon**: أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صوت هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه[2]، ؟؟أي أن الدولة هي الركيزة أساسية لمواجهة أي خطر.

ويرى فريديرك هارتمان فيري **Frederick Hartmann Ferry**: "أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"[3].

فيما نجد أن جوزيف ناي **Joseph Nye**: يعتبر مفهوم الأمن القومي أنه: "غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى يجب أن يكون تأمين سلامة الدول من الدمار والأضرار التي قد تمسها [4].

---

[3]Thierry Balzacq, « qu'est-ce que la sécurité nationale ? », la revue internationale et stratégique, n°52, hiver 2003-2004, p 35.

[4] زكريا حسين، "الأمن القومي"، تتم تصفح الموقع يوم: 2016/05/23.

[1]http://www.islamonlire.net/mafation/2000/11/article2.shtml.

[2] عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور اقتصادي"، أعمال بدون الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي –الأوربي، الطبعة الأولى، 1996، ص 84.

[3] طروب بحري، "الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد "مجلة المفكر، كلية الحقوق في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 294.

[4]Jans Wyllie, « force and Security », in trevor C. Salmon and others, issues in international relations, London and New York, Routledge, 2nd edition, 2008, p 74.

أما روبرت ماكنمارا**Robert Mc Namara:** فقد حدد مفهوم الأمن في كتابه جوهر الأمن "من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل لأمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن[5]، ويعرف مكنمارا الأمن: "إن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وأن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان الأمن هو التنمية...[1]"يتبين لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة ودورة في حمايتها.

عرف **Richard Ulman** الأمن في مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن " Redifining Security" على أنه: "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة يتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضيق مجال الغيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات شركات) داخل الدولة"[2] بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة ونضوب الموارد، ويتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات.

عرف أرنولند ولفرز الأمن بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلىالقيم المركزية، وبالمعنى الذاني فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"[4]، وقد اعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الاجماع بين

---

[5] عمر عبد الله كامل، المرجع السابق الذكر، ص 85.

[1]سليمان عبد الله العربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة وتهدئته– دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، ضيف، 2008، ص 17.

[2]Richard H. Ullman, « Redefining Security », International Security, Vol–8, N° 1, Summer 1983, p 133.

[3]Arnold Wolfers, « National Security as an Ambiguous Symbol », political Sciences Quarterly, Vol 67, N°04, December 1952, p 485

الدراسين، ولكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ما فيه القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوجدة الوطنية، أو الرفاه الاقتصادي...إلخ.

يعتبر تعريف باري بوزان**Barry Buzan** لمفهوم الأمن من اشهر التعاريف خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه : "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووجدنها الوظيفية"[1]، من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركز للدولة في ضمان أمنها. يرى بوزان أن مفهوم الأمن معقد وينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاث أمور على تتمثل في: البدأ بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، إنتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

يعد مفهوم الأمن بوصفه تحررا من التهديد أمرا واضحا، غير أنه يشير عددا من التساؤلات هي: من يحمي المرء؟ ماذا يحميه؟ من أي تهديد؟ من حيث المبدأ ينطبق الأمن على أي شخص أو على أي شيء وقد يتحدث المرء عن الأمن العالمي، والأمن الاقليمي، أو أمن المؤسسات، أو الجماعات، أو الأفراد، وكذلك يمكن أن ينطبق المفهوم على أي من التهديدات[3].

مما سبق نستنتج انه لايوجد تعريف موحد لمفهوم الأمن، وذلك راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، واختلاف كيفية طرح كل مدرسة لمفهوم الأمن ، بالإضافة إلى أنه انعكاس مباشر بعدة متغيرات والتي هي:

- طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها الفترة إلى أخرى
- اختلاف في الايديولوجيات والرؤي.

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي الأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13.

[2] سليمان عبد الله العربي، المرجع السابق الذكر، ص 10.

[3] بول روينسون، قاموس الأمن الدولي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 269

- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة أوجد تعدد وتوتر في عملية التنظير في العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة.

ومن خلال التعريف السابقة الأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاث صفات رئيسية وهي:

- **النسبية:** بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.
- **الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الابعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والنفسية...
- **الديناميكية:** بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يفي أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

ولقد لخصت إيمار روتشيلد**Rothschild Emma**الامتداد المتعددة للأمن في النقاط الاربعة التالية[1]:

1- امتداد تحتي: مفهوم الأمن ممتد من أمن الدول إلى أمن الأفراد والمجموعات...إلخ

2-امتداد إلى الأعلى: من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية

3- امتداد أفقي: من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي، أو الأمن الانساني.

4-المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد وتستشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية إلى المؤسسات الدولية، نزولا إلى الحكومة الاقليمية أو المحلية، وجانبها إلى المنظمات غير الحكومية، وإلى الرأي العام والصحافة، والقوى المجردة للطبيعة أو السوق

(1) Simon Dally, Geopolitical change and Contemporary Security Studies : contextualizing the Human Security Agenda, Institute of international relations the university of British Columbia, working paper, N° 30, April 2000, p 6
http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/publications/webwp 30.pdf.

كما لخص تيري بالزيكThierry Balzacqفي مخطط توضيحي الكيفية التي توسع بها مفهوم الأمن من خلال تحولين أساسيين، الأول عمودي يخص مستويات التحليل، والثاني الافقي يخص توسيع قطاعات الأمن[1].

جدول رقم (01): التوسع والتعمق في مضامين الأمن في الدراسات الأمنية

التعميق / التوسيع		قطاعات الأمن				
	عالمي اقليمي دولي وطني مجتمعي فردي	القطاع الاجتماعي	القطاع البيئي	القطاع السياسي	القطاع العسكري	القطاع المجتمعي
مستويات التحليل						

Source : Thierry Balzacq, op. cit, p 43.

1: المقاربة الواقعية للأمن

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، حين ركزت على اعتبار الدولة الوحدة الاساسية لتحليل وبالتالي فهذه الأخيرة نتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها، وعندما تكون الدولة مشغولة بأفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همها وهدفها الأساسي، وترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب ويمكن أن يستمر هذا السلام إذا الدول حافظن على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد اي هجوم من قبل القوى المعادية، وتؤكد الواقعية على الحتمية التاريخية للصراع بين الدول ذات السيادة.

خلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على امكانية قيام حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ومثلت مفاهيم الروع والضربة

(1) Thierry Balzacq, op.cit, pp, 42-43.

الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جراء من معجم الواقعيين الأمني[2]. وحسب الواقعية الكلاسيكية الانظمة الامنية ستبقى قائمة طالما كانت مصالح الاعضاء متوافقة، وعندما تتباعد هذه المصالح والتي تتمثل في تحالفات أو ميزات قوى أو غيرها من الترتيبات الامنية الجماعية فإنها تتفكك وتتغير[1].

ويعتمد هؤلاء على مرجعية الفكر الواقعي مثل هوبز **Thomas Hobbes** الذي يعتبر أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الانسانية[2]، "فالحالة الطبيعية عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محدودة هو "صراع الكل ضد الكل"[3].

ويرى ريمون آرون أنه في "الحالة الطبيعية" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية[4]. إذ يندرج الأمن وفق هذا التصور "الأهداف الأيدية". وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة، يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين (نزع تسلع شامل أو جزئي) أو على القوة التي يتضح لها الطرق المعنى، يتطابق الخيار الأول والاستراتيجية الأمنية الغربية اليوم في المتوسط كما سنرى، والقائمة أحيانا على نزع تسليح أحادي يستهدف العرب حصرا.

وعليه فالمنظور الواقعي الأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها...) باعتبارها الفاعل المركزي، إن لم يكن الوحيد، في السياسة الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن.

وبالتالي فالأمن حسب الواقعيين يمثل أحد الأهداف الاساسية والخالدة للسياسة الخارجية لأية دولة، هاته الأخيرة التي تسعى بكل الوسائل لتعظيم قوتها العسكرية لتحقيق الأمن.

---

[2] مارتن غريفيش وتيري أو كالاهن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج الابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 79.

[1] Jany Wyllie, Foxe and Security in Trevor C. Selimon and others, op. cit, p 78.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر، ص 18.

[3] J. Jackson Preece, Security in International Relations, United Kingdom, London, The University of London International Programmes, The University of London, 2011, p 150.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ذكره، ص ص 18-19.

مبادئ المدرسة الواقعية: أهم أفكار الواقعية تتمثل في القوة والهيمنة والمصلحة الوطنية والأمن القومي:

- استعمال القوة للحفاظ على مصلحة الدولة والحفاظ على أمنها.
- تنطلق الواقعية من فكرة اعتبار الأمن من اختصاص الدولة.
- الأمن هو الهدف الأسعى سعيا للوصول إلى اهداف أخرى مثل الهدوء، والربح والقوة.
- اعتبار الدولة القومية الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ضد أي تهديد خارجي يهددها أو يهدف تكاملها الاقليمي، أو يمس احدى مصالحها القومية.

وترى الواقعية الجديدة وعلى رأسها كنيث والتز **KennethWaltz**أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على اولوية الامن prierityofsecurity أكثر من الاهداف الاخرى للدولة، وبالتالي فان تحقيق الامن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على تمها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة لخطر أو تهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، من جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الاخرى والتي ستعتقد أن هذا الاستعداد العسكري في موجه ضدها فتقوم بدورها بالتأهب العسكري موجه ضدها فتقوم بدورها بالتأهب المسلح، ويصف البريطاني هاربرتبترفايلد**HerbertButterfield** حالة عدم اليقين " Uncerteinty" التي تصيب صناع القرار في محاولتهم لتحديد نوايا الآخرين "بالخوف الهويزي"[1]. هذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة والصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها إصطلاحا دوامة الأمن أو المعضلة الأمنية.

يعتبر جون هيرز**John Herz**أولمن مصطلح المعضلة الأمنية "DilemanaSecurity" عام 1950، فالدول ذات السيادة نتسلح لتصبح أكثر أمنا حتى تزيد من مستوى الحماية لها، في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من الأمن بالنسبة للدول الأخرى[2]، فالشعور بانعدام الأمن مصدره الشك والخوف المتبادل بين الدول المتنافسة. وقدم

(1) Paul Rose, « The Intrastate Security Dilemana :Ethonic. Confict as a “Tragedy”?journal of peace research, sage publication, vol 36, N° 2, 1999, March, p 184.
(2) Georg Sorensen, « After the Security Dilemma : The challenges of insecurity in Work states and the dilemma of liberal values, « Security Dialogue, vol, 38, N° 3, September 2007, p 359.

روبرت جيرفيس**RobertJervis**تعريفا للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها "العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين".

2: النظرية الليبرالية:

نشأت الليبيرالية في خضم التغيرات الاجتماعية التي عرفتها أوروبا، وهي نظرية لم تتبلور في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم فيها عدة مفكرين لإعطائها شكلها الأساس وطابعها المميز. والليبيرالية لها مفاهيم متعددة، ولها اهتمام بالحرية التي تعتبرها هدفا وغاية في حد ذاتها[1].

فالنظرية الليبيرالية هي "نظرية الحرية" وهي نظرية ذات أطياف متعددة وجوانب مختلفة وبمقادير متفاوتة. فقد عرفت أطوار متعدد بحسب الزمان والمكان وتغيرت مفاهيمها عبر هذه التطورات المختلفة. وهي نظرية اصلاحية تسعى إلى اصلاح النظام القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويل كانط للسلام الديمقراطي، وبالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإن كان دورها أساسيا لضمان الأمن.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تبسيطا وأكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعدد إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية[2]. والليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق مبادئ هذا المنظور. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ قولدستين**Goldstein** يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الاساسين في النظام الدولي يقصد مواجهة أي فاعل آخر"[3]،وبالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.

---

[1] محسن بن العجيمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2011، ص 26.

[2] مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في هدى ميتكيس والسيد صدفي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص 5.

[3] ناكابوكيياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم 2016/05/26، http://www.gexties.com/adelzeggagh/secpt.html.

يميل المنظرون الليبيراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها وذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى ارساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل.

ويؤكد هذا الرأي الليبيرالية المؤسساتية الجديدة، التي ترتكز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تفادي إنعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق القواعد المشتركة ومعايير أنظمة السلوك يفترض تقويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول [1] خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة مع أن نهاية الحرب الباردة التي كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الزوال لكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، ولكن بوسعها تخفيف مخاوف العيش وتلطيف جو المخاوف التي تنشأ إثرى المكاسب غير متكافئة الناجمة عن التعاون[2].

3: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية (مدرسة كوبنهاغن)

على غرار النقاشات النظرية لفترة ما بعد الحرب الباردة والتي نادت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية، تجاوبت مدرسة كوبنهاغن مع هذه التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائد أثناء الحرب الباردة بالإضافة إلى انتقاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية الحكومية/ غير الحكومية، والأفراد، والشركات المتعددة الجنسيات تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية في كتاب المنظر "باري بوزان": الناس، الدول والخوف وإشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية. People, stats and Fear: The National Security problem in International relations.

---

[1] نفس المرجع.

[2] Jacqueline Berman, « thisseason'saccessory : humansecurity, biopolitics, and the securitization of everyday life", accessed: 01/06/2016. http://allacademic.com//meta/p/mlaaparesearch, citation 07/3/212, p 732.

وترتكز دراسات مدرسةكوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، من ابرز مفكريها نجد:

*باري بوزان، أولى ويفر **OleWaever**

*ميشال ويليامز**MichaelWilliams**، كارل شميث**CarlSchmit**

يرى ميشال **ويليامز****MichaelWilliams**أنمدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي[2] يعود الفضل إلى مدرسةكوبنهاغن بقيادة باري بوزات في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته.

نظرت مدرسة كوبنهاغن للعديد من الاخطار والتحديات التي قد تواجه الدول من إحدى خواصرها الخمس (ابعاد الأمن المتمثلة في الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي، المجتمعي والبيئي)، واعتبرت التهديدات العالمية الاخطر هي تلك التهديدات التي تعد عابرة للحدود والتي لا تدمن طابعا عسكريا مباشر وثبتها كيانات خارج إطار الدول (كالمنظمات الارهابية، شبكات التسلع، موجات الهجرة غير شرعية...) هذا التوسع في تعريف المخاطر والتهديداتالامنية مترافقا مع كم عريض من الدراسات والأطروحات التي رفقت ظهور مدرسة كوبنهاغن. بحيث أصبحت المعضلة الامنية أداة في يد كيانات سياسية واستخبارية تسعى من خلالها إلى إزاحة خصومها المفترضين عبر تصويرهم كمهددات وجودية للأمن الفردي والمجتمعي، أو حتى الأمن القومي لدولة ما أو أمة ما،

تعد نظرية الأمتنةSecuritization من أهم الاسهامات النظرية للمدرسة حيث تطورها أولى ويفر **OleWaever**وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفة نتيجة عملية اجتماعية محددة وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمتنة فقال أنها تدمج بين أفكار الواقعية الكلاسيكية المتأثرة بأعمال كارل شميث**CarlSchmit**.

والأفكار البنائية الأخلاقية[3]. وقد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه "عمل خطابي" " Speech Act" الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات

[2]Michael Williams, « Words, images, enemies: securitization and international politics », International studies quarterly, USA, black publishing, vol 47, 2003, p 511.

[3]Michael Williams, op. cit, pp 511-513.

استثنائية[4]، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كعمل، استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما تقضيه أمنية يكسبها ذلك الاحساس بالأهمية والاستعجال الذي يضفي الشرعية الاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه[1].

إذ فالأمتنة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إصقاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب " Speech Act"، أي عملية الاستخدام المتكرر لإطهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقديم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء "Survival" المادي أو المعنوي، وتتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة. ويرى بوزان أن فواعل الأمنية SecuritingActorsالأكثر شيوعا قد يكونوا (قادة سياسيين، بيروقرطية، حكومات، لوبيات جماعات ضغط)[2]. أما Desecuritizationالأمنتة فهي تعني انتقال القضايا المؤمنتة خارج حالة الطورئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي، فإزالة القضايا من الاجندة الأمنية يرجع إلى فشل التحرك الأمني.

المنظور البنائي: ظهر هذا المنظور أو النظرية البنائية مع كتابات Nicolas On Ouf Alexander Wendt **EmmanuelAdler** في منتصف ونهاية الثمانيات وبداية التسعينات من القرن العشرين خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا. لقد أكد**AlexanderWendt** سنة 1992 بأمن ليس مسألية حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلونه جوا ماديه حقيقية، حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.

وبالتالي فإن المأزق الأمني Le dilemme de sécuritéليس ظاهرة حتمية Fatalبل هو تمثيل وتصور عقلي وبالتالي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن Wendtوالسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب هو ما تريد الدول تحقيقه

---

(4) Simon Dalby, op. cit, p 4.

(1) Steve Smith, « The concept of Security in a globalizing », in Robert G, patman, globalization and conflict: national security in a New strategic era, London and New York, Routledge, 2006, p 43.

(2) Barry BuzanBlene Hansen, The Evolution of international security studies, USA, Cambridge university press, 2009, p 214.

وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية " La sécurité c'est bien ce que les étatsveulent enfaire"وعليه فإنه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي.

ونتخلص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي:

بنى النظام الدولي هي بني اجتماعية والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية وبالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة إدراكاتها، ومنه فالفوضى ليس معطى موضوعي ولكنه تكوينا وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستتفالياWestptalie في سلوكاتها وبالتالي فإن الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية وليس الحقيقة.

2- الشروط المادية ليس المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى. كالقيم والمعايير الثقافية والايديولوجية والهوباتية وهي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقيلا.

3- تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والنزاع واستباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار.

ومنه يمكن القول ان البنائين [1](L'approche constructiviste) قد أطلقوا العنان للتفاؤل بالنسبة لشكل وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة ويضربوا مثال بالرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف (1985-1990) لما وضع نهاية سليمة للحرب الباردة باختيار قرار عدم استعمل القوة واللفس والصراع من أجلها وترك المجال مفتوح أمام أمريكا وبالتالي أحدث تغييرا في أفكاره تعكس على سلوك الدولة السوفياتية.

إن خلق الجماعات الأمنية Communauté de sécuritéكما ذكرها EmmanuelAdlerلاحتواء النزاعات عن طريق فاعلين دولتين أو حكوميين وذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيرا في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن (أطروحة الواقعيين).

[1] Roche Jean Ruches, Op. cit, p 105.

المبحث الثاني: مستويات الأمن:

تطرقنا سابقا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي أحدثت تغيرات على مستوى بعض المفاهيم كما فرضت علينا إعادة النظر في بعض المفاهيم والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة وخاصة مفهوم الأمن، فنظرا للتشكيكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية الاجتماعية والعسكرية جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعينة، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا "مثلا خطر الارهاب".

من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن "الأمن الوطني، الأمن الاقليمي، الأمن الدولي" وسنتطرق فيما بعدها إلى الأمن الانساني كمستوى آخر كان له أثره على الدراسات الامنية الدولية وأخذ حيزا كثيرا من النقاشات والحوارات.

1: الأمن الوطني:

إن الباحثين العرب يترجمون "National" من الانجليزية أو الفرنسية إلى كلمة "قومي" يعني أنهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد "فوق وطني" للظواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة الأمن القومي "للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي (كأمن الدول العربية مجتمعة)، وهذا قد تتسبب في الخلط بين المصطلحات لذلك تم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة "National" بالإنجليزية والفرنسية[1].

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدأ من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الاحلاف العسكرية، إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها، كما يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة[2].

---

[1] رداف طارق "الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم والحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 23.

[2] معمر بوزنادة، المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

من التعاريف المدعمة لهذا الاتجاه ما جاء في الموسوعة السياسية "الأمن هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي"[1].

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني (القومي) على أنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[2].

كما قدم الباحثون الاكاديميون الكثير الاسهامات في تعريف الأمن الوطني (القومي) منها ما يلي:

جاء في دراسة لأمين هويدي عن السياسة والأمن يقول: بأنه إذا كانت وسيلة الأمن العربي هي حرب التكنولوجيا...وأن حرب التكنولوجية هي التي يسعى لفرق إرادة الدولة على مصالحها باستخدام القدرات الخلاقة لتنمية جميع إمكانياتها... وهي بذلك العمود الفقري للسياسة القومية للدولة وأمنها[3].

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسطلة والتي يدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات اللاأمن مثلا فرقها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح فيمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المنتجة لأن أي تسهل أو تخاذل من طرف السلطة اتجاه فروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير بل يجب هنا مراعاة الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون لصالح أو ملائمة مطالب الأغلبية من أفراد المجتمع

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 331.

[2] محمد شبيلي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" أعمال ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر)، 2004، ص 158.

[3] أمين هويدي، في السياسة والأمن، بيروت: معهد الانماء العربي، 1982، ص 16.

"فسياسة الأمن الوطني عبارة عن اطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما يتوفر الأمن لكل الدولة والمواطنين"[1].

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تأمين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الاساسية لهم.

من جهة أخرى هذا لا يعني أن الأمن في مستواهالوطني تكتفي السلطة داخله بمراعاة ما يحدث داخل حدود الدولة، بل يعني كذلك طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية فالدولة كجزء من المجتمع الدولي تؤثر وتتأثر بما يحدث خارج حدودها الجغرافية وتلك التأثيرات قد تكون مباشرة مثل: تسليط عقوبات اقتصادية "الحالة الايرانية المعاصرة ومن قبلها الحالة العراقية"، تهديدات بشتى هجمات ارهابية "بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية"، وقد تكون عبارة عن تهديد يتدخل عسكري من طرف دولة آخري، وقد تكون تأثيرات غير مباشرة مثل: تجارة المخدرات، الهجرة الغير الشرعية، التلوث البيئي، انتشار الأمراض الفتاكة أنفلونزا الطيور والخنازير...

[1]أبو كشك (غازي) "سياسة الأمن القومي"
http ://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html.

مخطط يوضح علاقة الأمن الوطني القومي بالغاية والأهداف والسياسية الوطنية

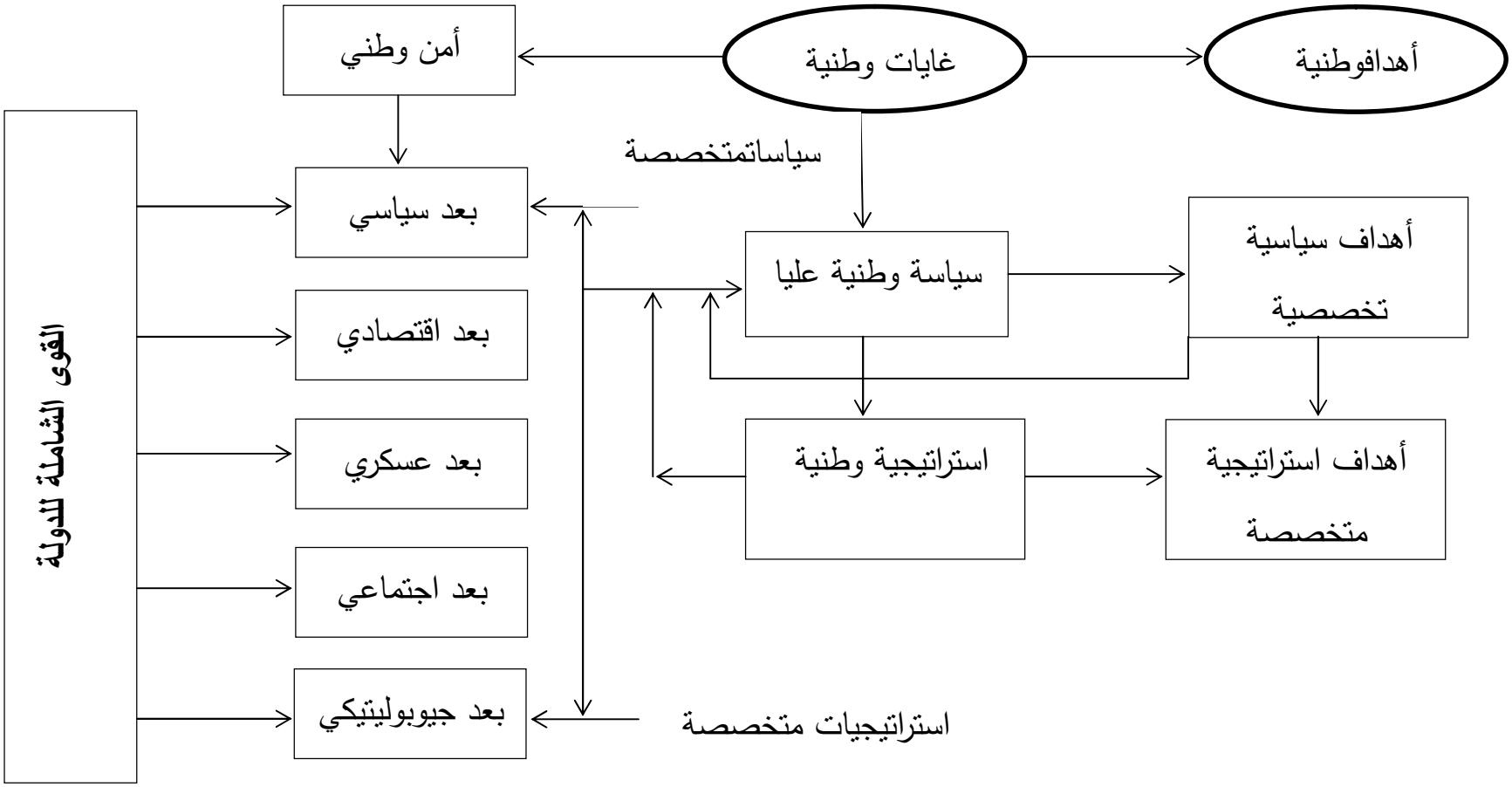

http://www.moqatel.com/openshare/benoth/askria6/ososamnwat/figcvt.htm

2: الأمن الاقليمي

ترجع فكرة الاقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء كبار القوى في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، كما اعتبر دعاة الاقليمية أن بناء والتجمعات الاقليمية هي الوسيلة الافضل والاكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس وزراء البريطاني ونستون تشرشل حين كان دعاة العالمية دعوا إلى اقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. كما يرجع مصدر أخر فكرة الاقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي[1].

أما الأمن الاقليمي فتعددت تعاريفه غير أننا سنختار ما نعتقد أنه يفسر موضوعنا فكما جاء في دراسة لسليمان عبد الله الحربي المعنونة بـ"مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم ...)"، فإن الأمن الاقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تمثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين المجموعة من الدول ضمن نظام اقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الاطراف فحسب، وإنما يتواقف إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام[2].

إن النطاق الاقليمي للأمن يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير:

[1] ناصيف يوسف حتي، نظرية العلاقات الدولية (د.م.ن) دار الكتاب العربي، 1985، ص 54-55.
[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن ومستويات وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر("، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 19.

1-**المعيار الجغرافي:** يتضمن عنصر الحوار وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا وسلبيا.

2-**المعيار السياسي والايديولوجي:** الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار المساندة فيها، وبما يوجده من ارتباطات وانتماءات.

3-**معيار قوة الدولة:** هناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، إذا كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي اتسع مجال أمنها، واتجهت تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الاقليمي[1].

كما أن الأمن الجماعي يقوم على قواعد أساسية منها:

- خطر استخدام القوة أو التهديدتها
- تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعينة.

وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن[2].

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخربسواء مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الثنائي (الداخلي والخارجي)، وسعي الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية وكمثال لذلك انضمام اليونان للاتحاد الاوروبي كضمان أمنها في اطار الكتلة الاوروبية من اي تهديد تركي من الجهة الشرقية، وأحيانا تلجأ الدول في الدخول في بعض المنظمات الدولية من أجل تعزيز أو ضمان أمنها وكمثال لذلك انضمام تركيا إلى منطقة الحلف الأطلسي (NATO)، وقد يتخذ هذا المستوى الاقليمي للأمن بعد أخر، بمعنى أنه لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى تدخل الدولة في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث يبين لنا أن

---

[1] علي الدين هلال، "الأمن العربي والصاع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر" مجلة المستقبل العربي، العدد 9، سبتمبر 1979، ص 99.

[2] سليمان عبد الله العربي، المرجع السابق، ص 24-25.

العديد من الدول تدخل في معاهدات واتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي (الاقليمية الجديدة) فالشراكة الامنية غير دليل على ذلك " Securitypartenershiparrangement"، والهدف منها مصلحي بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة وقد تأخذ هذه الشراكة عدة أشكال: المعاهدات الرسمية، منظمات دولية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية رفيعة المستوى وغير مثال على ذلك "الشراكة اورو متوسطية"[(1)]

3: الأمن الدولي

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتسم بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.[2]

وتحقيق المن الدولي يتطلب أليات عمل جماعية منها:

أولا:نظام توازن القوى: ظهر بعد اتفاقية واستفاليا 1648، تقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصا إذ ما اكتسبت دولة ما تفوق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو مايدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ماعداها من الدول.[3]

[(1)] F (attina) « the European security partnership NATO and the European », Jean Mannet working –papers, n°29, 2001, p 5.

[2] محمد نبيل فؤاد، **حلف الشمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير**(القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007) ص14-15

[3] محمد اليد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص257.

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

1. حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.
2. إيجاد محور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف ، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.
3. هناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى:

أ. التدخل

ب. المناطق العازلة

ت. الحلاف الدولية

ث. التسليح

ج. التعويضات الإقليمية

ح. سياسية فرق تسود

ثانيا: نظام الأمن الجماعي: كرد فعل النظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: "التزام الدول بان تشارك بقواتها ضد الدول المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك" وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين، كما عرف أيضا على أنه " ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها" [1] فهذا التعريف اشمل لأنه يركز

[1] ابراهيم ابو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998. ص60-61.

على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو مايميّز الأمن الجماعي عن التحالف.

ولتطبيق المن الجماعي يشترط مايلي:

1. اعتبار السلام غير قابل للتجزئة وهذا المبدأ يترّتب عليه قبول الدول التضّحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية والتنفيذ بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي واستعدادها للحرب من أجل النظام القائم وعدم الاعتداء يوزن الدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها وهذا يتطلب الآتي:[1]

1.1 حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

1.2 احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

1.3 عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1.4 تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

2. اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول.

3. في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية على الدول المعتدية، أو المحتلة بنظام الأمن الجماعي.[2]

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت دار المصرية للطباعة، 1971، ص252 .

[2] ابراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي**، القاهرة، 1997، ص87.

4: الأمن الإنساني

يشكل مفهوم الأمن الإنساني أحد تلك المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية، فقد طرح المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني مفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا، وفي عام 2004 طرح التحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني وبوجه عام يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقا من أن الأمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الفرد، والأكثر من ذلك أنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد امن مواطنيها.

ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على انه الأمن المركز على الفرد، وهو يركز أكثر فأكثر على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد، أي في أن يكون الإنسان بمأمن من الحرمان الاقتصادي، وضمان لأداء للحقوق الإنسانية الأساسية، فهو إذا مفهوم يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية وليس التهديد، كما لا يحصره في نطاق الدولة، بل يتعلق بالأمن الشامل على المستوى العالمي، مستوجبا التعاون وليس التصادم بين مختلف الفواعل على الساحة العالمية.[1]

كما أن بروز مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية في فترة ما بعد الحرب الباردة جاء لتجاوز التركيز على الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الأفراد للتركيز على الاعتبارات السياسية دون الإنسانية، فإن التعامل الأنسب مع حالات غياب الأمن الإنساني يكمن في الإصلاح المؤسسي من خلال إصلاح المؤسسات التقليدية المعنية بتحقيق الأمن لتصبح مهيأة للتعامل مع مشكلات التزامات قانونية متعلقة بحقوق الأفراد الأساسية وهذا هو جوهر مفهوم الأمن الإنساني.

[1] حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية):جامعة الجزائر، 2004،2003, ص48.

يضاف إلى ماسبق أن العولمة شكلت أحد العوامل المهمة والمؤثرة في هذا الصدد إذ دفعت ما وجهته العولمة من تحديات للأمن الإنساني عدد من الباحثين إلى الربط بين تحديات العولمة من ناحية وبروز مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء كرد فعل ونتيجة لهذه التحديات وللبحث عن سبل مواجهتها وذلك من ناحية أخرى, وبوجه عام فرغم ماتقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عدّة ممثلة في سرعة انتقال المعرفة، وفتح الحدود إلا أنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن البشري خاصة في الدول النامية، إذ اعتمدت العولمة كظاهرة على خدمة مصالح الدولة المتقدمة على حساب الدول النامية بحيث أصبحت تستخدم كأداة للتفاوض بين الدول المتقدمة والدول النامية لغرض ضغوط على الأخيرة فيما يتعلق بفتح أسواقها وبما يحقق مصالح أولى، بحيث أصبحت فوائد العولمة تسير في اتجاه واحد ولصالح الدول المتقدمة التي وضعت تلك القواعد. فعلى سبيل المثال، نجد أن التحرر التجاري وفقا للاتفاقيات الدولية الخاصة بالزراعة والتي هدفت بالأساس إلى تحقيق الأمن الغذائي، أسهم في خلق مشكلة امن غذائي.[1]

وفي واقع الأمر تبرز خطورة العولمة على الأمن الإنساني في إن العولمة ليست عملية اقتصادية فحسب بل هي عملية متعددة الأبعاد لها أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على كافة جوانب حياة الأفراد, فقد حددت دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1990 بعنوان " عولمة ذات وجه إنساني **Globalisation with a Human Face** مخاطر العولمة على الأمن الإنساني في سبعة عناصر رئيسية هي عدم استقرار المالي وغياب الأمن الشخصي، وغياب الأمن الصحي وغياب الأمن السياسي والمجتمعي، ويتبدى عدم الاستقرار المالي.

كأحد مخاطر العولمة العولمة على الأمن الإنساني فيما تفرضه سياسة العولمة من أزمات مالية, ومن ابرز الأمثلة في هذا الصدد الأزمة المالية في جنوب شرقي أسيا في منتصف

[1] http://www.emasc.com/content.asp?contentid=2630

عام 1997, والتي نتجت بالأساس من تدفقات رأس المال الأجنبي على المنطقة والتي بلغت قيمتها في عام 1996 حوالي 93 مليون دولار في كل من أندنوسيا وكوريا الجنوبية, وماليزيا, والفلبين, وتيلاندا. ومن شأن تلك التدفقات المالية الهائلة في عصر العولمة خلق أزمات واضطرابات في سوق رأس المال في الدول المستقبلة لها, إذ أكدت الدراسة في هذا الصدد على انه في عصر العولمة, فإن أزمات مالية مشابهة يتوقع لها ان تحدث في مناطق عدّة.[1]

خلاصة الفصل:

إن موضوع الأمن تناوله من عدة زوايا عكست وجهات نظر مختلفة حول مفهومه بالإضافة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة, وكون هذه الأخيرة في صيرورة دينامكية مستمرة, مما عقد من إمكانية صياغة موحدة قابلة للاستعمال الواسع النطاق.

- مهما تعددت أبعاد الأمن ومستوياته فيجب أن يكون هناك حد أدنى بين هذه المستوياتإلا انه لا يوجد هناك مستوى مطلق للأمن يعني حالة الوئام الكامل بين الدول ولا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة تعني حرب بدون توقف بين الدول.
- إن النظرات إلى مفهوم الأمن تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية, فالنظرة الأولى (الواقعيون) اللذين يعتبرون إن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة.أما النظرة الثانية المتمثلة في الليبراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة و الذين يعتبرون إن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدول في تسير القوة و هي مستمدة من الفكر المثالي. أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول المجتمعي.

[1] op .cite

- إن الأمن القومي يقصد به امن الدولة وهو في تطور مستمر مترافق مع تطور البشرية, وهناك اتجاهين في تعريفه, الأول ينظر إليه كقيمة مجردة ومرتبطة بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة والثاني ينظر إليه على انه مرتبط بتامين المواد الحيوية و إن التنمية هي جوهر الأمن.
- إن الاهتمام البالغ لقضايا الأمن على الصعيد الفكري أو على الصعيد الممارساتي, لم يكن إلا تجليا للأولوية الأمنية المتزايدة للمجتمعات و/أو الدول و/أو الأفراد, و التي لم تشكل بدورهإلا انعكاسا للتهديدات المختلفة والتطورية والمتزايدة منذ أن أصبح "تحقيق الأمن" تحديا للإنسان وإلى غاية وقتنا الراهن, وأصبحت الأبعاد الكثيرة للأمن. محور لكل السياسات الدولية والعالمية, من اجل دحض كل المخاطر التي تهدد امن الإنسان, الدولة والنظام الدولي .المنطقة المتوسطية كنموذج بارز لسياسات الأمنية الأوروبية ويحكم انتمائنا للمنطقة يفرض عليها معرفة الأبعاد الأمنية للسياسات الاورومتوسطية.

الفصل الثاني:
التحولات الأمنية الجديدة
في المتوسط

المبحث الأول: جنوب المتوسط والأمن

1. التعريف بمنطقة المتوسط

البحر الأبيض المتوسط أو بحر روم أو البحر الداخلي أو البحر الأبيض كلها أسماء تاريخية اشتهر بها أهم بحار العالم أجمع... وهو المجال المائي الذي تكونت على ضفافه أعظم الحضارات بالتاريخ في أسيا وافريقيا وأوروبا.

البحر الأبيض المتوسط هو بحر كبير نسبيا يقع ما بين قارات العالم القديم الثلاث وتحيط به اليابسة بالجهات الأربع لكن له منفذين أحدهما طبيعي وهو مضيق جبل طارق بين المغرب واسبانيا ومنفذ صناعي يصله بالبحر الأحمر وهو قناة السويس ومضيق جبل طارق يفصل أوروبا عن افريقيا ويصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي كما يفصل مضيق الدردينل أسيا عن أوروبا كما تفصل قناة السويس بين المتوسط والأحمر وما بين أسيا وإفريقيا.

فالبحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة حيث يبلغ طوله حوالي 3860 كلم ما بين جبل طارق إلى اسكندرونة في تركيا وأقصى عرض له 1600كلم ما بين السواحل الليبية والسشلوفينية ومتوسط عمق البحر الأبيض 1500 متر واعمق النقاط به 5 كلم والمساحة الاجمالية للبحر 2.5 مليون كلم[1].

وتوجد أيضا في حوض المتوسط آلاف الجزر أشهرها وأهمها صقلية وسردينيا الايطاليين وقبرص وكورسيكا ومالطا... وطول شواطئ المتوسط 46.000 كلم تطل عليها 23 دولة وهي: إيطاليا وفرنسا واسبانيا وسلوفينيا وكرواتيا ومولدوفا واليونان والجبل الاسود وصربيا والبوسنة والهرسك كدول أوروبية

والدول الافريقية المطلة على المتوسط هي الجزائر والمغرب وليبيا وتونس ومصر والدول الأسيوية هي لبنان وفلسطين والكيان الصهيوني وسوريا وتركيا وهناك دول جزر وهي قبرص ومالطا والمساحة الاجمالية لهذه الدول تفوق 9 ملايين كلم^2 وعدد سكانها يناهز 500 مليون نسمة وتنتمي الدول المتوسطة إلى تحالفات وتكتلات عدة أهمها الجامعة

[1] البحر الابيض المتوسط...بؤرة الصراع العالمية على الموقع: www.arabic-military.com/

العربية والاتحاد الأوروبي... ومنطقة حوض المتوسط عموما من أسخن المناطق بالعلم ومليئة بالأزمات بالدول المطلة على البحر مثل ليبيا وسوريا وفلسطين ومصر.

ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل، ويبلغ طول مضيق البوسفور 26 كلم، ثم بحر مرمة مساحته 1400 كلم^2، وتبين معظم المراجع أن مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود"[1].فالدول منطقة البحر الأبيض المتوسط هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

Maps of Mediterranean sea, in www.worldatlas.com/aatlas/medsea.htm

***التاريخ العسكري بالبحر الأبيض المتوسط:** شكل موقع البحر المتوسط نقطة هامة في استراتيجية كل الدول المطلة عليه فهو الرابط بين ثلاث قارات وبين محيطين...وعلى صفافه دول عظمى لها تاريخ وعوامل أخرى كان البحر المتوسط ساحة للمعارك منذ فجر التاريخ وحتى الآن ومن أشهر الصراعات بالبحر المتوسط تاريخيا...فترة سيادة الامبراطورية الرومانية الأعظم بالتاريخ وحروبها المتعددة بالبحر الذي يسميه الرومان (بحرنا) وخاصة حروبهم مع قرطاجة الامبراطورية الفتية التي هزمت الرومان عبر المتوسط بقيادة هانيبال العظيم قبل أن يره للرومان بسحق القرطاجيين وتدمير حضارتهم في 202 قبل الميلاد...

[1] إبراهيم شريف، أوروبا –**دراسة اقليمية لدول جزر الجنوبية، مصر**: المؤسسة الثقافية الجماعية، 1960، ص 19.

بالإضافة إلى حروب الامبراطوريات الافريقية والمبنوية يحزر كريت وحملات الاسكندر الأكبر... ثم الحروب الاسلامية والحملات الصليبية عبر المتوسط إلى حروب الامبراطورية العثمانية مع دول أوروبا حتى الحرب العالمية والثانية وحتى أخر عملية كبرى بالمتوسط فجر أوديسا ضد ليبيا[1].

- **الأهمية الجيوسياسية للمنطقة:**

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع إختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الانسان وما ينطوي عليه م مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض[2].

يشكل المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بفضل موقعه الجغرافي الفريد من نوعه. "**المجال الحركة**" فهو يمثل نقطة تقاطع ثلاث قارات "آسيا، أوروبا، إفريقيا" ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي. ففي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة والهجوم كما تسهل عملية الانتقال والاتصال "أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"[3].

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهان لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم توقف منذ 10000 سنة[(3)].فالجغرافي (Yve Lacoste) قد وصف في كتابه (Géopolitique de la méditerranée) "أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية"[(4)]، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية[5]. فنجد في الجزء الشرقي النزاع

---

[1] البحر الأبيض المتوسط...بؤرة الصراع، مرجع سابق الذكر.

[2] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص 65.

[(3)] Maurice Rieutard& LatribotLasipère, **le bassin méditerranéen enquête de sens**, Paris, Edition piblisud, 2000, p 15.

[(4)] Yve Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2006, p 480.

[5] Rocio Mendez Alémon, **la sécurité méditerranéenne**. L'OTAN est-elle la solution ? http://www.nato.int/acad/fellow/98.00/mendez.pdf, le 16/02/2013.

العربي، الإسرائيلي، والنزاع التركي–اليوناني، الفضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

كما التاريخ يشهد على أهمية المتوسط، فمفهوم (Mare Nostrum) أي "بحرنا" الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الاسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلق العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيهالامبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، و...الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الاستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية.

ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانية المتميزة في أجندة، الولايات المتحدة، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع ابقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف لحلف الشمال الأطلسي.

وهو ما توضحه الخريطة التالية:

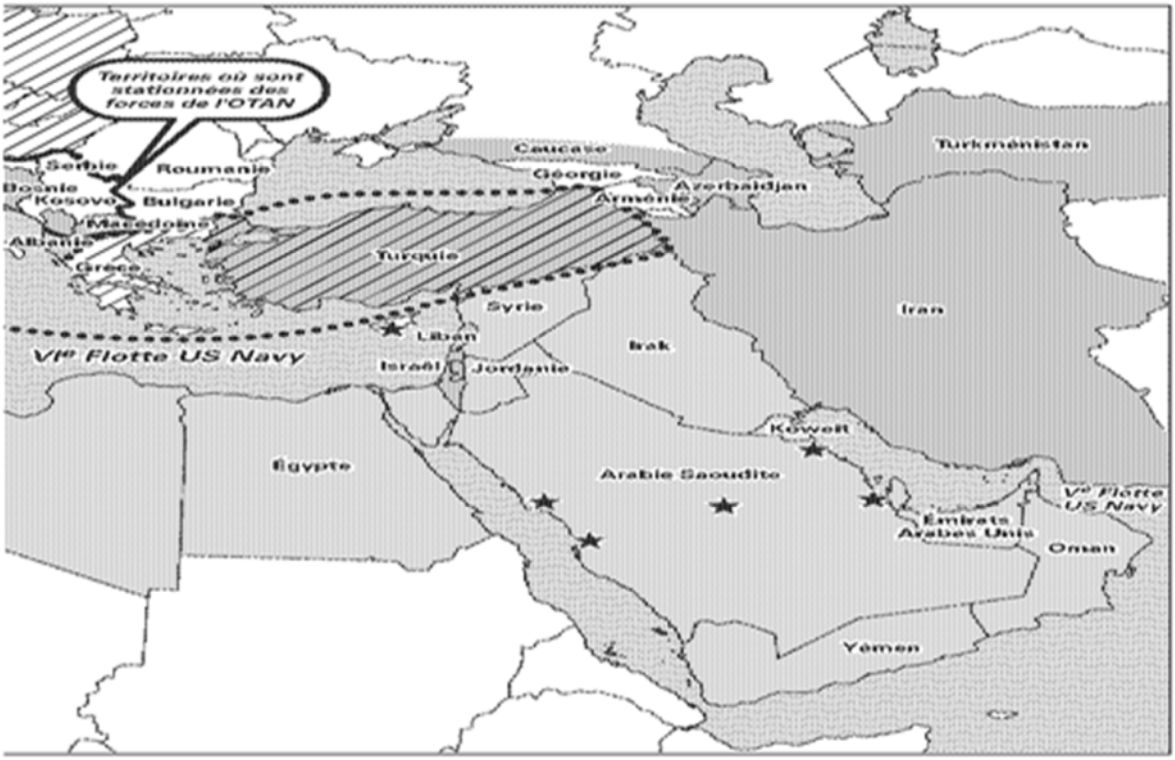

المصدر: Yves Lacoste, la méditerranée, Hérodote, N° 103, 4/2001 in : http://www.cairen.info/revue-heredote_2001-4 page-3-htm

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق–غرب وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والاسلام وهو الأمر الذي تنبأ به "صامويل هنتغتون" في حديثه عن صدام الحضارات فإذا كان حوض المتوسط بعرق مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فانه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

الأهمية الاقتصادية:

أصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية خاصة في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فظهر على نطاق واسع المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة الدولية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول، ولعل تجربة التكامل الأوروبية لأحسن مثال لمثل هذه الشراكة .

تمثل الأهمية الاقتصادية لحوض والذي يشمل مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود أكبر تجربة ناجحة في التكامل والتعاون الاقليمي والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي كما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، واقتصادية واجتماعية عديدة، فهي فقيرة وغير متقدمة باستثناء اسرائيل ويترجم هذا الواقع اللامتكافئ أن دول الجنوب تابعة لدول المركز أي (الشمال) والعلاقات بين ضفتي المتوسط تتلخص في معادلة: شمال–جنوب أو دول المتقدمة–الدول الفقيرة. وبلغت الأرقام يمكن أن نعبر عن هذا الواقع بين شمال وجنوب المتوسط. حيث الصفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط الدخل 19000 يورو لسنة، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط الدخل 1900 يورو لسنة[1].

والخريطة التالية توضح تباين مستوى التنمية البشرية في الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط:

[1] La méditerranée, **espace de clivage ou d'échange**, in http// :blog.crdpversailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/laméditerranée- cours 2012 Pdf 05/09/2016

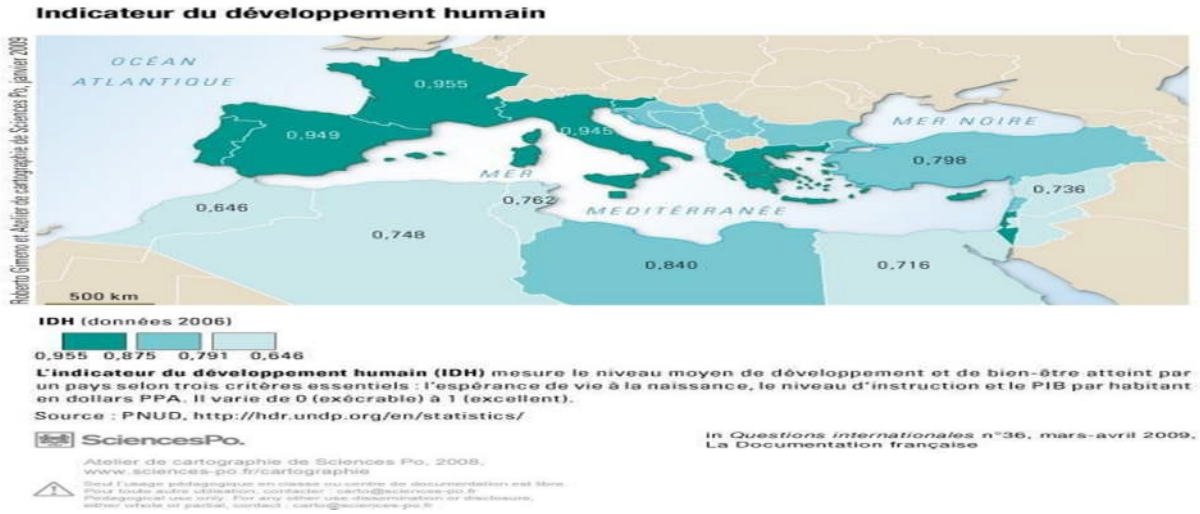

المصدر: La méditerranée, espace de clivage ou d'échange, in http// :blog.crdpversailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/laméditerranée- cours 2012 Pdf 05/09/2016

فالبحر الابيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر الابيض المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية...إلخ، حيث يحتوي على 7.5% من الثروات البحرية الحيوانية و 18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم[1]. وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة ويتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي منتجات الطاقة[2]. البترول والغاز الطبيعي يأتي من افريقيا الخليج العربي، والبحر الاسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور. وصادرات النفط الاتية من الخليج العربي يمر عبر قناة السويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط، على الموقع:
www.sphio.rac-spa.grg/saphiora.pdf يوم 2016/09/06

[2] Plan bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025, Paris centre d'activités régionales du PNUE/PAM vallonne, 2010, p 15.

لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامين 1997، 2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7% إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية في المجموع العالمي اي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20% تعتبر افريقيا أكبر مصدر لأوروبا[1].

والخريطة التالية توضح تدفق البترول في المتوسط عام 2006 (مليون طن):

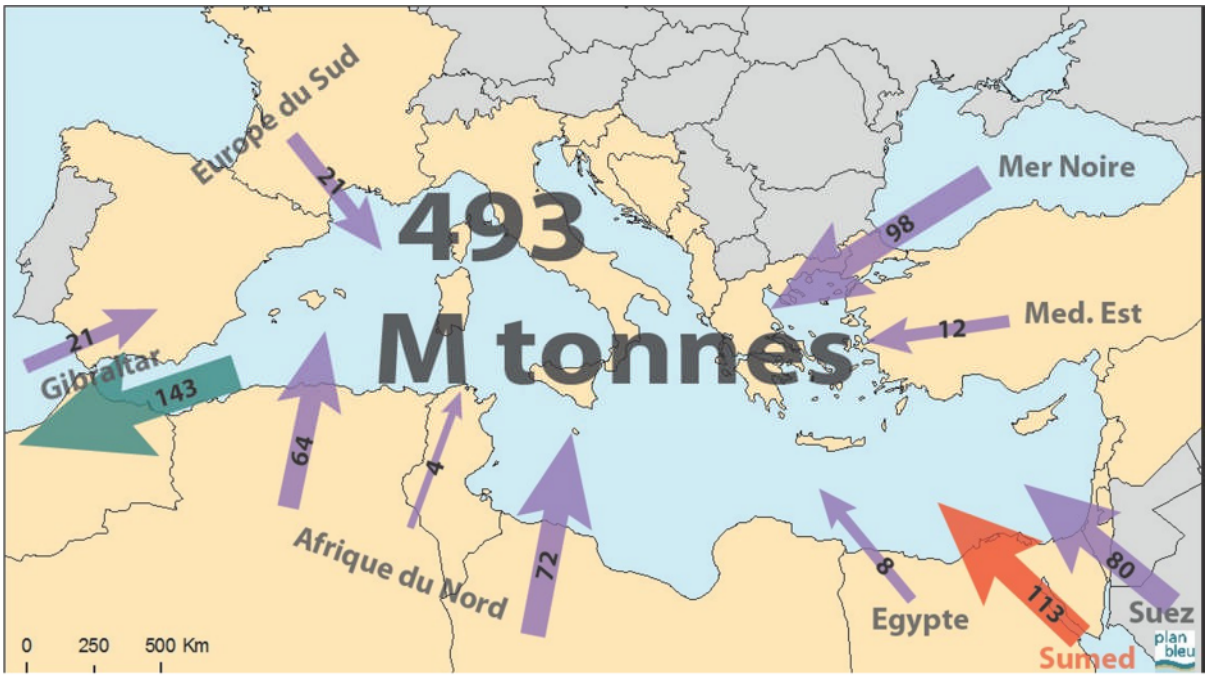

المصدر: Plan bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025, paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010, p7.

فسعي القوى الكبرى لاكتساب هذه المادة الحيوية "النفط" دفعها الى السهر على تأمين الممرات التي تعبر منها هذه المادة الخامة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على رأس هذه القوى...، حيث أكدت أن أهدافها تنصب على كيفية ضمان أصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من موارد حيوية، فمثالا

(1) Plan bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective 2025, paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010, p7.

الإستراتيجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية وهذا التركيز يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم توجيهه الو الموارد الطاقوية وهذا من خلال ماعبرو عنه: "علينا أن نعترف بأن أمّتنا لن تكون أمنة إذا لم تكون إمدادات الطاقة العالمية آمنة"[1]، كما أن روسيا أبدت اهتمامها بهذه الموارد من خلال إنشائها للقاعدة في الطرطروس في، كما ان أوروبا تبلي أهمية كبيرة لمنطقة جنوب المتوسط ليس لأنها منبع مهم لموارد الأولية ولكن لانها سوق استهلاكية وهو ما يؤكده كتاب "حروب أمريكا ضد أوروبا" للمفكر الفرنسي (الكسندريلوفال) اذ يقول: "أن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الاسلامي تتأسس بالسيطرة على احتياطي النفطي، وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه[2].

2 الأزمات التي تعرفها منطقة المتوسط:

- **الصراع العربي الإسرائيلي:**

لاشك أن الصراع العربي الإسرائيلي من أطول وأعقد الصراعات في العالم نظرا لأبعاده الإقليمية والدولية وخلفياته الدينية والتاريخية المتشابكة, وبسبب طبيعة هذا الصراع على الوجود الدائر بين طرفين متناقضين في الواقع والأهداف وفي المنطلقات, فإنه اتخذ بالنسبة للعرب والمسلمين أبعادا دفاعية محضة منذ لحظة بداية الاستيطان الأول وسعي الصهيونية إلى تجميع وتكتيل الجهود في فلسطين، خاصة بعد احتلال الجزء الأكبر من مساحتها حسب خطوط الهدنة المحددة عام 1949 وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين خارج أراضيهم، مما أدى إلى صدام مستمر وحروب متكررة بين إسرائيل وذلك المحيط العربي ولعل ابرز هذه النزاعات نجد:

1-**حرب فلسطين 1948:** أول معركة شاملة بين العرب والكيان الإسرائيلي كانت حرب عام1948 بحيث شارك جيوش الدول المجاورة لفلسطين(جيش الإنقاذ العربي) في هذه

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 12.
[2] سير نصارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة الفكر السياسي، العدد 18-19، ربيع صيف 2003، ص 62.

الحرب وخرجت منهزمة أمام الجيش الإسرائيلي, وذلك راجع إلى تبعية الجيوش العربية لدول الأجنبية, وهذا ما أدى إلى تشريد وتهجير الشعب الفلسطيني.

2-**العدوان الثلاثي على مصر1956:** نفذته كل من فرنسا وإسرائيل وانجلترا بسبب القرار التاريخي الذي اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس سنة 1956. وقد توقف العدوان بفعل المقاومة المصرية والتهديد السوفيتي بالتدخل في الحرب ومن ثم التدخل الأمريكي بالتوجيه للدول المعتدية بضرورة وقف العدوان[1].

3- **معركة السموع 1966:** تذرعت إسرائيل بوجود قواعد للمقاومة الفلسطينية في السموع. ودمرت أكثر من 150 منشأة مدنية منهم 120 منزلا بصورة تدمير شامل. اصطدمت بهم القوة الأردنية في قتال شرس. اضطرتهم في نهاية ذلك اليوم للانسحاب كما استطاعت حماية خروج الأهالي من القرية بأقل الخسائر الممكنة بالأرواح المدنية. قتل العقيد الإسرائيلي، وجرح قائد اللواء الأردني أثناء احتدام القتال. اختلفت الآراء حول الأسباب الفعلية لهذه المعركة التي تعتبر الأكبر بعد العدوان الثلاثي المصري، ولكن أجمع المحللون أنها كانت تمهيد الحرب 1967[2].

4-حرب الستة أيام أو نكسة 1967: اشتعلت الحرب بسبب معلومات استخباراتية مضللة قدمتها الاستخبارات السوفيتية للرئيس المصري جمال عبد الناصر بهدف الضغط على مصر لشراء المزيد من الأسلحة الروسية، مفادها نية إسرائيل الهجوم على سوريا. ونتيجة لذلك، أعلن جمال عبد الناصر حالة الطوارئ وأطلق التهديدات والوعود. في المقابل قامت إسرائيل، بإعلان حالة الطوارئ تحسباً للهجوم المصري المحتمل. لكن الاستعداد الإسرائيلي للحرب وخطة الهجوم على الدول العربية أثناء

[1] **العدوان الثلاثي على مصر** على الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] معركة السموع :

Op.cit.

الحرب توضح استعداد إسرائيل المسبق ونيتها دخول الحرب الدول العربية التي تهدد الوجود الإسرائيلي. بدأت المعارك5 حزيران 1967 بهجوم مفاجئ شنته القوات الجوية الإسرائيلية على المطارات العسكرية المصرية، حيث حلقت المقاتلات الإسرائيلية على مستوى منخفض لتفادي التقاطها من قبل الرادارات المصرية. حققت الهجمة أهدافها، وتم تحييد القوات الجوية المصرية مما سمح للقوات البرية الإسرائيلية بالتوغل في شبه جزيرة سيناء مدعومة بالغطاء الجوي. انسحب الجيش المصري بشكل غير منظم مما كبد الجيش المصري المزيد من الخسائر. احتلت إسرائيل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان في سوريا خلال 6 أيام ضاعفت إسرائيل مساحتها إلى 4 أضعاف بسبب أخطاء سياسية وعسكرية لدى الأنظمة العربية[1].

5-معركة الكرامة 1968: هي معركة بين الجيش الأردني والفدائيين ضد الجيش الإسرائيلي, بدأت المعركة عندما دخلت القوات الإسرائيلية الأراضي الأردنية للقضاء على المقاومة الفلسطينية واحتلال تلال البلقاء ولكنها صدمت بالمقاومة العنيفة من المدفعية الأردنية وبعد 10 ساعات من القتال طالب الإسرائيليون ولأول مره بالتاريخ بوقف إطلاق النار لكن الملك الحسين بن طلال رفض ذلك إلى حين خروج جميع القوات الغازية[2]

6-حرب اكتوبر1973: هي حرب دارت بين مصر وسوريا من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى في عام 1973 م. وتلقى الجيش الإسرائيلي ضربة قاسية في هذه الحرب حيث تم اختراق خط عسكري أساسي في شبه جزيرة سيناء وهو خط باردليف

[1] حرب ستة أيام على الموقع:

http://www.sixdaywar.org/contest/easternfront.asp

[2] معركة الكرامة : ibid.

وكان النجاح المصري ساحقا, بفضل الرئيس المصري أنور السادات الذي كان على اتصال مباشر مع قادة الجيش السوري, أما في سوريا فقد تقدمت القوات السورية حتى القنطيرة في الجولان, ولا ينسى دور الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس الجزائري هواري بومدين بقطع النفط على أمريكا وكل الدول التي تدعم الكيان الصهيوني. كما ساهم في إمداد الجيش المصري والسوري بالأموال وتحريك صفقات السلاح لدولتين.[1]

7- **حرب تموز2006**: دارت الحرب بين الجيش الإسرائيلي وتنظيم حزب الله اللبناني ودارت مجريات هذه الحرب في صيف عام 2006, إثر قيام حزب الله بعملية تدعى الوعد الصادق, عندما قامت عناصره باختطاف جنديين إسرائيليين على الحدود اللبنانية الفلسطينية المحتلة, وكذلك قام الحزب بضرب بعض المواقع في إسرائيل كان أهمها مدينة حيفا وكانت الخسائر الاقتصادية يوميا كبيرة على الكيان الصهيوني وفق اعترافاته, بينما ألحقت الهجمات الإسرائيلية كبيرة في البنية التحتية للبنان وجنوبه بشكل عام والناحية الجنوبية لبيروت بشكل خاص, وكانت النتائج كتالي[2]:

- فشل إسرائيل في استرجاع الجنديين المخطوفين.
- إخفاق إسرائيل في اجتياح المناطق التي خطط لاجتياحها في جنوب لبنان.
- أزمة سياسية داخلية لبنانية انتهت بتوقيع اتفاق الدوحة.
- أزمة سياسية داخل الحكومة الإسرائيلية.
- زيادة تنامي الشعور القومي العربي والإسلامي.

8-**حرب غزة2008-2009**: شن الجيش الإسرائيلي هجوم وحشي مغاير للإنسانية على قطاع غزة بعد حصار عليها دام أكثر من سنة أشهر, بحجة تدمير حركة حماس فبدأ

[1] جمال حماد, **المعارك الحربية على الجبهة المصرية**, دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر, 2002.

[2] **حرب تموز**, على الموقع:
http://www.aljazera.net/NR/escerces/063E5CA1-7193-4C85-92D3-4E4FDF9597.htm

القصف الجوي والبحري الكثيف على قطاع غزة لتدمير القطاع, حيث قامت القوات بقتل أحد أكبر قادة قطاع حماس نزار الريان, وقتل كل أفراد أسرته الثمانية,[1]لكن بعدها تمكنت حركة حماس من قتل اللواء المسؤول عن لواء غولاني أقوي الألوية الإسرائيلية إذ لم تستطع القوات الإسرائيلية القضاء على حركات المقاومة في القطاع طوال 22يوم.فكانت نتائج الحرب كتالي:

- انسحاب القوات الإسرائيلية دون تحقيق أهدافها.
- مساعدة عربية لأهل القطاع.
- قتل 1387 فلسطيني وجرح8000 آخرين, بينما في الجانب الإسرائيلي قتل 3 مواطنين و10 جنود.[2]

9-حرب غزة الثانية (حجارة السجيل 2012): أقدم سلاح الجو الإسرائيلي في منتصف شهر نوفمبر 2012على اغتيال رئيس كتائب الشهيد عز الدين القسام في غزة, وتلا هذا الاغتيال رد من المقاومة الفلسطينية بالصواريخ على المستوطنات الصهيونية أعقبه هجوم مكثف شنه الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة بهدف وقف الصواريخ, وقد استمر القصف الجوي الكثيف على قطاع غزة لمدة أسبوع دون أن تتوقف راجمات المقاومة الفلسطينية عن السقوط على البلدان الصهيونية. وقد شهدت هذه الحرب التي سمتها كتائب القسام معركة "حجارة السجيل" وسماها العدو الصهيوني عملية"العمود السحاب", شهدت قصف المقاومة الفلسطينية لمدن تل أبيب والقدس المحتلتين لأول مرة منذ عقود, إذ كانت نتائج هذه الحرب كتالي:[3]

سقوط 164 فلسطيني قتلى, بينما قتل في الجانب الإسرائيلي أكثر من 4 جنود.

---

[1] **حرب غزة 2008-2009** على الموقع:

http://www.alarabiya.net//articles/2008/12/28/629888.html

[2] **الحرب على غزة** على الموقع:

http://www.ar.wikipedia.org/wiki/

[3] op.cit

توقيع إتفاقية وقف إطلاق النار بوساطة مصرية.[1]

ومن هنا يمكننا القول بأن السياسية التوسعية الإسرائيلية لم تدعى للإرادية أو القانون الدولي لا بل عما لا تزال تتحرك وفق هاجس التوسع التدريجي تحت شعار مضلل "الحدود الآمنة" وهو ستار مطاط يمكن شحنه بأية مساحة من الأحلام والمغامرات التي تتلائم مع المشروع الصهيوني.

3-القوى المتنافسة على منطقة البحر الأبيض المتوسط

أ-التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط:

تتسم العلاقات الأمريكية الأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف، ومن التنافس في آن واحد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي.

هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إلا تعتبر أوروبا أن منطقة المتوسط هي مجالها الحيوي، بحكم المجال الجغرافي، و بالتالي تعمل على إحتواء المنطقة بسياساتها واستراتيجياتها المختلفة. بينما تشكل منطقة المتوسط، فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم. ومن هذه المنطلقات يمكن التطرق إلى أوجه التنافس والتعاون الأوروبي الأمريكي والآثار المرئية عنه على دول جنوب المتوسط، وآليات التصدي عنه.

1-التنافس الأوروبي – الأمريكي :

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء عهد القطبية الثنائية انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، ومن ثمة بدأت تتغير العلاقات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي من علاقات تحالف وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، إلى

[2] الحرب على غزة 2012 على الموقع:
http://www.bbc.com.wk/middleeast/2012/11/121120-gaza-efforts-killing.shtml.

علاقات تنافس، تمثلت في السباق نحو النفوذ والهيمنة، وإعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية.

وهكذا زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الطبيعيين الأوروبيين، في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وجنوب المتوسط، فكانت مبادرة إيزنستات الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول جنوب المتوسط (المغرب العربي) و مشروع الشرق الأوسط , كعملية لخرق الحصن الأوروبي الذي سارع إلى سياسة احتواء بلدان المغرب العربي عبر عملية برشلونة. بحيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتموقع في المنطقة الجنوبية للمتوسط، تحديدا منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كممر استراتيجي للخليج العربي، وكذالك كمنقطة محورية لمراقبة أوروبا والحفاظ على مصالحها.

تتجلى مظاهر التنافس الأمريكي – الأوروبي في تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي، انطلاق من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المتملقة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي، ونتيجة لتناثر المصالح الأمريكية عبر العالم، فلا يمكن التحدث عن المجال الأمريكي، واتساقا مع هذه الإستراتيجية تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كل شيء من أجل ردع الخصوم بين الدول الصناعية التي قد تفكر في التحدي أو المواجهة.

كما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس هيمنتها القوة العسكرية عبر العالم، والتي تتدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة. كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بهدف إقناع الخصوم الحالتين (أوروبا) بأنهم ليسو بحاجة إلى أن يلعبوا دورا نسبيا، لأن الهدف أن يظل موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة.

- **الاختلافات في الرؤى**

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم أوروبا في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة، عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية خاصة في المجال الأمني، حيث هناك خطر جديد يتمثل في الأصول المرتبطة بالإرهاب والذي يشكل

خطرا على العالم بأسرة، ومن ثمة فلا بد على الولايات المتحدة الأمريكية أن نقود العالم في محاربة هذا الخطر الجديد الذي يهدد العالم بأسره، وما على الحلفاء إلا الانقياد إلى الأطروحة الأمريكية.

هذه النظرة تقابلها النظرة الأوروبية التي تحاول تجسيد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها الإقليمي والعالمي، وذلك عبر قوات الردع الأوروبي، للتخلص من التبعية الأمريكية في مجال الأمن من أجل الوصول إلى نقطة التوازن في علاقاتها مع أمريكا.

من مظاهر التنافس أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا، يحاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه ولأسباب جغرافيا وتاريخية أنه أولى بها، فيتحول التنافس إلى حرب مواقع اقتصادية وأسواق تجارية. في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ[1].

وهنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرتين هما: مبادرة ايزنستات القاضية بإيجاد شراكة مغاربية أمريكية، ومشروع الشرق الأوسط والذي يضم دول شمال إفريقيا.

في المقابل نجد التحرك الأوروبي لإقامة شراكة أور ومتوسطية عبر مشروع برشلونة 195، الذي يشجع العرب على تعزيز التلاحم الاقتصادي فيما بينهم، يقوم على قاعدة الشراكة والاستفادة المتبادلة قدر الإمكان، يعمل على تقريب المصالح بين الجانبين الجنوبي والشرق للمتوسط.

بينما نجد المشرع الأمريكي الخاص بشرق الأوسط عملية مضادة للتحرك الأورو متوسطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فمشروع الشرق الأوسط يعتبر مبادرة أمريكية – إسرائيلية لا تنظر إلى المضمون الحضاري أو الثقافي ...لدول المنطقة، بحيث تشمل المنطقة الأراضي المحصورة بين باكستان حتى المغرب غربا.

[1] Op.cit.

بحيث أنه يخدم المصالح الأمريكية الاقتصادية و الإستراتيجية و السياسية في الدرجة الأولى. كما أنه يعمل على حشر اسرائيل في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة و منحها مجالا جغرافيا و سكانيا واسعا، مما يهدد مصالح الدول الأوروبية و العربية على حد السواء.

ب-التنافس الروسي – الأمريكي حول منطقة البحر الأبيض المتوسط

شدد الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** على ضرورة تواجد البحرية الروسية بشكل دائم في البحر الأبيض المتوسط نظرا للمصالح الإستراتيجية لروسيا في المنطقة مؤكدا أن "هذه المنطقة هامة و تضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية".

وأوضح بوتين أن هذه الأسباب "تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط"، مشيرا إلى أنه يأمل في أن يتم تزيد الأسطول الحربي الروسي بأسلحة وسفن عصرية ومعربا عن ثقته بأن القوات الروسية ستبني علاقات طيبة وشراكة مع زملائها من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وغيرها من قوات الدول الأخرى المرابطة بالمنطقة.[1]

وترى روسيا أن توحدها العسكري في ميدان الصراعات الإقليمية أجل إعادة التوازن في العلاقات الدولية.

ويؤكد بوتين أهمية وجود جيش قوي خفيف الحركة منذ عودته للرئاسة بعد أربع سنوات قضاها في منصب رئيس الوزراء، وخلال 13 عاما قضاها في السلطة كثيرا ما كان بوتين يستشهد بتهديدات خارجية عندما يتحدث عن ضرورة الوحدة في روسيا، يشار أن روسيا تختلف عن الغرب بشأن الحرب في سوريا وقد استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لعرقلة المساعي الغربية للإطاحة بالرئيس بشار الأسد[2].

[1] تطور وتحول العلاقات الأمريكية-الروسية, على الموقع:
http://www.politics_dz.com/theards/ttur_u_txuhul-alyaqatalamriki-alrusi.2559/post-2890

[2] التنافس الروسي – الأمريكي حول منطقة البحر الأبيض المتوسط، على الموقع :

أما بعض المراقبين فقد حللوا هذه الخطوة الروسية بأنها تأكيد للعمال بأن روسيا موجودة في البحر المتوسط و جاءت هذه الخطوة لتعزيز هذا الوجود.

وقد تكون أيضا استعرضا للعضلات ولإثبات أن روسيا متواجدة في كل مكان، وهي جادة أيضا في حماية و تعزيز ووجودها في المتوسط.

وتشير قراءة الواقع والتاريخ إلى أن التواجد البحري الروسي إنما هو رد على الوجود الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط والذي يتمثل في:

- **الأسطول الأمريكي الخامس:**

ويتخذ الأسطول الأمريكي الخامس التابع لسلاح البحري الأمريكي، من المياه الإقليمية المقابلة للبحرين قاعدة له، و يصفه خبراء أمريكيون بأنه أكثر الأساطيل الأمريكية الإستراتيجية أهمية في منطقة المغرب العربي وتعد مملكة البحرين من أقدم الدول العربية التي أقامت تعاونا عسكريا مع أمريكا، وبعد حرب الخليج الثانية وتحديدا بتاريخ 27 أكتوبر 1991، وقعت المنامة وواشنطن اتفاقا عرف باسم "التعاون الدفاعي".

ومنذ 1993 أصبحت القيادة المركزية للبحرية الأمريكية، مقيمة في البحرين ومنذ جويلية 1995 استضافت البحرين الأسطول الأمريكي الخامس.

ويضم الأسطول الخامس حاملة طائرات أمريكية و عدد من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية و أكثر من سبعين مقاتلة، إضافة إلى قاذفات القنابل و المقاتلات التكتيكية وطائرات التزويد بالوقود.

وتشير تقديرات سابقة إلى أن عدد البحارة الأميركيين المتمركزين في البحرين نحو 3500 بحار، فيما يقدر عدد السفن التابعة لسلاح البحرية الأمريكي والراسية في البحرين بست عشر سفينة.

---

http://anntv.tv/newshowsutjectaspx?id74885#v-EXSF7NM

وتتخلص مهمة الأسطول الأساسية في تأمين إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، ومراقبة إيران عن قرب، والإشراق على عمليات في الخليج العربي وبحر عمان ;والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي.

كما يشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية في كل من العراق و أفغانستان ومع اندلاع الاحتياجات العربية وانتقالها إلى البحرين أواخر فيفري 2011 عبرت الإدارة الأمريكية عن قلقها، وأعلنت أن الأسطول الخامس يراقب الموقف بدقة.

الأسطول السادس الأمريكي :

يعتبر الأسطول السادس قوة الولايات المتحدة الضاربة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتتوزع قواعده على عدة مناطق بدول الحوض المتوسطي خاصة اسبانيا و إيطاليا.

ويتمركز هذا الأسطول عادة في وسط البحر المتوسط أو الجزء الشرقي منه ويوجد مقر قيادته بمدينة نابولي الايطالية، وهو يتكون من حوالي 40 قطعة بحرية، تشرف عليها قوات بشرية قوامها نحو 21 ألف عسكري.[1]

ويشمل هذا الأسطول حاملة طائرات حسب التطورات السياسية أو العسكرية في المنطقة و ثلاث غواصات نووية، إضافة إلى نحو 170 طائرة وعدد من المدمرات والفرقاطات الحاملة للصواريخ الموجهة التي تبلغ عددها حوالي عشرين.

كما يضم الأسطول قطعا بحرية تُشرف على عمليات التأمين والاستطلاع ومروحيات وطائرات للنقل الثقيل والنقل المتوسط وطائرات بدون طيار، ويرفع مركز قيادته الرئيسية في مدينة غايتا جنوب إيطاليا.أما مهام الأسطول تتمثل أساسا في القيام بعمليات في القريبة من المنطقة التي قد تندلع فيها حروب ونزاعات والسيطرة على مداخل البحر المتوسط خاصة

[1] التنافس الروسي – الأمريكي حول منطقة البحر الأبيض المتوسط :

op ,cit

مضيق جبل طارق في الغرب وقناة السويس، إضافة إلى خلق نوع من الضغط السياسي على دول المنطقة المتوسطية[1].

وتستطيع قوات الأسطول التحرك نحو أي منطقة في محيط البحر الأبيض المتوسط والقيام بعمليات إنزال جوية أو برمائية والقيام بعمليات الانتشار للوحدات العسكرية خلال فترة زمنية لا تتجاوز 24 ساعة.

ضد الدرع الصاروخي :

فيما أكدت جهات ومصادر عديدة أن هناك سفينة أمريكية تتواجد في البحر المتوسط، وهي جزء من منظومة الدرع الصاروخي الموجهة لروسيا والصين، ولذلك قررت روسيا تعزيز وجودها في البحر المتوسط كرد على ذلك، وكرسالة للأمريكيين بأن روسيا أعدت نفسها لمواجهة هذا الدرع الصاروخي في المقام على المياه أيضا، وأن البحر الأبيض المتوسط لن يكون حكرا على أمريكا، فهو لجميع الدول المحيطة به. ولكل من يستطيع الإبحار فيه، ولأنهما ضد الدرع الصاروخي فقد اتفقت الصين و روسيا على حماية أجوائهما من أي اعتداء صاروخي غربي، لذلك أبقت حماية مياه المحيط الهادي على عاتق الصين، أما حماية البحر المتوسط فهي على عاتق روسيا.

تحقيق الاستقرار :

فيما يرى مراقبون روس أن تواجد الأسطول البحري الروسي في مياه البحر الأبيض المتوسط سيساهم إلى حد كبير في توفير الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ذلك من خلال :

- منع أي تدخلي عسكري خارجي في سورية، إذ أن تواجد روسيا سيكون عائقا أمام مخططات من هذا النوع.

[1] ibid

- رفض أي إجراء أحادي الجاني من أيه دولة غربية يخالف القانون الدولي ضد سورية أو غيرها من الدول.
- حماية حقول الغاز المتنازع عليها المتواجدة في شرق البحر الأبيض المتوسط بعد توارد معلومات تؤكد أن سورية قررت منح شركة غاز بروم السورية امتياز استخراج الغاز من هذه الحقول المتواجدة قبالة السواحل السورية، إضافة إلى حصول غاز بروم العديد من العمليات.
- تعزيز التواجد البحري الروسي في ميناء طرطوس السوري، وحماية القاعدة البحرية الروسية هناك، ومنع أي محاولة للمس بهذه المدينة أو بقاعدتها البحرية.

عودة قوية ...

ومن وجهة نظر المحللين أن عودة الروس إلى منطقة الشرق الأوسط بقوة يؤكد أنهم دولة عظمى، تحافظ على مصالحها المهمة في منطقة الشرق الأوسط، و أن روسيا تؤكد أن عهد القطب الواحد في العالم قد ولى ... مشيرة بذلك إلى القضية السورية و أنها ليست في يد "واشنطن"، بل هي في يد "موسكو" لأن لديها الثقل اللازم و تعمل لمنع تدمير منطقة الشرق الأوسط.[1]

فيما يرى آخرون أن عودة روسيا من أجل مواجهة خطرات من الشرق الأوسط إليها، وهو خطر مدعوم و ممول من قبل أمريكا و حلفائها، و هو على حد زعمهم – خطر انتشار وتوسع المجموعات الدينية (سلفية/ وهابية/ جهادية) – من المنطقة نحو روسيا و مناطق أخرى من العالم.

وعلى ذلك فإن هذا التحرك يأتي في إطار حماية مصالحها، عبر فرض سيادة القانون الدولي، و عدم انتهاك سيادة الدول تحت شعارات و اعذرا غير مقبولة... كما يأتي

[1] دراسة في العلاقات الأمريكية الروسيا 1780-2015 على الموقع:
http://www.politics-dz.com/thaers/dras-fi-alylaqat-almiriki-arusi1780-2015-2629/post2890

هذا التحرك لتحقيق توازن استراتيجي مجدد بين الشرق و الغرب، و هذا التوازن، سيؤدي إلى استقرار، و قد يمنع حدوث حرب واسعة النطاق في المنطقة أو في العالم.

معلومات حول الأسطول الروسي :

أفادت مصادر مقربة من وزارة الدفاع أن سفن الأسطول الحربي الروسي ستتواجد في البحر الأبيض المتوسط اعتبارا من عام 2015 ضمن تشكيله عملياته دائمة تتكون نواتها من مجموعة سفن أسطول البحر الأسود.

وذكرت وزارة الدفاع، أنها ستقوم بتدوير هذه السفن بشكل دوري للإبقاء على تواجد مستمر لنحو أكثر من عشرين سفن في المنطقة، وتمتلك روسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري، وتقوم سفنها بزيات منتظمة إلى البحر المتوسط لإظهار الدعم للرئيس بشار الأسد.

ويغزو عدد من الخبراء والمحللين تطلعات روسيا هذه بشأن المنطقة ليس فقط في غياب الاستقرار فيها و تأزم الموقف بسبب الحرب الأهلية في سورية، بل إلى تعزيز الأسطول الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويعتقد العسكريون الروس أن المنظومة الجديدة للدفاعات المضادة للصواريخ و التي يتهيأ الأمريكيون لنشر على سفونهم في البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تشكل تهديدا و خطرا على روسيا.

وبناء على ذلك تبقي في شرق هذا البحر السفن الحربية الروسية التي قامت بمنورات على مقربة السواحل السورية في مطلع عام 2013.

وتغلل روسيا زيادة حضورها العسكري هنا بضرورة تنفيذ مهمات دفاعية، و مع ذلك انتشار الأسطول الروسي إشارة سياسية واضحة و دليل لا جدال فيه على اهتمام موسكو البالغ بتطورات الموقف في الشرق الأوسط.

مكافحة الإرهاب في البحر المتوسط:

فيما أعلنت روسيا استعدادها للتعاون مع الحلف الأطلسي (الناتو) في مكافحة الإرهاب في البحر المتوسط بحال استند التعاون إلى المبادئ. نفسها التي يتعمد عليها العمل المشرك في مكافحة القرصنة.

لأميرال فيكتور تشيركوف، القائد العام للأسطول البحري الحربي الروسي أكد أن العمل يجري على قدم وساق لتشكيل غرفة قيادة عمليات هذه المجموعة لتتخذ إحدى السفن المجموعة مقرا لها، مضيفا أن المجموعة التي ستتبع الأسطول البحر الأسود الروسي، إداريا ستتألف من 5 إلى 6 سفن حربية من هذا الأسطول، وكذلك من الأساطيل الروسية الثلاثة الأخرى (البلطيق، المحيط الهادي)، بالإضافة إلى قطع الإمداد والتموين، وقد يتم توسيع تشكيلة المجموعة وضم غواصات ذرية إليها عند الضرورة.

وأضاف أن المجموعة ستكون مخصصة ليس لتنفيذ المهمات في حوض البحر الأبيض المتوسط بل والاستفادة من إمكانياتها للعمل في المناطق القريبة من المحيطين الأطلسي والهادي[1].

ولم يستبعد الأميرال أن تستخدم إحدى حاملات الهليكوبترات من طراز "ميسترال" التي تبينها فرنسا بطلب روسيا كمقر لقيادة المجموعة في المستقبل، أي بعد دخول أول سفينة من هذا النوع الخدمة في الأسطول الحربي الروسي عام 2015.

وكان وزير الدفاع الروسي الجنرال **سيرغي شويغو** أعلن في مارس الماضي عن إمكانية تشكيل مجموعة من القطع البحرية الروسية لتتواجد في البحر المتوسط بصفة دائمة.

وقال شويغو خلال اجتماع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع أركان و وزارة الدفاع الروسية إن المشاورات التي نفذتها وحدات من الأسطول الحربي الروسي عامي 2012 –

[1] op.cit.

2013 في البحرين الأسود والمتوسط أثبتت قدرة الأسطول البحري الحربي الروسي على تنفيذ هذه المهمة.

كما أعلن شويغو أن خطة تسليح القوات المسلحة تتضمن تسليم 24 غواصة و 54 سفينة حربية حديثى إلى القوات البحرية الروسية في الفترة 2013 إلى 2020.

وفي السياق نفسه قال الجنرال ألكسندر بوستنيكوف، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، إن روسيا الاتحادية أوضحت لحلف الناتو الهدف عن استحداث المجموعة العملياتية للسفن الحربية الروسية في بحر الأبيض المتوسط مؤكدا أنهم بلغوا شركاءهم في الناتو أن القيادة السياسية العسكرية الروسية اتخذت قرار بتشكيل هذه المجموعة في المتوسط بهدف آداء المهام المندرجة في إطار إلتزامات روسيا الدولية، بما في ذلك في مجال التعاون العسكري الدولي، و أوضح بوستنيكوف أن المهام المطروحة على عاتق هذه المجموعة الحربية المتوسطية الروسية تشمل إجراءات إجلاء السكان الأمنين من المناطق التي يحتمل نشوب نزاعات مسلحة فيها، و مكافحة عمليات القرصنة و الإرهاب، ولذلك التعاون مع القوات البحرية للناتو إذا اقتضى الأمر.

أهمية القاعدة العسكرية في طرطوس لروسيا :

وفقا للاتفاقية الموقعة في عام 1971، تستأجر روسيا مرافق في مرفأ طرطوس، لاستخدامها كمركز تخديم تقني و كثيرا ما تطلق وسائل الإعلام على قاعدة طرطوس اسم "قاعدة حربية"، ولكن حسب رأي مجموعة من الخبراء، فإن هذه القاعدة بوضعها الحالي ليست أكثر من مركز تقني صغير لخدمة السفن، و تعتبر القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس، من أهم القواعد للأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط، وما لذلك التواجد من تأثير وخلق حالة توازن في أهم منطقة حيوية في العالم[1]. وتولي روسيا أهمية للحفاظ على القاعدة العسكرية في طرطوس حيث تجوب في البحر الأبيض المتوسط قطع حربية

[1] ibid

من أسطول البحر الأسود وللقاعدة مواقع استراتيجي في المنطقة لقربها من مضيق البوسفور، ومن ثم جيل طارق، وهذا الموقع يمكن روسيا من وصول قطعها البحرية إلى المحيط الأطلسي، إضافة إلى أن القاعدة تسمح بتواجد عسكري روسي، لاسيما أن للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، تواجد ضخم في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر، مع قواعد عسكرية منتشرة في السعودية وقطر ومنطقة الخليج، ومن هنا تؤتي أهمية القاعدة العسكرية في طرطوس لروسيا في ظل التغيرات الجيوسياسية الحاصلة في مناطق عديدة من العالم وارتباطها بالدور الروسي الجديد في الساحة الدولية، وهذه المتغيرات الجديدة فرضت على روسيا تواجد قطع من أسطولها في البحر الأبيض المتوسط، والذي تمتد دائرة عملياته حدود دول عديدة تقع في آسيا وإفريقيا وأوروبا. وارتباطا بالمتغيرات في المنطقة وفي العلاقات الدولية وبمصالح روسيا الإستراتيجية، وخضوع المنطقة لتنافس قوى عديدة يمكن القول أن روسيا سوف لن تتخلى بسهولة عن احتفاظها بالقاعدة العسكرية في طرطوس[2].

ومع هذا نلاحظ أن لروسيا سياسة واضحة هو تبني الحل السلمي للوضع في سوريا من أجل بديل ديمقراطي فيها، وتعارض أي تدخل عسكري خارجي ارتباطا بتجربة العراق، من هذا فهي تراهن على عدم انهيار الدولة السورية حتى في حالة تغيير النظام.

وعلى الصعيد الدولي تحتفظ روسيا بأوراق عديدة تعلب بها من أجل الاحتفاظ بالقاعدة، كما لديها اتفاقات مع سوريا، في ظل التطورات وتوازن القوى في المنطقة، فأي بديل في حالة توازن القوى الدولية عليه أن يحترم اتفاقات والمعاهدات التي أبرمتها الدولة مع الدول الأخرى، ومع هذا لا يستبعد في حالة إخلال التوازن العسكري الداخلي أن تضطر روسيا إلى إفراغ قاعدتها العسكرية وتبقى على سفنها في البحر الأبيض المتوسط. وهنا ستواجهها صعوبات في الخدمات والصيانة و التزود بالوقود...الخ لقطعها البحرية.

[2] http://anntv.tv/newshowsutjectaspx?id74885#v-EXSF7NM

وعلى صعيد الموقف الروسي هناك مؤشرات عديدة تؤكد رغبة موسكو في الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية في طرطوس، إلا أن الشيء الحاسم و الذي يعتبر عنصر أساسي في المتغيرات هو الواقع على الأرض، وحسب ما تنقله وكالة الإنباء هو التواجد الفعلي الكثيف للقطع الحربية من الأسطول الأسود المتواجدة لأن في البحر الأبيض المتوسط قرب السواحل السورية من سفن وغواصات وحاملات الطائرات وآلاف الجنود، هذا التواجد البحري يوضح ما تزيده روسيا أنه مؤشر على رغبة روسيا للاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في طرطوس، في ظل المتغيرات الحالية تعتبر عنصر توازن في الوقت الذي تتواجد حشود الأساطيل الأمريكية قرب السواحل التركية، كما أنه يؤكد على رغبة روسا في الحل السلمي للأزمة السورية. على أيه حال ربما يسهم انتصار السياسية الخارجية الجديدة لروسيا في انبثاق عالم جديد، قائم على التعديدية القطبية وإنهاء نظام القطب الواحد في العلاقات الدولية[1].

[1] op.cit.

المبحث الثاني: التحولات الأمنية في المتوسط

I- الإرهاب الدولي:

إن تاريخ 11 سبتمبر 2001 سجل كمحطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، فما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، قلّب المفاهيم وغير الموازين على المستوى الدولي. إن الحرب ضد الإرهاب التي تلت الهجمات الإرهابية، غيرت الكثير من المفاهيم السائدة، تماما كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات والتوازنات بين ، إن المشكلة متعلقة بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة. بمحنى عجز النظام الدولي القائم عن إدارة توازنات المجتمع الدولي الراهن، فمن عادة التاريخ أن ينتج نظاما جديدا بعد نهاية فترات الحروب الواسعة، وهذا على الأقل ما أكده الواقع.

فبعد نهاية حرب الثلاثين عاما في أوروبا (1618 – 1648) توصل العالم إلى معاهدة "واستفاليا" التي صنعت عصرا كاملا من محصور العلاقات الدولية، المؤسسة على المساواة بين الدول واحترام سيادتها بشكل متبادل.

إن أحداث 11 سبتمبر، أدت إلى إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخارطة الجيوسياسية العالمية، وهذا معناه بالمفهوم السياسي أن "العنصر الأمني" أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية. لقد دخل العالم عصرا استراتيجيا جيدا.

قائما على "عولمة" الأزمات والعمليات الإرهابية، مما أحدث تغيرات هامة في النظام العالمي، الذي لا يعرف أحد كيف سيكون شكله وقواعده وتوازناته، إلاّ أن هناك علاقة مباشرة بين الكارثة الاجتماعية (الفقر، المجاعة، الجهل والأوبئة) وانتشار النزاعات والحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة وظاهرة الإرهاب الدولي، بفعل ازدياد الفوارق بين العالمين المتقدم والنامي بنسبة ثلاث أضعاف.

1-ماهية الإرهاب:

يعتبر الإرهاب من بين المصطلحات التي اختلفت في تعريفها تعريف جامعا مانعا، حيث تعددت بشأنه وجهات النظر، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد الثقافات والإيديولوجيات وتباينها من مجتمع إلى آخر، فما يعد إرهابا في مجتمع وثقافة معينة لا يعد إرهابا في بلد له ثقافة وإيديولوجية أخرى، وبذلك تعددت تعريفات لفظ الإرهاب وتعددت المفاهيم والآراء تبعا لتعدد وجهات النظر التي تعبّر عنها.

كذاك وجد تشابك كبير بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى اختلطت بينها الأمور أثناء محاولة تعريفه.

وللإرهاب صور عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها في نوع واحد، ومن أهم هذه الصور الإعتيالات، وتخريب المنشآت، وخطف الطائرات، واحتجاز الرهائن. وهذه الصور لم تأت بصورة أو ظرفية، إنما هي ثمرة تضافر عدة عوامل اقتصادية أو سياسية أو إعلامية أو شخصية...الخ.

أ- تعريف الإرهاب:

أ-أ التعريف اللغوي للإرهاب :

الإرهاب مصدر "أهب" ومادتها: رهب الذي مصدره رهبا، ومعنى أرهب في اللغة العربية، أخاف وأفزع[1].

ولقد أقرّ المجمع اللغوي العربي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وجذورها "رهب" بمعنى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب، وأرهب بمعنى خوف، وأرهب أطال كمه، ويقال رهبوت خير من رحموت بمعنى لأن ترهب خير من أن ترحم، و(الراهب) معروف ومصدرة (الرهبة)، و(الرهبانية) بفتح الراء فيهما،(الترهب) التعبد[2].

وأوضح المجمع اللغوي: أن الإرهابيين وصف بطلق على الذين يسلكون الكنف لتحقيق أهدافهم السياسة[3]. وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في عدة مواضع تعبّر عم المعاني الآتية: الخشية وتقوى الله مثل قوله تعالى "**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**"[4]، **وقوله تعالى" وَقَالَ اللَّهُ لاَ**

[1] محمد بن علي الأنصاري، إبن منظور، **لسان العرب، بيروت، دار المعارف**، 1955، ج 2، ص 1748

[2] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب**، ط2، 1962، 11، ص 256

[3] مجمع اللغة العربية ،المعجم الوسيط، القاهرة : مجمع اللغة العربية ،ط2، 1972، ص 282

[4] سورة البقرة، الآية (40)

تَتَّخِذُواْ إِلَـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ"[1]، و قوله تعالى "وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ"[2].

أما المعنى اللغوي للإرهاب في قواميس و معاجم اللغة الأجنبية نجد أن قاموس اللغة الفرنسية "روبير" يعرف الإرهاب بأنه : "الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي (أخذ – احتفاظ – ممارسة السلطة) وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة أعمال العنف من اعتداءات فردية أو جماعية أو تدميرات ينفذها تنظيم سياسي للتأثير على السكان و خلق مناخ بانعدام الأمن"[3].

ويعرّف قاموس اللغة الإنجليزية "أكسفورد" الإرهاب بأنه: "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية"[4].

أما "الموسوعة السياسية" فقد عرّفت الإرهاب بأنه :" استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به أو بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، وغيره بغية تحقيق هدف سياسي معين"[5].

وقد رتب البعض على ذلك أن كلمة الإرهاب اليوم تستخدم للرعب أو للتخويف الذي يسببه قرد أو جماعة سواء لأغراض سياسية أو غيرها، وأن ظاهرة الإرهاب امتدت لتشمل نواحي عسكرية وقانونية وتاريخية واقتصادية واجتماعية[6]، هذا بالنسبة للتعريف اللغوي.

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فهو كالتالي:

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب تلك التي بذلك عام 1930 أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي عقد في مدينة وارسو[7]، ومن هذه التعريفات ما

---

[1] سورة النحل، الآية (51)

[2] سورة الأعراف، الآية (32)

[3] Le petit Robert, **Dictionnaire de la langue Française**, 1993, P 2238

[4] Oxford Advanced learner's **Dictionary of curent English**, 1974

[5] نبيل أحمد حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1988، ص 22-21

[6] محمد مؤنس محب الدين، **الإرهاب في القانون الجنائي، دراسة قانونية مقارنة على المستويين الوطني و الدولي**، مصر : مكتبة الأنجلو مصري، 1987، ص 73

[7] Satille , « **Le terrorisme international** », Recueils des cours de l'académie de droit international, vol 65, 1938, p 96

ذكره الفقيه "سوتيل" بأنه: العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد[1].

ويرى الفقيه "أزيك ديفيد" أن الإرهاب هو أي عمل من أعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو دينية[2].

أما "ليمكن" فيرى أن جريمة الإرهاب الدولي تقع عند توافر العناصر التالية:

1- تكرار وقوع أفعال الإرهاب أو تنوعها.

2- أن تكون التصرفات الإرهابية بقصد خلق توتر أو اضطراب في العلاقات الدولية

3- أن يكون هناك اختلاف بين:

- جنسية الفاعل
- جنسية الضحية
- جنسية المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية.

أما في الفقه العربي فيرى الدكتور "نبيل حلمي" أن الإرهاب هو استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما، وفي معظم الأحوال يكون الهدف من استخدام الإرهاب هو هدف سياسي بل أكثر من ذلك فهو وفقا للتطور الحديث لاستخدام العنف أصبح بديلا للحروب التقليدية[3].

وعلى الرغم من تعدد المحاولات المختلفة لوضع تعريف الإرهاب فإن هناك شبه إجماع على صعوبة وضع مثل هذا التعريف لعدة أسباب أهمها[4] :

---

[1] أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، **الإرهاب الدولي، باريس : مركز الدراسات العربي– الأوروبي**، ط 1، 1998، ص 218

[2] المرجع نفسه، ص 220

[3] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 28

[4] مدحت رمضان، **جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية و الإجرامية للقانون الجنائي الدولي و الداخلي – دراسة مقارنة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995، ص ص، 87 – 88

إن اصطلاح الإرهاب يستخدم أحيانا في غير موضوعه، فيفرض في الإرهاب أن يكون فعلا غير مشروع مخالفا للقانون، ولكنه يطلق أحيانا على الأفعال التي تصدر عن حركات التحرر أو التحرر الوطني، وهي أفعال مشروعة يعترف بها القانون الدولي، إلا أنه ولأسباب مصلحيه أصبح هناك خلط بين هذه الحركات التحررية والجماعات الإرهابية مثل ما يحدث في العراق و فلسطين.

مصطلح الإرهاب هو مصطلح يثير الكثير من الجدل، فمن الناحية الأخلاقية يعد الإرهاب صورة من صور العنف في المجتمع المعاصر، وعادة من يرتكبه لا يطلق عليه إرهابي. كما شأن سلطات الدولة، ومن الناحية السياسية يعرف الجميع كيف عقدت الاتفاقيات الدولية المختلفة لقمع الإرهاب.

فمن الغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تطالبا بحماية المجتمع الدولي من إرهاب الأشخاص قامت بأعمال إرهابية لم يسبق لها مثيل في العراق، ومن الناحية القانونية نجد أ، جميع الأفعال التي توصف بأنها إرهابية تجرمها جميع تشريعات المجتمع الدولي، وبذلك خلق إلتزاما عام بالتجريم لا يقوم على أي سند عملي وخصوصا الدولة التي تلتزم بإحالة الجناة إلى القضاء ولا تلتزم بمعاقبتهم، علاوة أنها ما زالت تلتزم بمبادئ أهمها عدم تسليم المواطنين ومرتكبي الجرائم السياسية.

1) صور الإرهاب و أسبابه :

بعدما تطرقنا في النقطة السابقة إلى تعريف الإرهاب، سوف نتطرق فيما يلي إلى أهم صوره من أعمال تخريبية واغتيالات واحتجاز للرهائن وخطف للطائرات، ثم نبين بعض الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الجريمة وذلك من خلال تبيان :

أ) صور الإرهاب

ب)دوافع و أسباب الإرهاب

أ) صور الإرهاب :

اتخذت العمليات الإرهابية صورا عديدة و متنوعة للصور إلى الهدف من هذه العمليات، و هو الضغط لتحقيق هدف الجماعة الإرهابية[1].

[1] نبيل أحمد حلمي، **مرجع سابق**، ص 30

ويعد أسلوب اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن من أخطر وأهم صور العمليات الإرهابية، لذلك اهتم كثير من الفقهاء بدراسة هذا الأسلوب[1]، وأعطت معظم الدول اهتمامها البالغ في اتخاذ إجراءات مشددة وفرض قيود أمنية لمنع وقوعها. وهناك أيضا صور أخرى للإرهاب، تتمثل في القيام بأعمال تخريبية لبعض المنشآت، واغتيال بعض الشخصيات المهمة.

لذا سنتناول هذه الصور فيما يلي :

أ-أ اختطاف الطائرات و تغيير مسارها بالقوة :

يعتبر خطف الطائرات أو تغيير خط سيرها المحدد باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها شكلا من أشكال العمليات الإرهابية ضد سلامة الطيران المدني الدولي والمحلي على حد سواء، وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها خلال الفترة من 1968 إلى 1972، واستمرت في فرض تهديدها رغم تناقص عددها، وهناك صور أخرى للعمليات الإرهابية ضد سلامة الطيران المدني، مثل تخريب الطائرة أثناء وجودها على الأرض، أو اختطافها بقصد اللجوء السياسي أو بقصد طلب فدية أو إطلاق سراح مسجونين سياسيين[2]. والذين يعتبر عملا من أعمال الإرهاب الدولي، والتي تخضع لقواعد القانون الدولي و المواثيق و الاتفاقين الدولية[3].

ومن منطلق ذلك حرص المجتمع الدولي على تنظيم مسارات حركة الطيران بين الدول وتأمينه، وتمثل ذلك في إبرام عدة اتفاقيات أهمها اتفاقية طوكيو 1963، ولاهي 1970، ومونتريال 1971[4].

أ-ب حجز الرهائن :

احتجاز الرهائن صورة من صور الإرهاب قد تكون متلازمة غالبا مع عملية اختطاف الطائرات وتغيير مسارها بالقوة، وتعد من أخطر صور الأعمال الإرهابية. غير أن

---

[1] عبد العزيز العجيزي، "**خطف الطائرات بين المنطق الثوري و الأمن الدولي**، "**مجلة السياسة الدولية**"، القاهرة، (أكتوبر 1970)، ص 146

[2] أسامة محمد بدر، **مواجهة الإرهاب، دراسة في تشريع المصري و المقارن**، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 2000، ص 63

[3] حسنين المحمدي بوادي، **الإرهاب الدولي بين التجريم و المكافحة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص 57

[4] أسامة محمد بدر، مرجع سابق، ص 64

هناك صورا أخرى لحجز الرهائن ذلت الصلة بعمليات اختطاف الطائرات، و مثال ذلك بعض عمليات السطو المسلح، و التي يتم فيها احتجاز الرهائن كوسيلة لتسهيل عملية هروب المجرمين من مسرح الجريمة[1].

هذا في حالة ما إذا كان الغرض إجراميا، أما إذا كان الغرض سياسيا فغالبا ما يكون الضحايا من بين الشخصيات التي تشغل مناصب سياسية مهمة، في الحكومات أو البنوك أو المؤسسات الدولية أو ممثلي الدول لدى المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية[2]. بحيث تختار الجماعات الإرهابية أهدافها من السياسيين و الدبلوماسيين و رجال الأعمال بعناية و دقة فائقة.

هذا وقد جرّم المشرّع الجزائري هذا الأسلوب في اتفاقيات عدة، و قد تأكد ذلك في الجريدة الرسمية، إذ تقول إنه يعد مرتكبا لجريمة أخذ الرهائن كل شخص يقبض على شخص آخر، و يحتجزه أو يقتله أو يستمر في إحتجازه لإجبار شخص آخر سواء كان دولة أو منظمة دولية حكومة أو شخص طبيعيا أو معنويا أو مجموعة من الأفراد على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين، وذلك كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة[3].

أ-ت العمليات التخريبية :

وهذه صورة أخرى من صور العمليات الإرهابية، وغالبا ما تستهدف المنشأة العامة والمؤسسات ذات الأهمية، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية كالسفارات وشركات الطيران وأماكن التجمعات مثل المناطق السياحية والفنادف و غيرها.

وقد يستهدف التخريب أيضا إتلاف أو الإضرار بممتلكات الدولة ووسائل النقل المختلفة البرية أو البحرية أو الجوية أو الممتلكات الخاصة[14].

ولاشك أن الأعمال الإرهابية التخريبية التي يقوم بها الإرهابيون من أخطر وسائل الإرهاب، حيث يذهب ضحيتها كثير من الأبرياء، و الهدف الأساسي لعمليات التخريب هو زعزعة

---

[1] نفس المرجع، ص 67

[2] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 33

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96 – 146 مؤرخ في 23 أفريل 1996، المتضمن انضمام الجزائري الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر 1979، ع 26، السنة 33 ، 24 جويلية 1996، ص 21

[4] أسامة محمد بدر، مرجع سابق، ص 71

الكيان السياسي للدولة، وإثارة الرعب والفزع بين مواطنيها، للتأثير عليها لتغيير اتجاه الدولة أو قراراتها في موضوع معينا[1]. وهناك أمثلة عديدة لعمليات التخريب إحدى صور العمليات الإرهابية، من بينها

أ-د الاغتيال :

تعتبر من أعنق صور الإرهاب و أمثلها و خشية، و تتمثل في اغتيال و قتل أي من الشخصيات المهمة التي لها تأثير على العام داخل الدولة، و تتوقف هذه الشخصية بالنسبة للإرهابي على الهدف من العملية الإرهابية، و قد يكون الاغتيال أو القتل لإحداث حالة من الفزع أو الرعب[2].

تختلف نظرة الأفراد إلى عمليات الاغتيال، فهي في أغلب الأحيان تعتبر عملا غير مشروع و في بعض الأحيان نعتبر عملا من أعمال البطولة و الفداء، و إذا قتل مقترحا فيها اعتبر شهيدا، فاغتيال عمر بن الخطاب على يد أبي لؤلؤة الفارسي يعتبر من بين الأعمال الوحشية و التي دعت للفتنة في الدولة الإسلامية، أما اغتيال "كلبير" على يد "سليمان الحلبي" – بأن الحملة الفرنسية على مصر – فقد اعتبر عملا من أعمال البطولة و الاستشهاد في نظر الشعوب العربية في ذلك الوقت[3]. وإذا بحثنا في اللغة العربية عن مغن الاغتيال نجد أصلها كلمة غيل، والغيلة هي القتل بالخدعة[4].

ولعل من أبرز الاغتيالات السياسية[5] :

- أوت 1949 : إطلاق الجيش السوري النار على الرئيس (حسني الزعيم)
- جويلية 1951 : اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن
- جويلية 1958 : مصرع الملك فيصل "ملك العراق" في انقلاب عسكري
- نوفمبر 1963 : اغتيال الرئيس "جون كينيدي" رئيس الولايات المتحدة الأمريكي في دلاس بتكساس.
- مارس 1976 : إغتيال الملك فيصل ملك السعودية

[1] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 34

[2] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 34

[3] محمود متولي، **مصر و الاغتيالات السياسية**، مصر : دار الحرية للصحافة و الطباعة و النشر، ط1، نوفمبر 1985، ص 169

[4] مختار الصحاح، مرجع سابق، كلمة غيل، باب الغين، فصل الياء و اللام

[5] عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي، دراسة تحليلية**، مصر : مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص 46

- أكتوبر 1981 : إغتيال الرئيس أنور السادات
- أكتوبر 1984 : مصرع أنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند
- جوان 1992 : اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف

والتاريخ حافل بمثل هذه الاغتيالات التي تركز في الغالب على دافع سياسي خاصة في الفترة الأخيرة من : اغتيال رفيق الحريري واغتيال أيضا عبد العزيز الرنتيسي، وأحمد ياسين وأخيرا بنظير بوتو بباكستان.

هذه الصور الرئيسية للعمليات الإرهابية، ونجد أن المجتمع الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية و الإقليمية قد نظم تعاون الدول في مواجهة صور الإرهاب الدولي المختلفة.

ب- دوافع و أسباب الإرهاب :

بعدما تعرضنا للتعريف بالإرهاب و بيان صوره سوف نحاول فيما يلي التعرض إلى دوافعه وأسبابه:

فالعنف الذي يشكل جوهر الإرهاب يمثل مشكلة ذات أصول سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة الجوانب، ولهذا فإنه من غير المجدي أن نبحث عن الوسائل الكفيلة بمكافحة ظاهرة الإرهاب قمعا و منعا. ما لم يرتبط ذلك بدراسة موضوعية للعوامل المؤدية لها[1].

ولقد تعرضت الأمم المتحدة إلى أسباب الإرهاب، فليس من المنطقي أن ندين الإرهاب دون دراسة الأسباب التي أدت إليه، وقد تمت الموافقة على أن يكون عنوان هذه الدراسة هو "دراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالظلم والبأس، والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بما فيها أرواحهم، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية[2].

ومن ناحية أخرى فإن دوافع وأسباب الإرهاب لا تعرف كلها، فهناك بعض العمليات الإرهابية التي لا نستطيع الوصول إلى دوافعها أو حتى أسبابها، بسبب وفاة مرتكبها أو لأن

[1] مصطفى مصباح دبارة، **الإرهاب مفهومه و أهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**، بنغازي، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس، 1995،ص 53

[2] صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، مصر : دار الفكر العربي، 1977، ص ص، 489 – 491

سلطات التحقيق لم تستطع استخلاص أسباب العملية ودوافعها[1]، ومع هذا فإن الدوافع الرئيسية للإرهاب يمكن أن نوضحها فيما يلي :

ب-أ الدوافع السياسية :

الدوافع السياسية تكون النسبة الغالبة من دوافع العمليات الإرهابية تكمن وراءها دوافع سياسية، ومن أمثلة ذلك العنف والإرهاب بغرض الحصول على حق تقرير المصير شعب من الشعوب، أو توجيه الرأي العالمي إلى مشكلة سياسية أو اجتماعية، أو لممارسة الضغط على سياسية تتبعها دولة ما[2].

ونجد أن العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي هي التي تثير كثيرا من الجدل بشأن مشروعية هذه العمليات من وجهة النظر القانونية، فمعظم هذه العمليات بعد كل الطرق القانونية الشرعية العادية السلمية، ومن هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى اللجوء لمثل هذه الأعمال الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو للحصول على حقه أو إعلان قضيته للرأي العالمي[3].

ب-ب الدوافع الإعلامية :

الدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، فقد ترى الجماعة التي تقوم بالعمليات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام العالمي لقضيتهم، فيقومون بمثل هذه العمليات الجذب الانتباه إليهم و إلى الظلم الذي يتعرضون إليه، ومحاولة كسب تأييد دول وجماعات أخرى لمناصرة قضاياهم[4].

من ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام تجد في الإرهاب مادة لها قيمتها، ولا تستطيع تجاهلها، لما لها من إثارة و تشويق يجذب إنتباه الجماهير خاصة إذا كان ممكنا متابعتها عبر شاشات التلفزيون[5].

---

[1] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص13

[2] أسامة محمد بدر، مرجع سابق، ص 79

[3] حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 33

[4] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 151

[5] أسامة محمد بدر، مرجع سابق، ص 81

مهما كان الخلاف حول مشروعية الأعمال الإرهابية و ما تثيره فلا شك أنه – مع التطور العلمي الحديث لوسائل الإعلام والاتصال – قد نجحت هذه الأعمال في إشارة الرأي العام العالمي لقضايا ما كانت تعرف إلا بالعمليات الإرهابية، كما أنها تخلق في بعض الأحيان نوعا من التعاطف مع من يقومون بها، وينتج عن هذا كله ضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضية، وإعطائها العناية الكافية لحلها أو التفاوض مع أطرفها[1].

ب–ت الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية دافعا من الدوافع التي تحرك العمليات الإرهابية، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي.

فالإرهاب وليد ظروف اقتصادية و اجتماعية كانت السبب في الإحساس بالامساواة أمام المجتمع و فقدان العدالة، فيجدون سلاحهم و غراءهم في الالتجاء للعنف و إفراغ ما ينتأهم من إحساس بالنقص في قالب الإرهاب بشتى الوسائل، فالغاية تبرر الوسيلة في نظرهم[2]، وقد تكون الفوارق الاقتصادية عاملا مؤديا أو مساعدا للإرهاب، فالحرمات الاقتصادي داخل المجتمع واتساع الهوة الاقتصادية كأن نجد ثراء فاحشا يقابله فقر مدقع يؤدي إلى الإحساس بالظلم و النقص، مما يؤدي بالشخص إلى ارتكاب جرائم[3].

وقد تكون الأوضاع اجتماعية دافعا أيضا للإرهاب، كانتشار البطالة في أوساط المجتمع، وغياب القدرة والمثل العليا، و تدني الظروف المعيشية المحيطة به، مما يزرع العنف في إفراده، فيدفعهم إلى العزلة والاغتراب لإحساسهم بالضعف والنقص، وهذا ما أكده الأستاذ "عبد الناصر حريز"، عندما أقرّ أن الحرمان الاجتماعي قد يؤدي إلى نوع من العزلة والإحباط، يفرضه المجتمع لتلك الفئات محددة، مما يولد لدى تلك الطائفة الشعور بالاغتراب، فيؤدي إلى ممارسة أنشطة إرهابية، سعيا منها إلى تغيير تلك الأوضاع

---

[1] مرجع سابق ذكره، ص 16

[2] عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص 202

[3] بلشنكوفوزادنوف، **الإرهاب و القانون الدولي (ترجمة : مبروك محمد العويصي)**، ليبيا : دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعدام، ط1، 1994، ص 35[3]

المتردية، بالإضافة إلى وجود الظلم الاجتماعي وانتهاك حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و الحبس الجماعي و التعذيب و الانتقام و اللامساواة و الاستعباد و القهر[1].

ب-ث الدوافع الشخصية :

قد تهدف العمليات الإرهابية إلى تحقيق أهداف شخصيته[2]، و هناك صور عديدة لهذه العمليات. و أكثرها انتشارا هو أن يكون الدافع ماديا، أي بغرض إبراز أموال و الحصول عليها كفدية، أو الهروب من بلد معين، و الصورة الغالبة لمثل هذه العمليات هي اختطاف طائرة و الهروب بها لأسباب مختلفة.

و من الدوافع الشخصية للقيام بالعمليات الإرهابية أنها تحدث في بعض الأحيان تحت ظروف إصابة الإرهابي بخلل عقلي أو اضطراب عاطفي، أو غير ذلك من الأمراض العقلية أو العصبية، و تحدث معظم العمليات الإرهابية بسبب الاحتلال العقلي عن طريق خطف الطائرات، ويشترك الإرهابيون بسبب الخلل العقلي و العصبي وفقا لبعض الدراسات في خصائص متماثلة تجمع بينهم، و منها طفولة مضطربة أدت إلى الانطواء على النفس والشذوذ وفقدان الاتصال بالأصدقاء وعلاقات صعبة مع الأبوين[3].إن الصراع ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي باقتحامها ميادين جديدة و ذلك عن طريق اكتسابها تقنيات منظورة، و كذا انتقالها من التسلسل العصري التقليدي، إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.

---

[1] محمد عوض لهزايمة، "**الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة و العربية الاسلامية**"، مجلة الصراط، ع 6، الجزائر، كلية العلوم الاسلامية، (سبتمبر 2002)، ص 217

[2] محمد المجذوب، **خطف الطائرات في الممارسة و القانون**، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية، 1974، ص36

[3] نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 17

2-الإرهاب في المنطقة المغاربية (تنظيم القاعدة) :

يعتبر الإرهاب من أهم التهديدات في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل إعادة هيكلة المنظمات الإرهابية على المستوى الدولي (القاعدة)، و كذا إلى الدعم الذي تلقاه هذه المجموعات في منطقة الساحل، حيث تنقص سلطة الدولة فساحة المجال للعلاقات بين هذه الجماعات والتركيبات الاجتماعية التقليدية في المنطقة، مستفيدة من الفقر والحرمان ومختلف الأزمات التي تعيشها هذه الدول، وهو المجال الخصب الذي تتوقى فيه هذه الجماعات، وإن كانت الجزائر الدولة المغاربية الأكثر تضررا من الإرهاب إلا أنه أصبح تهديدا لكل دول المنطقة.

لقد كان لنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العلمية المسلحة، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني، مهددة بذلك الأمن المغاربي، بصفة خاصة و الأمن الدولي بصفة عامة[1].ويعود تطور مثل هذه التشكيلات الإرهابية غلى عدة أسباب منها الاستبداد المحلي[2]، التحدي الأجنبي للهوية العربية الإسلامية وإخفاقات الحركات القومية[3]، زد على ذلك سياسات بعض النظم السياسية التي أخطأت في التعامل مع الحركات الإسلامية[4]. هذه المتغيرات أدت إلى خلق نوع من التوتر وشعور بالظلم والمهانة، مما يؤدي في نهاية المطاف بالشروع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها نتيجة تعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو

---

[1] خالد إبراهيم المحجوني، "**الأمن المغاربي بين الإسلام السياسية و الاسلام العسكري**"، على الموقع الإلكتروني:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=200651&r=0

[2] محمد فهيم درويش, **الجريمة في عصر العولمة**, ط2, القاهرة: النشر الذهبي للطباعة, 200, ص53

[3] مقال غير منشور, جدار جمال, تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي, في الملتقى المغاربي الأول: مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات الداخلية والتحديات الخارجية, الجزائر: بسكرة جامعة محمد خيضر, ص5.

[4] محمد عبد الشفيع عيسى, **التطور السياسي الغربي وشكلات التحول الديمقراطي**, الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة, 2002, ص39.

[5] مرصد الإرهاب, **من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي**, على الموقع:
http://www.syraistar.com/vb/archive/index.php/t-51564.html.

حياتهم، فما وجدوا أمامهم أنسب من الانضمام إلى حرمة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم إلى غير ذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد[5]. وتحتضن المنطقة المغاربية العديد من الجماعات المتشددة.

أولا : الحركات الإرهابية في الجزائر

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان "الجماعة المسلحة"، و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، و فالأولى ذات بعد محلي، وا لثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة[1]. و التي نشأت في 1998، و كان أول من ترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، و بعد موته هو كذلك خلفه "عبد المالك دوكال" المعرف بـ "أبو مصعب عبد الودود"[2]، و هو الرئيس الحالي لهذه الجماعة.

و لقد اختلفت الآراء حول العنف في هذه المنطقة، فهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة "هواري بومدين"، و ظاهرة الفساد السياسي، و ما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام.

كذلك تفاقم و تأزم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي خلق ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية، و تشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية الإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، و تبع ذلك ظهور الأفكار الغربية الخاصة، بغرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، و بالبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية. وهذا ما دفع و ساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المنطقة المغاربية[3].

---

[1] محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة، ملفات تحقيقات الإرهابية**، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002، ص 78

[2] **شبكة النبأ المعلوماتية، "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنات ثرية، و وجود متعددة"، على الموقع الإلكتروني** https://www.facebook.com/notes/194020673978115/

[3] محمد سعيد أبوعامود،"**الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر**"، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 113، 1993، ص ص، 113 – 114

نتيجة كل هذا، عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح، وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية أخطر من "الجماعة المسلحة"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها عن "السلفية للدعوة و القتال" إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، لتصبح بعد هذا التغيير ممثلا للقاعدة في شمال إفريقيا.

ثانيا : الحركات الإرهابية في المغرب

نجد جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية" و"الجماعة المقاتلة السلامية المغربية"، من أهم شخصياتها البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي"* قائد الجماعة السلفية الجهادية، و هو على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة[1].

و يعود ظهور هذا التيار المتطرف "الجهادي" بالمغرب إلى بداية عقد التسعينات، بعد حرب الخليج عام 1991 حيث ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد أمريكا، و حينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر من جهة و دخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية من جهة أخرى[2].

وتنامي هذا التيار في المغرب خلال السنوات القليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط والمراقبة، و أصبح العديد عن الشيوخ المنظرين لمنهجه كـ "الفزازي"، "الحدوشي، الشاذلي"، الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم غي أحداث 16 ماس 2003، بالدار البيضاء، و تعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رمزها "تيارا منهجيا أصوليا و ليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى"[3].

---

* **محمد الفزازي**: يبلغ من العمر 54 عاما حاصل على شهادة الدكتوراة في شعبة الفلسفة، و سبق أن كان خطيبا في مساجد فاس و طنجة، و برز كقاعد للسلفية في المغرب منظر السلفية الجهادية.

[1] ريما صالحة "**صناعة الموت : الجماعات المسلحة في المغرب العربي**". على الموقع الإلكتروني :
http://www.rpscst.com/pass/belad-33.html

[2] عبد الحكيم أبو اللوز، "**السلفية الجهادية في المغرب، الاداة و المسار**"، تونس، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد 05 (فيفري 2010)، ص 21

[3] المرجع نفسه, ص21.

ثالثا : الحركات الإرهابية في ليبيا

نجد "الجماعة الإسلامية المقاتلة" التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المنطقة المغاربية عام 2007، فقد أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي. و أكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد أبرز قادة العيض الآخر من الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية و الجغرافية للمنطقة المغاربية. لذا عليها أن ننظر بحرص إلى الجماعة باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره و استراتيجياته خاصة و أن مظاهر منها من قيادات غلب عليها الخبرة العرقية في المواجهات المسلحة، و لأن تنظيم القاعدة يدرك يتواني الظواهر عن تقدمها بوصفها : "كوكبة من أهل السيق و الفضل و الجهاد و الرباط و أعلام الدعوة و الجهاد و القدوة والصبر و الثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا".

و بانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة لتكتسب هذه الأخيرة دفاعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي، و كذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة.

لكن هذه الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009، و تقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة و الشعب الليبي، بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، و قلت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي و قتل المدنين الأبرياء، ففي سجن "أبو سليم" القريب من طرابلس، كتب قادة "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" وثيقة يراجعون فيها أفكارهم، أطلق عليها: "دراسات تصحيحية فيفهم الجهاد و الحس والحكم على الناس"، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ يوسف القرواضي[1].

[1] أيمن حسن، **الجماعة السلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة و تقدم وثيقة لنبذ العنف**، على الموقع الإلتكروني : http://www.muslum.org/bv/shwthread.php?35961

كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطات أقل حدة وفعالية في موريتانيا حيث تجد "الحركة الإسلامية". وكذلك الأمر في تونس: حيث نجد حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي" الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب.

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى بـ "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي يتشكل أساسا في ثلاث جماعات: "الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة"، و"الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية"، و"الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة"، "السلفية والجهادية"، وهناك من يضيف "الجماعة الإسلامية التونسية"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها ومبايعتها لأسامة بن لادن.

ومن أهداف انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المنطقة المغاربية إلى تنظيم القاعدة، محاولة تجميع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة و توسيع ميدان المواجهة لكل منطقة من شمال إفريقيا و الساحل، ومنها الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

II- الجريمة المنظمة:

لقد تأثرت كل الدول سلبا بالانعكاسات الخطيرة لنشاطات الجريمة المنظمة بدون استثناء، فأصبحت من أخطر وأكبر التحديات التي تواجهها.

ولكي تسهل عمليات و جهود مكافحة الجريمة المنظمة، لا بد من أن نبحث في هذه الجريمة ونبين بعض تفاصيلها وجوانبها، وتبعا لذلك سنتطرق فيما يلي إلى دراسة هذه الظاهرة:

1-تعريف الجريمة المنظمة:

أ- **الجريمة لغة:** تعني جرم – جريمة وأجرم وأجترم عليه : أذنب.

ويقال: جرم جريمة: عظم جرمه، جرمه ويجرم عليه: اتهمه بجرم وبذلك الجريمة: الجرم الذنب.**أما اصطلاحا:** فهي المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا بدنيا (ماديا) أو عقابا اعتباريا (معنوي) و الجرم هو التعدي على العلاقات و الروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية أو الإنسانية[1].

[1] نبيل صقر، قمراوي عز الدين، **الجريمة المنظمة التهريب و المخدرات وتبيض الأموال في التشريع الجزائري**، دار الهدى، موسوعة الفكر القانوني، بدون طبعة، الجزائر، 2008، ص 03

ويعرف علم الاجتماع الجنائي الجريمة بأنها: "ظاهرة اجتماعية طبيعية لا تعد شاذة ويتغير مفهومها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر"[1].

التعريف القانوني للجريمة المنظمة: الجريمة هي الواقعة التي ترتكب إضرار بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات، ورتبا عليها أثرا جنائيا في العقوبات".

بالرغم كل هذه التعاريف المختلفة لمفهوم الجريمة المنظمة إلا أن هذا لن يمنعنا من تحديد مفهوم واحد ودقيق لهذه الظاهرة والمتمثل في: "الجريمة المنظمة هي جماعة مستمرة من الأشخاص الذين يستخدمون القوة والعنف والرشوة والتي تعمل في إطار منظم وفق خطط مرسومة مسبقا تسجلها عن طريق الإجرام العابر للحدود الجغرافية للبلد الواحد للحصول على منافع مادية ومعنوية".

ومن أهم المنظمات الإجرامية الكبرى نجد :

- المافيا الإيطالية: (نشاطها الرئيسي الاتجار في العقاقير والمواد المخدرة، تنتمي تاريخيا إلى ألمانيا الصقيلية)
- الإجرام الروسي المنظم: يعمل في مجالات العقاقير والدعارة والاغتيالات السياسية و الأسلحة و المواد النووية وتجارة الأعضاء البشرية[2].
- الجمعيات الثالوثية الصينية: (العقاقير، الدعارة)
- الياكوزا اليابانية: غسل الأموال، الجنس، الاتجار في السلاح
- الكارتلات الكولمبية: تجارة العقاقير المخدة[3].

2-خصائص الجريمة المنظمة :

أ- الخصائص التقليدية: تتمثل في:

1) **التخطيط للجريمة:** من خلال الاعتماد على الكفاءات عالية في التخطيط من أشخاص وخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والأسلحة[4].

---

[1] علاء الدين شحائه، **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة**، إبتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000،ص 20

[2] عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، **الجريمة الاهابية، دار الجامعة الجديدة**، بدون طبعة، الاسكندرية، 2005، ص 58

[3] نفس المرجع ، ص 59

[4] أحمد فاروق زاهر، **الجريمة المنظمة ماهيتها، خصائصها، أركانها**، مركز الدراسات و البحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 2007، ص 14

2) **تنظيم الجريمة:** من خلال وضع الملامح الأساسية للمنظمة الإجرامية كتوزيع الأدوار بين الأعضاء القائمين على الفعل الإجرامي، والذب يعد عصرا لازما لقيام الجريمة المنظمة[1].

و احتراف الجريمة: أخطر نماذج العمل الإجرامي.

3) **تحقيق الربح كهدف للأنشطة غير المشروعة:** الهدف الأساسي للمنظمات الإجرامية هو تحقيق الأرباح و الثراء الفاحش دون اعتبار النتائج الضارة التي تلحق بالنظم الاجتماعية و الاقتصادية للكيانات الاجتماعية ككل[2].

حيث تشير الإحصائيات أن مبالغ من 300 إلى 500 بليون دولار واحد هي حصيلة الأموال غير المشروعة رغم عدم تأكيد بها[3].

4) البناء الهرمي للعصابة الإجرامية.

5) المرونة البالغة و للتطور المتزايد في كافة الأنشطة الإجرامية

6) استخدام العصابة الإجرامية للعنف و الفساد

ب- الخصائص المستخدمة:

تتمثل في :

1. الجريمة المنظمة بلا حدود: خروج الجريمة من الحدود الوطنية الإقليمية إلى الحدود الدولية، وذلك بالإعتماد على التقدم العلمي و التكنولوجي[4].

2. المزج بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة: اعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف و الفساد و التهديد و الرشوة والخطف...الخ من أجل تحقيق أهدافها و حني الأرباح الطائلة[5].

---

[1] كوركيس يوسف داوود، **الجريمة المنظمة**، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، و دار الثقافة، بدون طبعة، الأردن سنة، ص 38

[2] الباشا فايزة يونس، **الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2002، ص 74

[3] سليمان أحمد إبراهيم مصطفى، **الإرهاب و الجريمة المنظمة**، دار الطلائع للنشر و التوزيع و التصدير، القاهرة، 2006،ص

[4] مرجع سابق، ص 74

[5] محمد فاروق زاهر، مرجع سابق، ص 74

3. عقد التحالفات فيما بين المنظمات الإجرامية : وذلك من خلال فتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها، وبالتالي تدعيم سلطاتها ونفوذها ومكاسبها على المستوى الدولي[1].

4. احتكار السلع والخدمات: وهي صفة مميزة للجريمة المنظمة، حيث أن جماعات الإجرام تتنافس من أجل أحكام السيطرة على الأنشطة التي تسمح طبيعتها بالاحتكار[2].

3-العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة المنظمة:

لكل ظاهرة عوامل لهذا سوف نتطرق في هذا الفرع إلى أهم عوامل الجريمة المنظمة و المتمثلة في أربع عوامل هي:

أ) العوامل الاقتصادية:

- انتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وما تخبئه خلفها من أنشطة قد تكون غير مشروعة، أي وجود الشركات متعددة الجنسيات عابرة للقارات، زاد من معدل الجريمة المنظمة حيث يمكن للعصابات أن تختفي تحت مسارها[3].
- حاجة البلدان النامية و الفقيرة إلى رؤوس الأموال، بحيث تدفعها الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إذ تضع لها شروط يسيرة، و هذا دون البحث في مصدر هذه الأموال، و ذلك لاعتقادها بأن ذلك يساهم في تنفيذخططها في التنمية والازدهار الاقتصادي[4].
- عولمة التجارة و سيولة و تدفق رؤوس الأموال عبر العالم، واقتران نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية، وازدياد حجم هذه المبادلات جعل من الصعب بإمكان مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية.

---

[1] عبد الرحمان صدقي، **الإجرام المنظم، كلية الحقوق**، جامعة القاهرة، 2000، ص 20

[2] سليمان أحمد إبراهيم مصطفى، مرجع سابق، ص 136

[3] نسرين عبد الحميد نبيه، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص

[4] عبد الرحيم صدقي، مرجع سابق، ص ص ، 26 – 27

ب) العوامل الاجتماعية :

- حاجة بعض البلدان التي تعاني من الشيخوخة إلى الأيدي العاملة، يدفعها إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها و هذا ما زاد من نشاط المنظمات التي تعمل في مجال الإتجار بالأشخاص[1].
- تطور المجتمع وزيادة التقدم التكنولوجي والعلمي ووسائل الاتصال والمواصلات وأساليب الجرائم
- الثالوث المدمر (الفقر، الجهل، و المرض) و أوله الجهل الذي يدفع هؤلاء الجهلاء و غير المتعلمين إلى الانتماء إلى تلك الجماعات دون النظر إلى أعمالها الإجرامية و دون معرفة حقيقة هذه الأعمال و مدى خطورتها.

ت) العوامل السياسية :

- التدخل الأجنبي في مصلح دول أخرى و استخدام العصابات في تنفيذ أغراضها السلبية
- انعدام الذمة و الأخلاق لدى العديد من الأفراد في النظام السياسي بالدول
- تعدد الأنظمة السياسية و الحزبية بالدولة، فتعدد هذه الأنظمة يؤدي إلى صراع بينهما[2].
- عدم وجود الاستقرار السياسي في الدولة فإنه يعتبر من عوامل انتشار الجريمة المنظمة، بحيث من نتائج هذه الحالة هو انتشار الحروب و النزاعات الأهلية الداخلية[3].

---

[1] عكروم عادل، **المنظمة الدولية للشرطة الجنائية و الجريمة المنظمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص، 26 – 27

[2] نسيرن عبد الحميد نبية، مرجع سابق، ص ص 20 – 25

[3] مرجع سابق الذكر، ص 28

.* **حد الحرابة** : هو الحد الذي وضع كعقبة لجريمة قطع الطريق و إشاعة الفوضى في ربوع الدولة الواحدة

.* **البغي:** هو حد لجريمة الإرهاب السياسي كما نعرفها الآن.

ث) العوامل الدينية :

- انتفاء الوعي الديني من المجتمع و من الأفراد و من العديد من الدول، حيث غالبية الدول التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة يكون الوعي فيها قليل. و خاصة في مسائل تحريم ارتكاب بعض الجرائم.
- عدم الرجوع لأحكام الشريعة لعقاب مرتكبي تلك الجرائم لكن أغلب الدول الإسلامية لا تطبقها، مثل حد الحرابة* و خد البغي*.
- وجود أكثر من ديانة في الدولة الواحدة، ففي بعض الدول نجد تعدد الديانات، هذا يؤدي إلى تشكيل العصابات[1].

4-أثار الجريمة المنظمة :

أ- أثار الجريمة المنظمة على المستوى الدولي :

- تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الدولي خطر على سيادة الدولة و استقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة بإختراق سيادة الدول على أراضيها، عن طريق أنشطتها غير المشروعة سواء كانت تعتبر هذه الدول ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها ، ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية و الإدارية و غيرها للمحافظة على أنشطتها[2].
- كما أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول و استقلالها، فنظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة، و غير المشروعة و تنظيمها الدقيق، و قدرتها على اختراق أجهزة الدولة مما يولد دولة غير شرعية داخل دولة، أن الجريمة المنظمة دولة داخل دولة[3].

ب- أثار الجريمة المنظمة على المستوى الوطني :

1) الناحية الاقتصادية :

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله و ذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا عن

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص ص، 18 - 19

[2] عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون العربي و مكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني**، مكتبة الآدان، الطبعة الأولى، 2005، ص 112

[3] الباشا فايزة يونس، مرجع سابق، ص ص، 79 - 80

قيامها بالسيطرة على المسؤولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهريب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة. كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد و حتى على مستوى الاقتصاد بأكمله.[1]

2) الناجية السياسية :

تردي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفلاسها عن طريق الرشوة وابتزاز المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للسلطة والحفاظ على مصالحها، مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول[2].

3) الناحية الاجتماعية:

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع و انتشار الرشوة و ظهور الأخلاقيات، و ضياع القيم مما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة و تفكيكها. إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لآدمية الإنسان و كرامته و تفش للأمراض، كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع بالأخص فئة الشباب[3].

بالإضافة إلى فقدان الأمن و انتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة[4].

[1] عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سابق، ص 119

[2] مسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص ص، 83 – 84

[3] الباشا فايزة يونس، مرجع سابق، ص ص، 79 – 80

[4] عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سابق، ص ص، 119 – 121

III-الهجرة الغير الشرعية :

بالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوروبية لتوقيف وتنظيم الهجرة من الجنوب باتجاهها، و كذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها إلى حد التجريم و العقوبة بالسجن مثل الجزائر مؤخرا، إلا أن هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال، بل بالعكس عرف توافد المهاجرين المغاربة على أوروبا تزادا ملحوظا. فقد كان العدد سنة 1987 يقارب (20 مليون) مهاجر مغاربي متواجد بأوروبا يمثلون (14,5 %) من الأجانب و (0,6 %) من إجمالي عدد سكان أوروبا، لترتفع العدد إلى ما بين 4,5 – 5 مليون، حسب إحصائيات تقديرية منهم (02 مليون) مغربي، (1,7 مليون) جزائري، و(800 ألف) تونسي[1]. مما يفسر أن هناك عامل جذب يفسر مدى إخفاق سياسات السيطرة على الهجرة السرية، و يستند هذا العامل إلى عنصرين[2] :

1-ارتباط غالبية المهاجرين غير الشرعيين بصلات صداقة أو قرابة في الدول المستقبلة

2-اعتماد الاقتصاد الغير الرسمي في البلدان الأوروبية و خاصة الجنوبية منها و الذي يساهم بـ 25 % من الناتج الداخلي الإجمالي، على الهجرات غير الشرعية في سوق العمل مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة الداخلية

لاشك أن ما يزيد من تخوف الدول الأوروبية و المغاربية و صدهم للمهاجرين بالرغم من أن ظاهرة الهجرة في المنطقة المغاربية قديمة، لكونها عرفت أوجها مختلفة علت مراحل مختلفة لتصبح في السنوات الأخيرة لعبة سياسة و انتخابية بين الدول الأوروبية[3]، كما أنها أضحت تمثل بعدا مهما من أبعاد سياسية التعاون الأوروبي المغاربي، فقد شكلت تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز المشاركة الأوروبية المتوسطية لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع عوامل أخرى كالبطالة، البيئة، الاستقرار السياسي و أكثر من ذلك

---

[1] وفاء سعد الشربني، **الإتحاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية – المغاربي**ة" ، سلسلة دراسات أوروبية،القاهرة : مركز الدراسات الأوروبية، العدد الأول نوفمبر 2007،ص 45

[2] بشارة خضرة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)**، ص 104 ، 105

[3] عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 132

لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما في ذلك التخوف من غسل الأموال، الاتجار بالنساء والأطفال، خلق شبكات مافيا تدير اقتصاد الدول المستقبلة، التطرف الإسلامي والعنصرية وأعمال العنف و الإرهاب[1].

و هناك أسباب عديدة تدفع بالهجرة نحو أوروبا، و يمكن تخليصها في النقاط التالية:

1. **أسباب سياسية** : مثل معارضة نظم الحكم و العمل ضدها من الخارج، و أروبا وفرت الملجأ للكثير من عناصر المعارضة و خاصة بريطانيا و فرنسا، لكن هذا الموقف أعد النظر فيه نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت التوجيهات المتعلقة باستقبال طالبي اللجوء و الإجراءات المطبقة عليهم، تجعل من سياسية اللجوء منظومة ردع أكثر مما هي منظومة حماية و في الواقع تراجع عدد طالبي اللجوء إلى النصف في الدول لأوروبا الخمسة عشر من 375495 إلى 173030 بين عامين 2001 و 2007[2].
2. **أسباب اقتصادية** : منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط و خاصة دول المنطقة المغاربية، حيث تتزامن هذه الأوضاع مع محدودية التنمية الاقتصادية و الاقتصادية و الاجتماعية و في هذه الدول و تصاعد الهوة بينها و بين الدول الضفة الشمالية و بالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل في ظل هذه الظروف وعدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات: الديمغرافي، الاقتصادي و الاجتماعي[3].
3. **أسباب اجتماعية وثقافية** : وهذا نتيجة الارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول المغاربية و خاصة المغرب بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي، مما دفع العديد من الشباب إلى الهجرة، و قد أجريت دراسة سنة 2004 بالمغرب توصلت إلى أن شاب واحد من أصل اثنين يرغب في الهجرة[4] إلى أوروبا أي بنسبة

---

[1] الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنقطة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص، 145، 241

[2] بشارة خضرة، مرجع سابق، ص 105

[3] وليد محمود عبد الناصر، **التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 (أفريل 1996)، ص 113

[4] مصطفى بخوش، "**الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الرحب الباردة**"، مرجع سابق، ص 23

4. (50%)، ولنا أن نتصور تأثير ذلك على مجتمعات تمثل نسبة الشباب فيها(60%).

"إن قضية تدفق المهاجرين" كثيرا ما كانت مطرحة للنقاش في كثير من المبادرات التعاونية خاصة ما جاء في التصريح الختامي للقمة الاقتصادية والاجتماعية، والأورومتوسطية يوم 22 نوفمبر 1996 في باريس، و تضمن التصريح ملاحظات مفادها أن وجود المهاجرين في البلدان الأوروبية يشكل عنصر جد ايجابي في تكثيف التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين، غير أن بناء منطقة للتبادل الحر حول المتوسط قد تكون لها عواقب و خيمة على حركة السكان داخل هذه المنطقة[1].

ويؤكد التصريح على أن كل سياسة للضبط تدفق المهاجرين ينبغي أن توافقها في البلدان الأصلية أعمال لصالح التنمية بالتعاون مع البلدان المستقبلة، وتقترح التصريح تحديد ميثاق أوروبي متوسطي مشترك لحقوق المهاجرين و واجباتهم، وخلال هذا اللقاء تم تناول قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية في دول المصدرة و تحسين شروط التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط وتخفيف الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات السياسية[2].

- ذلك نجد دول القوس اللاتيني على مستواها و على مستوى الاتحاد الأوروبي تركز على الهجرة من خلال بعض مشاريع الشراكة مع دول المتوسط الجنوبية، و يشير إلى ذلك "روبير ألوني" (Roberto Alboni) يقول : "الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية للدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، و لكن العوامل السوسيو سياسية وثقافية تشكل اليوم توترات و أخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل"[3].

---

[1] المرجع السابق الذكر، نفس الصفة

[2] المرجع نفسه

[3] البشير الكوش، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الافريقية**"، مجلة دراسات، السنة الثامنة، العدد 28، 2007، ص 58

- لكن الملاحظ أن إغراءات الاقتصادية المقدمة لدول الضفة الجنوبية لم يصاحبها تسيير حركة العمالة من إفريقيا إلى أوروبا، بل المزيد من القيود للحد من هذه الحركة و مقاومة الهجرة الغير الشرعية بشكل أكثر صرامة[1].
- لقد كان من الممكن الاستفادة ايجابية من ظاهرة الهجرة المغاربية إلى الدول الأوروبية على مسارا لشركة الأرور مغاربية من خلال جعلها أداة للتواصل بين المجتمعات والثقافات بين ضفتي المتوسط، لكن الأحداث السياسية المتعاقبة في الألفية الجديدة جعلت من تزايد المهاجرين إلى الدول الأوروبية، وتزايد العنف والإرهاب هاجسا أمنيا يثير المخاوف كثير لدى الدول الأوروبية على نمطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، نتيجة للأحداث العنف في كل من فرنسا، انجلترا، هولندا، واسبانيا وغيرها من البلدان الأوروبية التي تؤمن بحرية التعمير دون قيود لها.
- و يعتبر الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا باهوازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة، حيث أن المهاجرين الذين يواجهون مشاكل الاندماج (خاصة غير الشرعيين) توجهون نحو الأوساط الإجرامية و الجريمة المنظمة او استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي للعامل الديني، إضافة إلى زيادة معدلات التوترات والمواجهات بين المهاجرين و السكان الأصليين لهذه البلدان.
- و التي تكون نتيجة لما أسماه بشار خضرة : "الجدران الغير المرئية"، و التي تتمثل في الأشكال المتعددة للتميز المكشوف أو لبطن التي يشكو منها السكان من أصول مهاجرة، و خاصة أولئك الذين من أصول عربية أو اسلامية في البلدان الأوروبية، وتضاعف حدة التميز خلال سنوات التسعينات وبصورة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر[2].

سرعة الربح مع غياب فرص العمل وبضفة عامة انعدام شروط انتعاش أنشطة تجارية بديلة خاصة في شمال المغرب، حيث بقيت تلك المنطقة على هامش كل حركة اقتصادية.

[1] وفاء سعد الشربيني، مرجع سابق، ص 46

[2] بشارة خضرة، مرجع سابق، ص 107 – 108

ومن هنا تتأكد المسؤولية المشتركة للطرفين الأوروبي – المغاربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات، وبالتالي فمن الضروري العمل في إطار مشترك من أجل احتواء هذا الشكل الذي أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد، ومن الواجب القيام بمبادرة تنموية من الجانبين بإقامة مشركاتإنتاجية بديلة خاصة في المناطق التي تكثر بها زراعة المخدرات، لاسيما من الجانب الأوروبي الذي يعتبر سوقا مفتوحة لجميع أنواع المخدرات خاصة إذ علمنا أن شبكات الجريمة المنظمة تعتبر محولا رئيسيا لحركات الإرهاب و إقامة النزاعات والحروب.

المبحث 3: المبادرات الأمنية الخاصة بالمنطقة

إن الانهيار الاتحاد السوفياتي تسارع وتيرة الأحداث في أوروبا الشرقية، توحيد ألمانيا، تطور ديناميكية العملية الاندماجية في أوروبا منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت"، وتداعيات حرب الخليج الثانية...دور كبير في زيادة الاهتمامات الأوروبية بالقضايا الأمنية خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والتحول في طبيعة التهديد ذاته. وبعد أن أثبتت السياسة المتوسطية منذ السبعينات عدم قدرتها على التكيف أو مواكبة هذه التحولات والتغيرات الدولية الحاسمة لتركيزها على الجوانب الاقتصادية، مما جعل الدولة الأوروبية تقوم باستحداث سياسية أكثرة جرأة تمكنها من مواجهة التحديات الدولية الإقليمية التي يعترضها. وتسعى من خلالها توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي. وهو ما ترجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسة شاملة جاء على رأسها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، منتدى (5+5)، ثم التأسيس بعدة منظمات ومنتديات خارج نطاق صلاحيات الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون. وقد شكل التقدم الذي حصل في بداية العملية السليمة للصراع العربي الإسرائيلي فرصة ذهبية لأوروبا لإزالة أهم العقبات التي حالت دون تفعيل سياستها المتوسطية منذ السبعينات من القرن العشرين، فكانت بذلك الارضية الخصبة لانطلاق سياسة متوسطية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عدم فعالية سياسات التعاون الكلاسيكية مع حول المنطقة.

1. منتدى 5 + 5

منطلق هذا المنتدى يكون بين الدول المغاربية والدول الساحلية ثم بعد عدة لقاءات ارتأى الجميع إلى توسيع العملية لتشمل كل الدول التي لها شواطئ على البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وكان هذا المنتدى قد بدأ كفكرة عام 1983، حين أعلق الرئيس الفرنسي السابق "فرنسوا ميتران" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب المتوسط[1].

[1] Ahmed A. OUANAIES, « **sécurité et partenariat en méditerranée** » études Internationales, n° 79, 2001, p 15.

وجاء بعدها ملتقى مرسيليا 25-1988/02/26، ليناقش محاورة الأساسية حول المشاكل المالية الصناعية والعلاقات الأورومغاربية، وأفاق العلاقات الأورومغاربية.

وبعدها جاء ملتقى 24-1989/02/27، ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، وكتتويج لهذه الملتقيات جاء اجتماع روما في 1990/10/10، الذي جمع وزراء خارجية دول غرب المتوسط وهي (فرنسا، واسبانيا، وايطاليا، والبرتغال، وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وذلك لوضع آليات جهوية تسمح لتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن اقتصادي وسياسي واجتماعي وايكولوجي.وبعدها عقد لقاء ثاني في 26-1991/10/27 بالجزائر وشهد انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بـ 5+5[1].

نجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991-2001) بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا، وكذا بفعل الحصار على ليبيا في قضية لوكربي"، والمشاكل المغاربية المتواجدة تبعث فيه الروح من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة لمبادرة برتغالية، وتتحرك آلياته وفق وتيرة تصاعدية لينتهي إلى برمجة أول اجتماع في القمة احتضنته تونس يومي 5 و 6 سبتمبر 2003[2].

كما أن فرنسا حاولت تفعيل المنتدى أكثر خاصة في مجال الأمن عندما تم إطلاق مبادرة 5+5 دفاع رسميا من باريس في 21 سبتمبر 2004، حيث تنص الاتفاقية على إمكانية مشاركة كل دول في المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها حيث يرتكز هذا التعاون على القضايا الأمنية في منطقة المتوسط في شقه الغربي على خطة عمل تقوم بها اللجنة كمركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من الدول العشر بالتناوب، ويتم بعدها المصادقة على أعمال ذلك اللجنة في شهر "ديسمبر" من كل سنة. وقد أعطيت الأولوية لمجلات السلامة البحرية وأمن حماية المواطنين والقيام بتدريبات مشتركة بين الأطراف، والقيام بعمليات تنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول العشر وتمثلت في مراقبة العمليات غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط (المخدرات والهجرة السرية والجريمة

[1] Initiatives 5+5 sur la sécurité en méditerranée occidental « 5+5 défense », dans : http://www.defense.gov.fr/europe-de-ladefense/partenariats/initiatives-5-5defense

[2] المنذر الرزقي، **"حوار 5+5 دفع جهوي لمسار إقليمي"** في الموقع:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/rezgui.html

المنظمة...)، كما تم القيام بعد أنشطة مثل مساهمة القوات المسلحة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية البيئة ومكافحة التلوث البحري، حيث بلغ عدد الحلقات الدراسية والتمارين والاجتماعات 30مع مع عدد مماثل سنة 2008 [1]، وإلى غاية اجتماعات خبراء دول 5+5 في ليبيا في 13 و 14 ديسمبر 2010، حيث تواصلت الأعمال والمقترحات حول نفس الأهداف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والظواهر السلبية والمخدرات، كما تمت مناقشة ظاهرة الارهاب وافرازاتها واستعراض تجارب وخبرات الدول المشاركة في الاجتماع حول مكافحة الارهاب[2].

ومنه فهذه الاجتماعات تواصلت رغم تباين الرؤى وتباعدها في غالب الأحيان في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصا فيما يتعلق بكيفية تمويل دول جنوب المتوسط ومساعدتها في الحد من الظاهرة وكذلك رقص المطالب الأوروبية يجعل دول الجنوب مراكز مراقبة للحدود البحرية الأوروبية.

2. الحوار المتوسطي لحلف لشمال الأطلسي:

كان وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد إيطاليا واسبانيا، وذلك باقتراح الشروع في الحوار مع الضفة الجنوبية، ونجحتا في اقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي، وكان الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه "للشراكة من أجل السلام" (PFP) للحلف يخصص للمغرب العربي، إلا أنه وبعد نقاشات أطلسية داخلية، ثم خفض الخطة الأولية للحد الأدنى، حيث أقصى التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، واستبعدت الجزائر من الحوار رغم سعي اسبانيا وايطاليا لإشراكها[3]، كما تم ابعاد المقترح الاسباني بدوره.

---

[1] Ibid

[2] محمد الزاوي، **"منتدى 5+5 ظاهرة الهجرة غير المطلوبة"** في الموقع:
http://www.albargh.net/news-world/455.html

[3] 99Stephen Larrabee et Ali, NATO'S Mediterranean Initiative : policy, issues and Dilemmas, Santa Monica, RAND, 1998, p 51.

وهكذا اطلقت مبادرة الحلف المتوسطية رسميا في ديسمبر 1994 "كحوار متوسطي" يعكس اعتراف الحلف بالتحديات الأمنية الاقليمية الفريدة للمتوسط[1]. وهو الذي يشدد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الابردة على أن أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط[2)]، ويؤكد على ضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية، فكانت مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني على غرار حوار اتحاد أوروبا الغربية.

شرع الحلف في 08 فيفري 1995 في نقاشات أولية مع مصر واسرائيل والمغرب وتونس، ثم انضمت إليها الأردن في نوفمبر 1995، وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي–المتوسطي، وثم تغيب الجزائر عن الحوار بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعامي منها آنذاك.

ما أثار نقاشا داخليا بين دول الحلف حول مسألة العضوية في هذا الحوار، حيث دافعت اسبانيا عن عضوية موريتانيا فيما ضغطت أمريكا من أجل اشراك اسرائيل ثم فيما بعد الأردن رغم أنها دولة غير متوسطية بسبب عملية التطبيع. وكان المقابل اجماع على اقصاء كل من سوريا، وليبيا تحت دريعة دعمها للارهاب[3]، بالإضافة إلى أزمة لوكيربي بالنسبة لليبيا. وباستثناء اسبانيا وايطاليا أجمع الحلفاء أيضا على اقصاء الجزائر من الحوار، رغم أنها فيما يعد إليه (مارس 2000) نتيجة التقارب بينهما وبين الحلف الأطلسي، فيما يبقى انضمام كل من سوريا ولبنان رهينة التسوية والتقدم في العملية السليمة في الشرق الأوسط.

[1]Astrid B. Boening "**multilateral Security in the Mediterranean** post gold war: NATO'S Mediterranean Dialogue and the Euro-Med Partenership, "Jean Monnser/Robert Schuman paper series Miami vol, 7, N° 10, May 2007, p6.

[2)]AbdennourBenantar, « **NATO Maghreb and Europe**", Mediterranean politics, vol 11, N° 2, July 2006, p 169.

[3]عبد النور عنتر، البعد المتوسطي الأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 167.

ويهدف الحوار المتوسطي (MD) أوليا إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة وتبديد الأفكار الخاطئة وسوء فهم بين الحلف الأطلسي وشركائه المتوسطيين[1]، وإقامة علاقات جيدة، وتشجيع حسن الحوار وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط، ودعم الأمن والاستقرار. والحوار المتوسطي كبرنامج ثانوي/فرعي لـ"الشراكة من أجل السلام" (PFP) يريد بشكل محدد تحسين الفهم للتصورات الأمنية المتوسطية، وتبديد المخاوف والأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف، ومثال ذلك إمكانية التعاون العسكري في مستويات منخفضة كالتخطيط الطارئ، ودعم وحفظ السلام[2]. كما يقترح الحوار على المشاركين نفس قاعدة التعاون والتشاور مع الحلف، أما النشاطات فهي "ذاتية التمويل"، ويمكن للحلف الأطلسي النظر في طلبات المساعدة في كل دولة على حدى[3]، ويمكن القول أن هذا التحول في تطوير الحوار الأطلسي جاء تحت وقع أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحسين أبعاده السياسية والعلمية بصفة جوهرية، وتعزيز التعاون العملي خاصة في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة، حيث تتضامن النشاطات: التعاون الأمن لمراقبة الحدود. والتدريبات والمساعدات التقنية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب[4].

وبدأ العمل منذ 1997 ببرنامج عمل سنوي يشمل مجلات تعاون كالاشتراك في النشاطات: كالتمارين العسكرية، نشاطات تدريبية لها علاقة بالإنقاذ، الأمان البحري، الإغاثة الإنسانية، وعمليات دعم السلام[5]، كما يشارك ممثلون عن دول الحوار في تربصات مدارس الحلف العسكرية، ومجالات أخرى: كالعلم والبيئة، نشاطات المعلومات والاستخبارات الإدارة الأزمات الأسلحة الخفيفة، محاربة انتشار الالغام...[6]، وقد رافقت بعض هذه النشاطات قاعدة التمايز الذاتي(*). وينظم الحلف لقاءات ثنائية (26+1) ومتعددة الأطراف (26+7) "

---

[1]Astrid B. Boening "**multilateral Security in the Mediterranean** post gold war: NATO'S Mediterranean Dialogue and the Euro-Med Partenership, "Jean Monnser/Robert Schuman paper series Miami vol, 7, N° 10, May 2007, p6.

[2]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 168.

[3]AbdennourBenantar, op-cit, p 171.

[4]Ibid, p 171.

[5]AbdennourBenantar, op-cit, p 171.

[6]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي الأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 160.

(*)أي يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة، غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لأخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية.

Multi/bilateral" منها لقاءات برلمانية بقصد استغلال المكانات التي يوفرها هذا الحوار، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية.

وثم في قمة اسطنبول[1] في 2004 اتخاذ قرار يوضع اطار عملي تعاوني أكثر طموحا وتوسيعا. والهدف منه رفع هو مستوى الحوار إلى الشراكة الحقيقية[2]، قصد المساهمة في الأمن الاقليمي والاستقرار، وتكمله للجهود الدولية، والاتفاق مع الدول الشريكة لكل حالة على حد، كما يتضمن القرار الاقتراحات لتوسيع وتعزيز التعاون العملي في مجالات تشمل: التعاون العسكري، مكافحة الارهاب والتهديدات الأمنية الجديدة، أمن الحدود، تخطيط الطوارئ المدنية، الاصلاح الدفاعي، بالإضافة إلى تعزيز الحوار السياسي[3]

عموما، فإن الحوار الأطلسي–المتوسطي بدأ متواضعا للغاية، لكنه في سياقه كان مهما للغاية للتعبير عن حسن النية ولبناء إجراءات الثقة، وانطلق مع أحد معوقاته الأساسية في الجانب المادي وقاعدة "التمويل الذاتي" للنشاطات، مما يحد من مشاركة بعض الدول المنخرطة فيه. ثم أن افتقاره لوثيقة مؤسسة تحدد محتواه بدقة هو ما يفسر بجو الشك المتبادل بين الحلف وشركاته المتوسطين وبالصراع العربي–الإسرائيلي إذ كيف يتم الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة؟

المشاكل المهيمنة على البحر المتوسط حاليا هي من نوع الأمن اللين، مما يجعل دور الحلف محدودا، وهو ما يمثل معضلة بالنسبة للحلف حول كيفية هيكلة الحوار وأولياته، والتركيز على الأمن الصلب الذي يتقنه الحلف أو على الأمن اللين والذي تعني به الدول المنخرطة في الحوار–تكمن إحدى معضلات الحوار في قضية العمل بمبدأ "التمايز الذاتي" الذي لا يسمح بإنشاء بنية اقليمية واحدة شاملة ونظام إقليمي شامل، بل نظم فرعية ولا يشجع مسارات ثنائية (1+26)[4]. صمم الحوار أساسا في إطار قضية التطبيع العربي الاسرائيلي، لذلك فهو يبقى رهينا لعملية السلام العربية –الاسرائيلية وتطوراتها، وكاد أن يعاني من الشلل لولا تداعيات 11 سبتمبر التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال

[1] لمعلومات إضافية حول مبادرة اسطنبول التعاون غلى الموقع
http://www.nato.int/issues/ici/index-f.html/:

[2] التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموقع:
http://www.nato.int/docu/méditerranean/secopmed-arab.pdf

[3] المرجع السابق ذكره.

[4] EmrYèBagdogulOrmanci, « Mediterranean Security concerns and NATO'S Mediterranean dialogue", paper Sabmittedto the north Atlantic organization, 1998/2000, pp 30-31.

مكافحة الإرهاب، فكان توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار.بصفة عامة، فإن المبادرات الأمنية في المتوسط جاءت مباشرة بعد أطروحة "التهديد القادم من الجنوب" في سياق دولي تميز بمجموعة من التحولات البنيوية العميقة (اتفاقيات أوسلو، حرب الخليج، نظرية صدام الحضارات...)، فكانت فكرة إطلاق حوار مع الضفة الجنوبية (العربية) أساسا لاستغلال المناخ الذي أوجدته اتفاقيات أوسلو وكانت مجملها

بإيجاز (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال) لسببين رئيسيين، أولهما، هو أن هذه المنطقة هي البيئة الجيوسياسية لهذه الدول، وثانيهما، هو محاولة الدفع بكتلة الاتحاد جنوبيا.

3. الاتحاد من أجل المتوسط:

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا وفرنسا واسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، والذي انبثق منه نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط إلى مؤتمر باريس يومي 13 و 14 جويلية 2008. والذي حدد رؤية الاتحاد المتوسطي[1].

يضم الاتحاد 19 دولة المتمثلة في: اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، اليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا واسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وتضاف إليها ثلاث دول هي: الأردن والبرتغال وموريتانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي.

غير أن هذا التقسيم كان محل انتقاد من طرف ألمانيا التي أرادت توسيع الاتحاد ليشمل دول الاتحاد الأوروبي ككل، لكونه في البداية تم اقتراحه من طرف الرئيس الفرنسي نيوكولا ساركونزي كان يمثل اتحاد البحر المتوسط، على غرار الاتحاد الاوروبي، ويضم 16 دولة من أجل تقييد الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب وتنشيط التنمية [2] غير أن ألمانيا

---

[1] **الاتحاد المتوسط**، على الموقع:

http://www.aljazera.net/news/archives/archive?archived:1086080

[2] حل وسط ألماني فرنسي بشأن مشروع الاتحاد المتوسطي: http:////etudiantdz.net/vb/t21506.html

أكدت على الاتحاد المتوسطي سيقام مع جميع دول الاتحاد الأوروبي، وسيكون مشروعا أوروبيا ويسمح كذلك لجهاز الاتحاد الأوروبي ممثلين بلجنتين في الاتحاد المتوسطي.

تركز فكرة الرئيس ساركوزي عن الاتحاد المتوسطي على توفير منطق تعاون بين الأطراف، وليس منطق اندماج، أي أنه سيكون مكملا وليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط، وتركز الفكرة على مبدأين[1]:

*الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله.

*الهندسة المتغيرة: وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

كما سيركز الاتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط.

إن الاختلاف الموجود في هذا الاتحاد هو أن المشاريع قد تأتي من المواطنين والشركات.الأمر المختلف كذلك هو كون المشاريع السابقة يستحوذ عليها السياسيون والدبلوماسيون ولم تصل إلى الشعوب أي شعوب المتوسط، وكذلك أن مفهوم التطوع يكون عندما تقرر دولتان المشاركة في مشروع محدد، فتوفر له الأموال في الميدان، وهذه الصيغة التطبيقية الصيغة البراغماتية في نفس الوقت هي التي تشكل أهم ما جاء به هذا الاتحاد من أجل المتوسط[2].

وعلى الرغم من هذه الأهداف يبقى البعد الأمني في صميم هذا الاتحاد، خصوصا مع انفراد فرنسا بقيادته والتي تحاول أشراك إسرائيل في كل المبادرات في منطقة المتوسط لتعزيز أمنها في الحوض الشرقي للمنطقة، وكذلك محاولة إيجاد دور أوروبي فاعلي في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ومحاولة الوصول إلى تسوية، ومنه فإن إمكانية نجاح هذا التحاد

[1] مصطفى صايج: "**الاتحاد المتوسطي**"، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد، 1، مارس 2008، ص 8.

[2] مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، في الموقع:
http://www.aljazera.net/NR/exeres/ccc80e78-9BB9-4C30-A79-9COC2665EC1.htm

مرهونة بالدول الجنوبية للمتوسط وموقفها من التعامل مع اسرائيل، والتي تعتبر مصدر تهديد للدول العربية والتي بدورها تنظر إليها إسرائيل على أنها خطر على وجودها، ومع هذه الوجهات والرؤى المتباينة يبقى الوضع الأمني من خلال هذا المشروع يسير في طريق مسار برشلونة المتعثر أصلا، ولكن بتسميات جديدة من شأنها الحفاظ على الأمن الأوروبي بمختلف أبعاد: الهجرة والإرهاب والطاقة والمخدرات والجريمة المنظمة...

إن النظر إلى العمل الأوروبي والجهود المبذولة لمحاصرة التهديدات القادمة من منطقة المتوسط، وعلى الرغم من تعدد المبادرات داخل المحيط المتوسطي وفي الاتحاد الأوروبي نفسه، غير أن الهدف واحد وهو السيطرة على الوضع القائم الذي يخدم الدول الأوروبية وسيرها في بناء هوية مشتركة وتأكيد الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي مؤثر في العلاقات الدولية، وتبقى منطقة المتوسط منطقة مشاريع أوروبية ترمي في كل مرة إلى رصد التطورات الحاصلة في المنطقة الجنوبية وتغييرها إن لم تكن في صالحها عبر استحداث مشاريع وسياسات جديدة تتناسق مع الوضع القائم، والذي يدعم في الأساس سيطرة الاتحاد الأوروبي على المنطقة المتوسطية، ويراعي الحفاظ على المكتسبات التقليدية الأوروبية في علاقاته مع أنظمة دول الضفة الجنوبية وكذلك رصد مواجهة التهديدات القادمة منها عبر تطوير هذه السياسات وخلق أخرى بديلة وغيرها مكملة لها هو موجود في الواقع.

خلاصة الفصل الثاني :

- لقد كان من الصعب تحديد تعريف شامل ومحدود لحوض البحر المتوسط لأن الوعاء الجغرافي لهذه الدائرة يتسع أو يضيق لتبعا لنوعية الإدراك للمعطيات والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة، لاسيما بالقياس إلى توقعات تورها في المستقبل، كونه واقع متغير، ومن ثم يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية.
- إن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط تكون في كونه نقطة تماس واتقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوروبا وآسيا ويعتبر بوابة لإفريقيا ويربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشرة بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهمية الاقتصادية كونه يحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثورات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغاربية.
- إن مسار العلاقات الأورومتوسطية خلال العصر الحديث عرف عدة مبادرات تعاون إلا أن مجملها كانت مبادرات أوروبية طغى عليها عامل التبعية لشمال منظور و جنوب مختلف مما جعل من هذه الأخيرة أن تكون مستهلكة لا مشاركة.
- إن بروز مصادر تهديد جديدة بالمنظور الأوربي والمتمثلة في ثلاثية الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية والمخدرات، جعلت البعد الأمني يسيطر على مسار العلاقات الأورومتوسطية، ومما زاد من صعوبة معالجة هذه التهديدات أنها لم تلق نفس الإدراك من كل الطرفين (الجنوب والشمال).
- إن علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط ما زالت مستبعدة والسبب وجود مجموعة من التحديات على مستوى كل ضفة ومن بينها توسيع الاتحاد وما نتج عنه من تنافس حاد بين القوى الفاعلة (فرنسا وألمانيا) بخوص استقطاب جهات أخرى قص توسيع النفوذ وتقوية مواقفها داخل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى غلبة الاتجاه القطري على مستوى علاقات الدول المغاربية وغياب سياسية إقليمية مشتركة تعالج المشكلة، فين حين تتعامل دول الشمال في إطار تجسيد لسياسة الاتحاد الأوروبي كقوة موحدة.
- إن منطقة المتوسط أصبحت بدورها تحديا أمنيا حقيقيا لأوروبا، طالما أن بعض الدول المتوسطية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، باعتبار أن معظم من تم القبض عليهم في أوروبا و وجهت لهم تم إرهابية، مخدرات أو هجرة غير

شرعية، قد أومن الضفة الجنوبية وأغلبهم من المنطقة المغاربية، وعلية، حان الولايات لأوروبا كي تعمل على وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة العوامل المعقدة التي تعيق دفع عجلة التنمية التعاون السياسي في المنطقة المغاربية.

الفصل الثالث:

تحديات وسيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة

المبحث الأول: تحديات السياسات الأمنية الجديدة

I بروز الفواعل الجديدة في المتوسط

أ السياسة الروسيا في المتوسط:

* نبذة عن الاتحاد الفيدرالي الروسي: سنتناول بشكل وجيز أهم المعطيات الطبيعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والروسية للوقوف على أهمية هذه الدولة في المجال الدولي من خلال أن:

- روسيا هي دولة تقع في شمال أوراسيا[1]، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي، تضم 83 كيانا اتحادية*، لها حدود مشتركة مع 14 دولة، من حيث المساحة تعد روسيا أكبر بلد في العالم، حيث تغطي نسبة 8/1 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17.075.200 كيلومتر مربع، تمتد روسيا عبر كامل شمال آسيا و 40 % من أوروبا، كما تغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس، حيث يبلغ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب أكثر من 4000 كلم، ومن المغرب إلى الشرق 10.000 كلم، وتملك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة حيث لديها أكبر احتياطات العالم من الغابات والبحيرات، التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم من حيث السكان هي تاسع أكبر دولة من حيث عدد سكان في العالم بأكثر من 143 مليون نسمة.
- وعليه فإن الحديث عن روسيا في المقام الأول نابع من الوقوف على بعض المعطيات المركزية أهمها أن روسيا التي تعتبر من أكبر الدول مساحة في العالم، وهي تملك سابع أقوى اقتصاد في العالم بعد دخوله اقتصاد السوق، كما وتختزن روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم و المطلوبة للصناعات

---

[1] لمى، مضر جريء الإمارة، "**المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج**"، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005، ص 16

.* يتألف الاتحاد الروسي من 83 كيان فدرالي : 21 جمهورية معظمهن يتمتعن باستقلال ذاتي في شؤونهم الداخلية، و غالبا ما تمثل كل جمهورية مجموعة عرقية واحدة أو أكثر. 46 أقاليم و مقاطعات، 4 منطقة ذات استقلال ذاتي، و مدينتين فدراليتين.

.* تم تقدير عدد سكان روسيا لأكثر من 142 مليون نسمة...الإحصائيات أواخر العام 2011.

الحديثة، بالإضافة لصناعة الأسلحة كأكبر دولة منتجة ومصدرة للصناعات العسكرية الأكثر تطورا في الصناعات العسكرية العالمية، وصلت مبيعاتها للعام. 2011 بحوالي 11 مليار دولار، وتملك روسيا الأسلحة النووية كوريث للاتحاد السوفياتي وأقمار التجسس الاصطناعية، ويعتبر جيشها أحد أقوى الجيوش في العالم*. كما تعد العاصمة الروسية موسكو أكبر مدن روسيا اليوم وإحدى كبريات مدن العالم من حيث السكان، ولا توجد من تماثلها في عدد السكان سوى مكسيكو سيتي، سانت بطرسبرغ الواقعة على بحر بلطيق، وتعتبر روسيا حادي عشر أكبر اقتصاد في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القدرة الشرائية، والخامسة من حيث الميزانية العسكرية. كما أن إذ روسيا واحدة من الدول الخمس الوحيدة المتعرف بامتلاكها أسلحة نووية في العالم، إضافة إلى أنها تملك أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل في العالم.

1-تاريخ العلاقات العربية الروسية :

إذا أردنا استطلاع العلاقات الروسية العربية سنجدها قد ازدادت بإطراد، ففي العهد القيصري لم تستطيع روسيا عبر ما أطلق عليه تسمية "المسألة الشرقية"[1] النفاذ إلى المنطقة العربية بسبب العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية، فالمنطقة العربية ظلت تحت النفوذ العثماني لتنتقل إلى الاحتلال الغربي، وبقيت المنطقة ضمن الأطماع الروسية في إطار إستراتيجية روسيا للوصول إلى المساه الدافئة ملتقى الطرق العالمية...انتقلت العلاقات الروسية فيما بعد إلى مرحلة التحريض والمساندة في إطار قضايا التحرر العربي في عهد المد الثوري حيث أقيمت علاقات تحالف ضد الاستعمار الغربي الغدو المشترك للعرب والروس على السواد.

استمرت هذه الفترة فترة الاستقطاب الدولي للعالم الثالث في ظل الحرب الباردة، وكانت هذه الفترة الذهبية في العلاقات الروسية العربية لتتأثر بتفكك الاتحاد السوفياتي لاحق على مدى السنوات العشر الماضية.

[1] جورج شكري كتن، "**العلاقات الروسية – العربية في القرن العشري و آفاتها**"، دراسات إستراتيجية، العدد 53، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001، ص 11

- **سياسيا:**

استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية، تتضمن حلفائها التقليدين، وفي مقدمتهم سوريا، وليبيا، والجزائر، و الشركاء الجدد مثل دول الخليج* والأردن، وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتتمنها، حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في عقب الثورات، فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما تسعى إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني، ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وقائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. وفي هذا الإطار ترتبط المصالح الروسية بثلاث قطاعات رئيسية هي : الطاقة (النفط و الغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري، ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أوليات السياسية الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربية الروسية، وهو جوهر الشراكة العربية – الروسية في المستقبل و الدعامة الأساسية لها، فروسيا تملك التكنولوجيا والغبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البترو كمياويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، ومصر والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا.

- **اقتصاديا :**

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام 2006 بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5,5 مليار دولار[1]. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا، وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جدا. كذلك تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو إيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من موردهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، لاسيما سوريا، والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة و الدول العربية. وتتعاظم المصالح الإستراتيجية الروسية في الحالة السورية*، تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الموحدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط، ويضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما إما بالإلغاء أو التأجيل، نتيجة موجه عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية، وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط لأن أية قلاقل في المنطقة تضر إضرارا مباشرا بمصالح روسيا.

- **العلاقات الروسية العربية في عهد الرئيس بوتين :**

واقع العلاقات الروسية العربية يدل أنها شهدت تفعيلا ملحوظا على مدى السنوات العشر الماضية بعد انحصار وتراجع واضح خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليدين في المنطقة على أس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق على علاقات روسيا بدول الخليج

[1] نورهان الشيخ ، "**السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثروات العربية : مصالح ثابتة و معطيات جديدة**"، السياسية الدولية، العدد : فيفري 2012، ص ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 12

العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية بعد عقود طويلة من توفق العلاقات بينها منذ ثلاثينيات القرن الماضي[1]. ولقد كان وصول الرئيس الروسي الحكومة السابق "فلاديمير بوتين" وزيارته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية وإيذانا بدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة و تعقيدا. وعموما هناك محددات تربط العلاقات الروسية العربية، والعوامل المختلفة التي تحكم تطورها المستقبلي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن إيجازها في ستة عوامل أساسية وهي:

- استيعادة روسيا لمكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة
- الشراكة الاقتصادية و التقنية
- الدعم السياسي و الروسي للقضايا العربية
- آفاق التعاون في المجال العسكري
- الخبرة التاريخية الايجابية للتعاون العربي الروسي
- التقارب الديني و الثقافي و الحضاري بين روسيا و العالم العربي

2-الفراغ الاستراتيجي في المنطقة العربية :

لقد اتسمت سياسة روسيا الخارجية عموما بعد الثبات تجاه المنطقة العربية و منطقة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. لكن تذبذب السياسة الروسية كان في الاستمرارية، و ليس في المواقف. ذلك أن المصالح الخاصة كانت المحدد الأبرز لهذه السياسية، يضاف إليه جملة من المحددات يمكن إجمالها في الآتي:

- المشاكل الداخلية الروسية
- التحديات الإقليمية
- العلاقات الأمريكية الروسية

[1] نورهان الشيخ، "**مردودات و أفاق العلاقات الروسية – العربية في العقد الثاني من القرن الحادي و العشرين**"، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط و بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث و المعلومات، العدد 53، فيفري 2010، ص 54

- العلاقات الروسية الإسرائيلية
- بعض التطورات الإقليمية والمحلية منها الثورات العربية.

بالرغم من عدم إثبات في السياسية الروسية من حيث درجة تركيزها أو حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك وهو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف. فالعرب لم يقدموا لأي طرف مناكف للسياسات الأمريكية والإسرائيلية أي مقابل حتى يشجعوا هذه القوى على الاستمرار في ذلك، بل على العكس قامت الدول العربية بالتحالف مع الغرب على حساب علاقاتها مع القوى الأخرى، ومن بينها روسيا والسياسات الروسية الأخيرة لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية، بما يضمن عودتها مستقبلا إلى ما كانت عليه.

ورغم محاولة روسيا النهوض إلا أنها تصدم بعوائق تحول دون قيامها بأدوار مهمة في العلاقات الدولية منها[1] :

- الاتفاق العسكري لا يزال محدودا حوالي 9/1 الإنفاق الأمريكي
- اعتماد الاقتصاد الروسي على عوائد تصدر المعادن و النفط و الغاز و ليس تصدر السلع و الخدمات حيث لا يشكل الاقتصاد الروسي سوى 1.15 % من الناتج الإجمالي العالمي مقارنة مع 25 % بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.
- تعاني روسيا ثلاث مشاكل من الناحية السكانية وهي انخفاض عدد السكان من 150 مليون نسمة سنة 1991 إلى 144 مليون نسمة عام 2002، و يتوقع أن يصل إلى 126 مليون نسمة عام 2025، وانخفاض في أعداد السكان الشباب إذ يتوقع أن تبلغ الفئة العمرية (25/15 سنة) حوالي % من سكان روسيا عام 2025 والفئة العمرية (40/25 سنة) حوالي 13,8 % عام 2025، والأهم هو توقع حدوث تغيير في نسب التكوينات القومية والدينية داخل روسيا إذ يتوقع أن يرتفع عدد المسلمين من

[1] عباسا خضر، عطوان، "**سياسة روسا العربية و الاستقرار في النظام الدولي**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص

30 – 35 % من إجمالي سكان روسيا عام 2007 إلى نحو 45 % عام 2030 [1]

غير هذه العلاقات ما فتأت تتحسن على خلقية تناوب الرئاسة الجاري في روسيا حاليا وعودة "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم و عودة الزيارات المكثفة التي شاهدتها موسكو من قبل القيادات العربية خلال السنوات الأخيرة، يسقها حصول روسيا الاتحادية على عضوية مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الدورة 32 لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جوان 2005 في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي شكلت آنذاك حالة استثنائية غير مسبوقة في المنظمة. وكذلك اعتبار الجامعة العربية سفير روسيا الاتحادية في القاهرة سفيرا لدى الجامعة العربية، ثم تشكيل "مجلس الأعمال الروسي العربي" برعاية السياسي المستشرق المعروف "بفغيني بريماكوف" وتشكيل لجان فرعية بينية للعمل على تحقيق خطوات إيجابية. كما تردد أن التعاون الروسي العربي دخل مرحلة جديدة *، وأن هذه المرحلة ستشمل مجالات جديدة، منها الفضاء الكوني وتكنولوجيات الناتو والمجال العسكري الفني والعلمي والتقني، بالإضافة إلى الطاقة النووية.

المواقف الروسية من الثورات العربية (حالة تونس و مصر و ليبيا)

في قراءة للموقف الروسي من القضايا العربية المزمنة و الحديثة و من الحراك العربي وما تبعه من ثورات في المنطقة، ثمة صور رمزية غير مفهومة في السلوك السياسي الروسي مرده عدم وجود موقف واضح ومحدد تجاه ما يجري، تجلى بمواقف ذات طابع لا مبالي بداية، مرورا بسياسات انتظارية ووصولا إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة.

[1] محمد وح طه، "**تحت ظلال الحرية الدينية الجديدة في روسيا...المسلمون القادمون**" آراء حول الخليج، العدد 38، نوفمبر 2007، ص ص 73 – 74

.* نبذة عن العلاقات الروسية – المصرية، سلسلة تقارير بشأن العلاقات الروسية العربية، قناة روسيا اليوم .cont.today.arabicwwww.r

1-روسيا والحراك الثوري في تونس :

الحديث عن التوقف الروسي تجاه الحراك التونسي تميز بعدم سماع موقف روسي ذو شأن، حال دون تبلوره تسارع الوقائع وتداعياتها غير المتوقعة الشيء الذي لم يفسح المجال لموسكو بتكوين موقف محدد مما يجري، رغم أن النظام السابق مثل مادة دسمة لكل القوى الإقليمية والدولية الطامحة لإعادة التموضع وفرصة للتدخل والاستثمار ولو على المستوى الشعبي القابل للاستثمار السياسي اللاحق، الأمر الذي افتقدته السياسة الخارجية الروسية وعن واقع العلاقات الروسية التونسية قبل الثورة يمكن الوقوف على النطاق التالية:

- **سياسيا :**

قيام العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتونس في 11 جوان 1956 بعد نهاية نظام الحماية الفرنسي، ثم إعلان تونس اعترافها بروسيا في 25 ديسمبر 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي غير أن بدء اللقاءات الرسمية في تاريخ العلاقات الروسية التونسية بين رئيسي روسيا وتونس لم يتحقق إلى غاية سنة 2000. ثم تعاقب زيارات وزراء الخارجية بعد ذلك.

- **اقتصاديا :**

شكل مجال إنشاء المجتمعات الكهرومائية في تونس طيلة سنوات أهم أوجه التعاون الاقتصادي التقني الروسي التونسي من خلال إنجاز مجموعة من السدود على العديد من الأنهار، تلا ذلك انتقال التعاون الاقتصادي إلى المجال العلمي والتقني، حيث عقد ابتداء سنة 1999 و2003 و 2008 اجتماعات اللجنة الحكومية الثنائية أسفرت عن توقيع اتفاقية حكومية والبرنامج الحكومي في مجال التعاون، ويقدر حجم التداول السلعي بين الدولتين في عام 2008 بـ 1,71 مليار دولار (805 مليون دولار عام 2007)، وبحسب المعلومات الواردة من الجانب التونسي فإن روسيا أصبحت في عام 2008 شريكا ثالثا على الصعيد التجاري الخارجي بالنسبة لتونس، علما أن التصدير الروسي إلى تونس يشكل نسبة 95 % من التداول السلعي التونسي الإجمالي.

فيما بلغ التصدير التونسي إلى روسيا 25 مليون دولار فقط... كما أعلن التونسيون رغبتهم في البدء بنشار محطة كهربئية يقدره 900 ميغاواط في عام 2010. كما يرتبط التعاون خاصة التعاون في مجال الصحة والسياحة التعليم.

2-روسيا و الحراك الثوري في مصر:

الموقف الروسي الأكثر حيرة كان تجاه الحراك المصري، فقد ظلت العلاقة مع نظام حسين مبارك شبه عادية، و ظلت اللقاءات بين المسؤولين الروس و النظام تجري بشكل طبيعي حق في أعز الحراك، إلا أن سقط أيضا بشكل فجائي، كأن روسيا غير معنية و المواقف نفسها كانت مع الحراك البحريني و الأردني و الجزائر و المغرب. و عن واقع العلاقات الروسية المصرية قبل الثورة المصرية يمكن تسجيل ما يلي :

- **سياسيا :**

أقيمت العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ومصر في 26 أوت 1943، وبدأ التعاون المصري الروسي في 1948 في مجال القطن المصري والخشي السوفيتي. وشهدت العلاقة تطورات متلاحقة كان أبرزها بعد ثورة يوليو 1952 حين قدم الاتحاد السوفياتي لمصر المساعدة في تحديث قواتها المسلحة وتشديد السد العالي. كما بلغت العلاقات الثنائية فروتها في عبرة الخمسينات–الستينات من القرن العشري، حيث ساعد آلاف الخبراء السوفيتي مصر في إنشاء المؤسسات الإنتاجية وبينها السد العالي في أسوان ومعمل الحديد والصلب، وتم في مصر إنجاز 97 مشروعا صناعيا بمساهمة الاتحاد السوفيتي. وزودت القوات المسلحة المصرية منذ الخمسينات بأسلحة سوفيتية، وتلقت العلم أجيال من أولئك الذين يشكلون حاليا النخبة السياسية والعلمية والثقافية في مصر، ومن بينهم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك الذي تخرج من أحد المعاهد العسكرية السوفيتية.

وعلى الرغم من التوتر الذي شهدته العلاقات في عهد الرئيس المصري الراحل أنور سادت وانقطاعها تماما بعد اتفاقية كامب دافيد 1978 حتى سبتمبر 1981 فإنها بدأت في

التحسن التدريجي في عهد الرئيس مبارك[1]. واتخذت دورة مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 2005 للمرة الأولى في تاريخها قرار باعتماد سفير روسيا في جمهورية مصر العربية بصفته مفوضا مخولا لدى جامعة الدول العربية ... انتقل التعاون بعد ذلك ليشمل العديد من القطاعات مثل صنع قطع الغيار للسيارات والطائرات ومشاريع الطاقة الروسية، وفي ميدان الطاقة الذرية الموضوع الرئيسي للمباحثات التي جرت في موسكو يوم 25 مارس 2008 بين الرئيسين "ديمتري ميدفيديف" و"حسني مبارك"، وأسفرت عن توقيع اتفاقية حول التعاون في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية... كما تمت في 23 جوان 2009 في القاهرة المباحثات بين الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" ونظيره المصري "حسني مبارك". تم توقيع معاهدة الشراكة الإستراتيجية بين روسيا الاتحادية وصر ترسم بموجبها اتجاهات التعاون بين البلدين خلال السنوات العشرة القادمة.

- **اقتصاديا :**

أما بالنسبة للميدان الاقتصادي فقد تقلص نطاق التعاون العلمي في التسعينات، ولكن من الملاحظ أنه ينمو باطراد في السنوات الأخيرة. وقد بلغ حجم تبادل السلع و الخدمات بين البلدين في عام 2006 حوالي مليار و950 مليون دولار و يشكل التبادل التجاري منه قرابة المليار و200 مليون دولار. وقد ازداد حجم التبادل التجاري في السنوات الأربعة بحوالي 5 أمثال، وهو يشكل الآن أكثر من ملياري دولار. وبلغ التبادل السلعي بين البلدين في عام 2008 حوالي 2,065 مليار دولار، ويشغل الخامات والمواد الغذائية موزنا نوعيا عاليا في الصادرات الروسية بينما تشكل المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية البنود الأساسية في الصادرات المصرية.

3-روسيا والحراك الثوري في ليبيا :

مع الحراك الثوري الليبي، حاولت روسيا لكن بأدوات و وسائل لم يمكنها من ترجمة أهدافها وغاياتها الرجوع إلى المواجهة لكن روسيا رضخت لتدخل منظمة شمال الحلف

[1] نبذة عن العلاقات الروسية – المصرية، سلسلة تقارير بشأن العلاقات الروسية العربية، قناة روسيا اليوم
.cont.today.arabicwwww.r

الأطلسي "الناتو" عبر عدم عرقلة صدور القرار 1973 بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن. و الذي يقضي بحماية المدنيين الليبيين من بطش قوات القذافي، طبعا كان موقف روسيا موقفا محايدا، من طرف النزاع، لأنها لم تمتنع من التصويت والتعاون مع الأكثرية الدولية بشأن ليبيا في مارس 2011، والذي أتاح باستخدام القوة ضد نظام معمر القذافي، واكتفت بالمراقبة و محاولة تقديم المقترحات للتقريب بين نظام القذافي[1] ، والمجلس الانتقالي دون فعالية ملحوظة وبسقوط النظام ظلت خارج خارطة الاستثمار ذات القاعدة الغربية، بانتظارها ما يمكن أن تحصل عليه في عمليات مقايضة أخرى ... وحرصت في ذات الوقت على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار، في محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والتأكيد الدائم على نزاهة مواقعها، وحرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي الدول العربية. وذلك يهدف الإبقاء على علاقتها بالدول محل الثورات بعض النظر عن الطرف الذي سيسيطر على السلطة و يكون له الغلبة في النهاية...

ولكن روسيا اتهمت تصرف التحالف الدولي الذي دخل ليبيا من خلال القرار الدولي بأنها تجاوزت تفويض التحالف الدولي الذي دخل ليبيا من خلال القرار الدولي بأنها تجاوزت تفويض الدول المتحدة من تنفيذ مآرب سياسة خاصة لها من أجل إحداث تغيرات جيوسياسية، رفعت صوتها بوجه هذه التصرفات الدولية مرارا من خلال تصريح رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" والذي ترجم بتصريح ناري "بأن هذه الحروب التي تشن على ليبيا ما هي إلا حرب صليبية فعلية"[2] معربة على خشيتها من تدخل بري في ليبيا، وأن قرار كهذا سوف يدخل ليبيا في دوامة الحرب الأهلية. وكانت روسيا تهدف إلى لعب دور وسيط وتلفت نظر المجلس الانتقالي من أجل استقدامه إليها، ومن أجل لعب دور روسي مستقبلي، فيما بعد رحيل نظام القذافي لأن روسيا كانت المصدر الأساسي لترسانة سلاح العقيد من العهود السابقة، إضافة إلى حصولها على امتيازات نفطية، وأشياء أخرى تحاول من خلال العودة المسرح الليبي بمبادرة ولعب دور مميز في المنطقة العربية من خلال البوابة الليبية والفلسطينية والسورية.

---

[1] نورهان الشيخ ، "**وجهة نظر روسيا في عيون العرب**"، دراسة بتاريخ الأربعاء 8 فيفري 2012، شبكة الأخبار bbc ، تقرير خاصة على الموقع www.bbc.com

[2] نفس المرجع

* **روسيا والمعظلة السورية:**

تعد المصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة سياسية استراتيجية وعسكرية واقتصادية في جوهرها. ورغم أن من المؤكد أن لدى روسيا مصالح تجارية مع سوريا إلا أن قيمة هذه المصالح تفوق تلك المصالح الروسية في سوريا، فما يذهب العديد من المراقبين، هي الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس. حيث تعد قاعدة طرطوس البحرية العسكرية آخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتعتبر قاعدة طرطوس مرفقا روسيا استراتيجيا طويل الأمد. فبموجب اتفاقية بين البلدين عام 1971، يستضيف ميناء طرطوس قاعدة روسية للإمداد والصيانة من الفترة السوفياتية تم تشديدها أثناء فترة الحرب الباردة لدعم الأسطول السوفياتي في بحر الأبيض المتوسط.

ويتجلى التوقف الروسي في الحالة السورية في كلمات الرئيس الروسي "فلا ديميربوتين" كما جاء في 27 فبراير 2012 عبر صحيفة "موسكو فسكييه نوفوستي" عن سياسة روسيا الخارجية حول ما يسمى بـ"الربيع العربي" المتعاطفة مع ظاهرة الاحتياجات المتزامنة التي شهدها العديد من الدول العربية قبل التدخل وتحت تيار الشعارات الإنسانية

وباستخدام القوة أدى إلى الإجهاز على النظام الليبي ومقتل القذافي. وشدد على أن روسيا لن تسمح بتطبيق السيناريو الليبي في سوريا، قائلا : "نحن ضد اتخاذ قرارات مثل التي اتخذها مجلس الأمن والتي من الممكن تأويلها كإذن بالتدخل العسكري في العملية السورية الداخلية"، مشيرا إلى أن الاتفاق على أخذ موافقة مجلس الأمن للتدخل من شأنه أن نزوة، بل هو جزء لا يتجزأ من النظام العالمي" محذرا الدول الغربية من اللجوء إلى التدخل في سوريا بدون موافقة مجلس الأمن مؤكدا في الحالة السورية على التخلي بالصبر والعقلنة أطراف المواجهة العسكرية لتحقيق المصالحة السورية الداخلية، ووقف في أية جهة كانت، وإطلاق الحوار الوطني من دون شروط مسبقة أو تدخل أجنبي[1].

[1] مرجع سابق الذكر

- **ردود الأفعال السورية على الموقف الروسي :**

في الحالة السورية أيدت روسيا دعما سياسيا وديبلوماسيا وعسكريا واضحا لنظام الأسد في سوريا ورفضت الدعوة الأوروبية الأمريكية لتنحي الأسد، وأحبطت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، الشيء الذي أفقد روسيا كثيرا منا لشعبية التي كانت تحض بها في الشارع السوري نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي والشرعية الدولية خاصة في القضية الفلسطينية والأزمة العراقية، والأزمة السودانية.

فداخل سوريا يُمثل هذا التحول في نظرة السوريين لروسيا في اندلاع مظاهرات يوم 13 سبتمبر 2011 في بعض المدن السورية تحت شعار "**ثلاثاء الغضب من روسيا**"، شديدا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقلة للعقوبات الدولية، ورفع المتظاهرون شعارات ضد روسيا منها "**لا تدعوا المثلى ..لا تقتلوا السوريين بمواقفكم** "**النظام يذهب ويبقى الشعب**". وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية حق أثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان، أحرق المتظاهرون العلم الروسي في مدينتي حمص ودرعا.

أما خارج سوريا فقد تباينت ردود الفعل الشعبية اتجاه الموقف الروسي، ففي الوقت الذي تتعالى فيه أصوات الثوار مطالبة موسكو بدعم نظرائهم في سورية والكف عن دعم الأسد ونظامه، فإن المواطنين والنخب ترى أن موقف روسيا كان "محترما"، وأن روسيا لم تسع كالدول الغربية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحقيق مصالح تخص الغرب وحده على حساب أمن واستقرار الشعوب، وأرواح الملايين منهم.

- **المواقف العربية تجاه الموقف الروسي :**

حتى ردود الفعل العربية الرسمية و الشعبية إزاء الموقف الروسي فقد تباينت بفعل الانقسام العربي ذاته و الكيل لمكيالين الذي اتسمت به المواقف العربية و خاصة الخليجية، ففي الوقت الذي تدخلت فيه دول الخليج لقمع الثورة في البحرين، ودعمت بقوة علي عبد الله صالح في مواجهة ثوار اليمن. وكانت مع بقاء مبارك في السلطة في مصر، واستقبلت بن

علي بعد هروبه من تونس[1]. فإن هذه الدول وقفت موقفا مغايرا بالكامل في الحالة السورية ومن قبلها الليبية. وفي كل الحالات لم يكن هناك هجوم أو شعب رسمي عربي للموقف الروسي من طرف الأطراف العربية، بل يمكن القول أن التزام روسيا الحياد بصفة عامة وتأكيدها رفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي للدول العربية كان محل قبول و تقدير من الدول العربية. فقد رحبت دول الخليج وعدد من الدول العربية الأخرى بالوقف الروسي الذي جاء متسقا مع توجهاتها في كل حالة يعينها، ولم يبرز الشقاق إلاٌّ في الحالة السورية حيث تباين موقف العرب والروس في ضوء الدعم الروسي لنظام الأسد في مواجهة الضغوط الخليجية والغربية.

أما على الصعيد الشعبي [1]، فلم يكن الموقف الروسي من الثورات العربية محط اهتمام شعبي واسع النطاق أو مثيرا للجدل إلا في الحالة السورية. فقد انطلقت روسيا من رؤية تميز بين أهمية قيام النظام السوري بإصلاحات حقيقية، وبين الحيلولة دون التدخل الغربي في سوريا والتي سيكون لها تداعيات كارثية ليس فقط على وحدة الكيان السوري وإنما على استقرار وأمن المنطقة كلها.

* **التغطية الإعلامية على الثورات العربية**

يرى عدد من المحللين السياسيين أن التقنيات المهنية للحروب الإعلامية الحديثة تستخدم من قبل بعض الفضائيات الغربية والعربية ومواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت في تغطية الأحداث في ليبيا وعملية التحالف العسكري للدول الغربية ضد نظام معمر القذافي. والأكثر من ذلك يرى البعض أن التقنيات المصنفة على هذا النوع استخدمت وتستخدم لتأجيج حركات الاحتجاج في تونس ومصر واليمن وسورية. ومعروف أن وسائل وإمكانيات شن الحروب الإعلامية والدعاية كثيرة، تبدأ بتركيز الأنظار على مواقف أحد طرفي المواجهة وطمس مواقف الطرف المقابل، وتنتهي بالتضليل الإعلامي السافل والنداءات التحريضية والتخويف وما إلى ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن طرائق الحرب الإعلامية تستخدم عادة من قبل الطرفين المتنازعين كليهما، في محاولة لخلق رأي مؤدي

[1] op.cit.

[1] نورهان الشيخ، مرجع سابق

لهما وممارسة التأثير الإعلامي النفساني والحرب النفسية على مختلف شرائح المجتمع والمنظمات الدولية والحكومات، بل وحتى لدفع قوة خارجية معنية للتدخل في السياسية الداخلية للبلد باستخدام القوة. ومن خصائص الأحداث والحركات الاحتجاجية في العالم العربي اليوم استخدام الأساليب العصرية للدعاية والتحريض عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة، إلى جانب الوسائل الإعلامية التي سبق و استخدمت في حورب يوغسلافيا وأفغانستان و العراق. إلا السؤال الفصلي الذي يطرح نفسه يدور حول مدى استطاعت التقنيات والوسائل العصرية للحرب الإعلامية على التأثير في تطور الأحداث الثورية الناجمة في العالم العربي تحديدا.

وعن تعاطي الإعلام الروسي مع الثورات العربية فهناك العديد من وجهات النظر في هذا الشأن بغض النظر عن دعائمها منها:

تأخر روسيا في الإعلان عن موافقتها السياسية الإعلامية تجاه الحدث العربي المتمثل بتوازناته الضخمة التي من خلال التعاطي السلمي أسقطت عدة رؤساء عرب ولا يزال العديد منهم على المحك من خلال التحرك والنهوض الاجتماعي والشعبي، فالثورات العربية مثلت جرحا كبيرا لروسيا وقيادتها التي تضايقت جدا من حدوث هذا الحدث الضخم غير المنتظر في العالم العربي، الشيء الذي قد ينقل العدوي الثورية إلى جنوب روسيا ذات الأغلبية الإسلامية رغم ... أنها استطاعت التعامل مع النهج الثوري الشعبي في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا، فبعد ثورة الورود في جورجيا عام 2003 و الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004، والثورة السلمية (الفاشلة في أوزباكستان 2005 ثم تعاقب ثورتين في فغريزيا 2005 و2010 تأكدت أن وراء هذه الثورات دعما وتمويلا أمريكيا وغربيا مباشرا[1].

2- السياسية الصينية في المتوسط :

تعتبر الصين أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها في ميزان القوى

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، "**روسيا و العرب أوان البراغمائية و نهاية الإيديولوجية، سلسلة تقييم حالة (روما و الربيع العربي)**"، نوفمبر 2011 الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص 16

العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساطة الأكاديمية حاليا.

وبعد أن كان المتوسط ساحة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة خصوصا في الحوض الغربي من المتوسط، دخل الصين كفاعل جديد" من الوزن الثقيل على خط المنافسة، ولا تقتصر هذه المنافسة على الحوض الغربي للمتوسط، وإنما تشمل كامل القارة الإفريقية[1].

كما أن الصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الذي إقامته الولايات المتحدة، ولذلك تصنف الصين بأنها "قوة مراجعة وتصحيحية" صاعدة في النظام الدولي لتكون نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان والحكم الذاتي والتدخل الإنساني[2]، كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ودخول المنظمة العالمية للتجارة، أملته اعتبارات اقتصادية وأهمهما رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية، ولتجسيد ذلك على الصعيد الدولي ثبتت الصين سياسة "الصعود السلمي"، والتي تفي إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني، طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجه هذه القوة المتنامية من الجانب الآخر، ولازالت الشعور بالأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها[3].

تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، وترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية، إلى "أن الصين تسعى إلى تنمية و تطوير اقتصادها، فبداية من عام 1979 أقرت الصين اصطلاحات اقتصادية عددية، وبذلك أصبحت أحد أسرع

---

[1] Rosita Dellios, « The Rise of china asa Global power », The culture handle, volume 6 n°02, The centre for East – West cultural and Economic Studies, The School of Humanities and social Sciences, Bond University Queensland, Australia, 2004/2005

[2] عبد الجبار وهاب نعيمي، "**نظرة في واقع و مستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية**"، قضايا سياسية، (جامعة النهرين، بغداد)، العددان 3 – 4 شتاء 2000، ص ص، 51 – 52

[3] Yan Xuetong, « The orison of china and its power status », Chinese Journal of International Politics, in : http://Gjip.oxfordjournal.org/content/1/1/5.full

اقتصاديات العالم نموا، خلال 25 عاما الموالية لعام 1979، أصبح الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب 10 %، ويتوقع العديد من الاقتصادين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة الاصطلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالمي، إذا انجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة وإصلاح نظامها البنكي.

وتلعب التجارة دورا هائلا في ازدهار الاقتصاد الصيني، حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28 % والواردات نسبة 17,6 % والصين اليوم الثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة وألمانيا[1].

هذا التفوق التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق آسيا وبعيدا عن هذه المنطقة أيضا من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا، ومنها دول جنوب المتوسط وهذا ما فسرته الدول الأوروبية بأنه يشكل خطرا كبير على مصالحها في المنطقة، خصوصا مع تركز الصين على أجانب المبادلات التجارية والاقتصادية بشكل عام للدخول والخروج في المنطقة نظرا لسهولة التعامل بينها وبين دول جنوب المتوسط عكس القيود الموجودة والكلمة المتناسبة للسلع الأوروبية[2].

أصبح حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا "جيوساسيا" كبيرا حيث تقود بكين إفريقيا بصفة عامة والحوض الغربي من منطقة المتوسط بسياسة انفتاح أو غزو اقتصادي لا سابق لها[3].

فهي تستثمر في كل شيء وفي كال القطاعات الزراعية والصناعية و المعدنية مع رغبتها الواضحة في الحصول على البترول، فالحضور الصيني في المنطقة قلب الموازنين ووضع النفوذ التقليدي للولايات المتحدة وأوروبا في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح[4].

فهذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكرا على القوى الغربية الأوروبية منها خاصة، ومن التغيرات الدولية أن "صين" القرن الواحد والعشرين (21) لا تريح تعليم الأفارقة

---

[1] Op,cit

[2] عبد الصمد سعدون عبد الله، "الصراع على موارد الطاقة : دراسة لمقومات القوة في السلوك الصيني"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007، ص ص، 95 – 96

[1] محمد بن هويدين، "محددات السياسة الخارجية الصينية"، المجلة العربية للعلوم السياسية،أ لعدد 13، شتاؤ 2007، ص 60

[4] Rosita Dellios, OPCIT

إنجيلهم الثوري، كما كان الشأن في سنوات الستينات ولكنها في حاجة إلى النفط والموارد الأولية، ويمكن إرجاع دخول الصين إلى المنطقة المتوسطية إلى نقطتين مركزيتين[1]:

- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غربية عنها.
- الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه كما أن تطوره السريع بحاجة إلى طاقة كبرى، فالصين هي ثاني مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل اليابان وألمانيا ، فالصين تمثل اليوم ما يقارب 6 % من الطلب العالمي من الطاقة، ويرى الاقتصاديون أنها ستتضاعف في سنة 2030، ولكي تحافظ على درجة نمو تقارب 8 %، فإنه يستوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطرية ذكية.

تواصل الصين بهدوء زحفها في أنحاء المعمورة، فهي لا ترفع اليوم تلك الشعارات التي طغت على خطابها على مدى العقود الأربعة التي تلت استقلالها من نهاية الأربعينات، وهي لا تولي اهتماما للايدلوجيا أو لصراعها مع الإمبريالية، بل هي تزحف للحصول على المزيد من الثورات والأسواق العالمية لسلعها.

وحتى قضية النزاعات فإن الصين لا تولي لها اهتماما كبيرا و هو ما يؤكده حديث وزير خارجيتها "خاشتا وشينغ"، قبل صول الرئيس "هوجينتاو" للمغرب الأقصى في أفريل 2006 حيث قال "إن بلاده تحرص على تكريس مبدأ المساواة وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي" دون العرض إلى أهم نزاع في المنطقة المتوسطية بعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كدليل على النظرة الأمنية الصينية في منطقة عبور وكذا مصدر للطاقة وتصريف السلع والخدمات دون التدخل الفعل في القضايا الأمنية التي تهدد أمن المنطقة وفواعلها بصفة عامة، ومنه فالهدف الصيني الأوحد هو إبقاء العالم ككل مفتوحا أمام بضائعها،

[1] Eugenio Bregolat abiols, l'influence de la chine en méditérannée, dans : http://www.iemed.ord/anauri/2010/7articles/Bregolatinfluence.fr.pdf

وليس سوق واحد وهو بذلك يعبر عبر طبيعة التوجهات الصينية[1].

فبعد اختراق البضاعة الصينية والتجارة والمقاولين والشركات الصينية الأسواق المتوسطة في "الضفة الجنوبية من المتوسط"، وتجاهل هذه الدول لتحذيرات وتهديدات تجار ارتبطوا تاريخيا بالسوق الأوروبية أو الأميركية "بشكل حديث"، وجد الصينيون بأن هذه الدول تشكل نقاط ارتكاز مفيدة، بل ضرورية نحو أسواق أخرى وهي استثمارات انتزعت من شركات من بعض الدول الأوروبي مكانها في المنطقة المتوسطية.

ومن أجل مزيد من توسيع الصياغات الاقتصادية الصينية وتعزيز التعاون جنوب – جنوب أقامت الصين وافريقيا منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000 فدخلت من خلاله العلاقات الإفريقية الصينية مرحلة جديدة من تاريخ تطويرها ومن أجل إبراز خاصية المنتدى المتجسدة في شعار "الاتجاه إلى العمل والاهتمام بالتطبيق العملي"، ومساعدة الدول الإفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة، فقد طرحت حكومة الصين سلسلة منا لإجراءات الهامة والهادفة إلى تعزيز التعاون الصيني الإفريقي في مؤتمرات المنتدى والذي يعتبر أكبر نشاط اقتصادي حجما منذ تأسيس الصيد عام 1949، وهو أثر على تطور علاقات الصين بالدول المتوسطية مثل: مصر وتونس والمغرب حيث زاد تسارع العمل الثنائي والنشاط الاقتصادي الصيني في المنطقة بشكل كبير خصوصا في هذه الدول، حيث يمكن استنتاج هذا التطور من خلال الأرقام الواضحة في الاقتصادي الصيني: عند إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر عام 1956 كانت قيمة التبادل التجاري بين الصين وكل إفريقيا 12 مليون دولار، وشهدت التجارة بين الصين وإفريقيا نموا سريعا في السنوات الأخيرة و تجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار عام 2000، وبلغت عام 55/2005 مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات الصينية لإفريقيا 26,7 مليار قيمة الواردات من إفريقيا 28,8 مليار دولار[2].

---

[1] محمود معزوق، استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية، في الموقع :

http://www.swissinfo.ch/ara/arabic-international/detail.html?sitesect=141&sid=6673775&ckey=11465529290000&ty=st&ns=yes.

[2] Francis Botchway, China-Africa Economic Relations : New Ideas, I Old Paradigms?, University of central tancastire, in:

http://www.uclan.ac.ulc/schools/language_and_international/china_africaeconomicslecture.php

أما في المنطقة المتوسطية فالجدول التالي يوضح قيمة المبادلات التجارية بين الصين ودول جنوب المتوسط بشكل خاص عامي 2008/2007:

الوحدة: مليون دولار				
السنة	2007		2008	
الدول	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الجزائر	2700	1160	3751	849
مصر	4432	239	5874	428
ليبيا	862	1457	1640	2588
المغرب	2700	1160	3751	849
تونس	481	30	696	90
لبنان	698	18	1083	13
سوريا	1868	08	10	2293
تركيا	10472	1292	10606	1962
إسرلئيل	3650	1653	4257	1792

Source: National Brean Of Statistics of China. 2009

أما فيما يخص العلاقات الصينية بدول الضفة الشمالية للمتوسط يمكن أن تعكسها بعض الإحصائيات بصفة جيدة و التي يمكن إبرازها في [1]:

- حجم البضائع الأوروبية المصدرة إلى الصين 71,6 مليار يورو
- حجم البضائع الصينية المصدرة إلى أوروبا 230,65 مليار يورو
- قيمة الصادرات الأوروبية للخدمات إلى الصين 12,07 مليار يورو
- قيمة الصادرات الصينية للخدمات إلى أوروبا 11,2 مليار يورو
- قيمة الاستثمار الصيني في أوروبا 6 مليار يورو

[1] Richard N.cooper, « Sin on-European Economic Relations », Working Paper 05 – 03; weatherhead center for International Affaires, Harvard University, June 2005. P p 7- 8

ومن خلال هذه الأرقام تتأكد الصياغات الاقتصادية الصينية التي تثبت موقع هذه الصناعة في منطقة المتوسط، فهذه العلاقات تتطور بصورة كبيرة ومستمرة خصوصا مع الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه فكل من الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط لتصبح في المستقبل مركز للتوزيع للسلع الصينية.

وعلى الرغم من كون الصيغة الاقتصادية هي طاهرة سلوك الصين في منطقة المتوسط غير أن الأبعاد الأمنية لهذه الصياغات لها ما يبررها، ويتأكد تأخذها "بكين' بعين الاعتبار حيث يعتبر الموجع الجديد للصين الشعبية عالميا و قدراتها الاقتصادية التي اخترقت الأسواق التقليدية للغرب خارج حدوده وداخلها، والطاقة العسكرية المتنامية، "جميع ذلك يرجع في الأصل أن تكون الصين هي العدو المستقبلي لحلف الشمال الأطلسي، وعليه فإن الخطر الصيني بالمنطق الاستراتيجي هو الخطر المستقبلي على الغرب و بالتالي على حلفه الأطلسي، لأن قدرات الصين الذاتية مع وحدة أراضيها يمكن أن تضع حدا لهيمنة الغرب على العالم.

فالصين تنتمي إلى جديد من القوى إن تزداد قوتها دون أن تظهر لها طموحات استراتيجية أو أن تطرح بذلك للمنظومة القيمية "الديمقراطية و الليبرالية" الغربية.

وهي ترى بأن الحلف الأطلسي باستطاعته إحكام الطوق و الإحاطة الإستراتيجية من الشرق والجنوب وإضعاف خياراتها الاستراتيجية مستقبلا، وذلك في إطار ما يسمى بالشراكة المباشرة وبين الحلف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وكل من اليابان وكوريا الجنوبية ونيوزلندا[1].

ومنه فإن الصين لا تسعى ولا تفسح المجال لمواجهة بقوى عسكرية غير متكافئة توظف فيها قدراتها العسكرية الاقتصادية أثناء المواجهة، بل هي توظف هذه القدرات "استباقيا" في مواجهة ناعمة على الساحة العالمية مما يمكن أن يصبح لاحق سندا أكبر إذا وقعت مواجهة عسكرية ما[2].

[1] عبد النور بن عنتر و آخرون، **الحلف الأطلسي في عامة الستين : نظرة استشرافية ... و موقع العالم الإسلامي فيها**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 28

[2] نفس المرجع، ص 29

وهو الأمر الذي تريد الصين مواجهته بطريقة ناعمة وهو ما يعوض فكرة "المأزق الأمني" للتصور الواقعي، حيث أن الصين ومن محاولتها نشر صواريخ بالستية هو يهدد بشكل عام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين الأمر الذي جعل الدرع الصاروخي الأمريكي من شرق أوروبا مسألة ملحة لحماية أصدقاء الولايات وحلفائها.

وبالتالي فهذا الإجراء هو مهدد واضح للأمن الصيني، لأنه يقوض قدراتها في التحكم في التطورات الإقليمية غير المرغوبة خصوصا في حال توسع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، ومنه فالمعضلة الأمنية هنا تتحول بفعل التصور الصيني إلى مجرد توجه وقائي في ظل تغرير العلاقات مع دول أوروبا بشكل عام الأمر الذي يقلل من التصور بأن الصين هي عدو محتمل يمكن أن يهدد أمن أوروبا، وهنا يصبح المأزق الأمني ليس حتمية بل يمكن التحكم فيه من خلال نظرة الفواعل إلى بعضهم وتغير سلوكهم باستعمال وتوظيف المجال الاقتصادي في أبعاد النظرة السلبية المرتبطة بالهجوم والدفاع الأمني الذي اتخذته الصين في تعاملها مع الوضع في حالة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية، وهو الطرح الذي توافقه "البنائية" أي أن الإجراءات الصينية بالتقارب الاقتصادي الكبير مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هي "إجراءات بناء ثقة"، ومن شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى اتخاذ نفس المسعى مما يجعل الطرفان يبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن قضية الدفاع و الهجوم البالستي وكذلك في تحقيق الأمن الدولي.

لكن وعلى الرغم من هذه الصياغات الاقتصادية فإن المنظومة القيمية للولايات المتحدة و الحلف الأطلسي هي التي توجه سلوك هذا الطرف بشكل كبير وبالتالي فإن بقاء الصين خارج الإطار الغربي وعدم الاعتراف وتبني المعايير والقيم الغربية يبقيها "كعدو ومحتمل"، وهو الأمر الذي يصبح أكثر خطرا وتهديدا للأمن في منطقة المتوسط وذلك لاعتبار أن السلاح الهجومي الصيني والسلاح الموجه لأغراض دفاعية للدرع الصاروخية الأمريكية في شرق أوروبا يجعل المنطقة معرضة لإرتددات أمنية كبيرة في حال تواصل الوضع على ما هو عليه وإصرار الولايات المتحدة على بناء هذه المنظومة الصاروخية، إضافة إلى هذا فإن ظروف فاعل أمني جديد من منطقة المتوسط، والذي يعتبر من القوى النووية في العالم و باعتبار أسلحته البالستية المتطورة، فإن هذه المعطيات تشير إلى تداخل

بنيوي في منطقة المتوسط ويزيد في تعقيد هذه المنطقة[1]، والتي يصعب التعرف على معالمها خصوصا من الناحية الجيوسياسية، وهو ما يمهد إلى دور أكبر للصين في المنطقة المتوسطية في الجوانب الأمنية بعد سيطرتها النسبية على المجال الاقتصادي، وبالتالي تعقد المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بشكل أكبر و أوسع.

[1] Eugenio Bregolat obilos, OP-CIT

2- التحول الديمقراطي:

❖ مفهوم التحول الديمقراطي:

التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من الدولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاثة أركان:

حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.

دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي. تداول السلطة داخل المؤسسات بين القوى السياسية ومدنية تعلو على الأفراد وذلك على أساس الأفراد وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[1]

تعريف شامل للتحول الديمقراطي: هو حركة من نظام غير ديمقراطي إلى النظام منتهج للديمقراطية, وهو مجموعة المراحل المتميزة' تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها, وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحيث يتضاد لنصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي.[2]

إذن فالتحول الديمقراطي يعني عملية يتم فيها حل الأزمة المشاركة وأزمة الشرعية, الهوية, التنمية, أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية, فالتحول الديمقراطي

---

[1] محمد عابد الجابري, **الديمقراطية وحقوق الإنسان**, بيروت: مركز الوحدة العربية, 1994, ص86.

[2] محمد نصر مهنا, **في النظم الدستورية والسياسية**: دراسة تطبيقية, الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2005, ص442.

يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي[1]

❖ **مراحل التحول الديمقراطي:**

1. **مرحلة اتخاذ القرار:** هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي, ويشهد المجتمع من خلالها العديد من الصراعات بهدف مصالح من يقودون عملية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول الديمقراطي وتحديدا قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.[2]

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام التسلطي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي, ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الانقلابات ومؤامرات, ويحدث هذا الصراع في الظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم في ظل ضغوط دولية لتبني نظام ديمقراطي مقابل تقديم مساعدات دولية[3]

2. **أخذ القرار بالتحول أو إقامة نظام ديمقراطي:**

أثناء هذه المرحلة يتم إتخاذ القرار من طرف الذين يهمهم التحول, لقيام التحول الديمقراطي وتتوحد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الجديد مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة بالصراع أو الاتفاق, كما يتم وضع مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم

---

[1] اليام ذايت سعدي, **طبيعة عملية التحول الديمقراطي في: كرسات التحول الديمقراطي في الجزائر**, 11 ديسمبر 2005, ص79.

[2] مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية, التقرير الاستراتيجي العربي(2002-2003) القاهرة, مركز الأهرام الدراسات السياسية, 200.

[3] شهرزاد صحراوي, **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة(تونس, الجزائر, المغرب)** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خيضر, بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2013,ص12.

العلاقة بين الحاكم والمحكومين, فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.[1]

3. الترشيح الديمقراطي:

يعرف "جون ليتز" مرحلة الرسوخ الديمقراطي أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب والجماعات المصلحية أو أي قوة أو منظمات بعدم وجود بديل عن عمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة, ببساطة بديل عن عمليات الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.[2]

4. النضج الديمقراطي:

تحتل أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة الى تحسين الأداء الديمقراطي بالواقع عن الكفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال العمليتين المستقلتين والمرطبتين, وهما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية, وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب ان يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية التقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة, أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى الآليات والسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة.[3]

---

[1] أميرة إبراهيم حسن دياب, **التحول الديمقراطي في المغرب ودول المؤسسة الملكية(1992-1998)**, رسالة ماجيستر, معهد الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة:2002, ص30.

[2] نفس المرجع.

[3] ابتسام علي مصطفى, **التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة مابين 1990- 2007**, رسالة ماجيستر, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.2007, ص31.

❖ عوامل التحول الديمقراطي:

1- العوامل الداخلية:

-التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية: من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك من حيث إمكانية فشل أو نجاح عملية التحول, حيث انه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حيث تتسنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسة في عملية صنع القرار.[1]

والقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة غلى تفعيل وترشيح عملية التحول الديمقراطي مما يوصلها إلى السلطة.[2]

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديمقراطي إلى جانب توفر عوامل أخرى تتمثل في تنامي دور الطبقة الوسطى وتنامي مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات.[3]

-مرحلة انهيار شرعية النظام السلطوي: في هذه المرحلة يفقد النظام الشرعية, ولاشك أن احد العوامل الأساسية لانهيار النظام السياسي هو استفادته من الغرض الذي أنشأ من اجله وأيضا التغيير في القيم المجتمعية إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي.

إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام مالا تقود بطريقة آلية إلى انهيار بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات.[4]

---

[1] محمد مختار قنديل, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة**,مركز ابن خلدون للدراسات الإتمائية, 2012, ص87.

[2] الهام ذايت سعدي, مرجع سابق, ص80.

[3] فايز ربيع, **الديمقراطية بين التأمل الفكري والمقاربة السياسية**, عمان: دار الحامد النشر والتوزيع,2004, ص180.

[4] محمد عسال وإيمان بومزبر, **مراحل التحول الديمقراطي** على الموقع:

http://www/read30/amuntada.com/ti80

فأي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي الى المعاناة من مشكلة فقدان الكفاءة والانجاز, ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هنالك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية.[1]

العوامل الاقتصادية:

إن عملية التحول الديمقراطي في سيرورتها العامة تؤثر وتتأثر في الأوضاع ويبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغير السياسي ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع الدخول وتحقيق الأمن الاقتصادي وتبقى سياسات إصلاحية في الجوانب المالية والضريبة والجمركية.[2]

تعد العوامل الاقتصادية من العوامل التي تؤثر على شرعية الأنظمة التسلطية, ففي حال تردي الأوضاع الاقتصادية تهتز شرعية النظام السياسي, نتيجة لنوع من الغضب العام الذي يسود المجتمع.[3] ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية منها أنظمة حكم عربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظامها السياسي وظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي شاهدتها تلك الدول.[4]

فعالية المجتمع المدني:

ان الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية, فالديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساتها للإرادة السلمية لعلاقات بين الجماعات المتناقشة أو المصالح المتضاربة, من ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري المعياري

---

[1] علي عباس مراد, **ديمقراطية عصر العولمة**, بيروت: معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2007, ص101.

[2] خوفي رابح, **التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية**,(مداخلة في الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر , جامعة محمد خيضر بسكرة:2001.

[3] محمد مختار قنديل, مرجع سابق, ص89.

[4] مصطفى بلعور , **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية. دراسة حالة الجزائر**(1988-2008)أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, جامعة يوسف بن خدة, الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2009,ص53.

للديمقراطية.[1] وعليه فإن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة وثيقة, فلا يمكن إيجاد مجتمع مدني الأمن خلال تكريس الديمقراطية, تحديد المجتمع المدني وتوسيع نطاقه وتفعيله بوصفة البنية التحتية للحياة السياسية.[2]

2- **العوامل الخارجية:**

-**النظام الدولي الجديد:** لقد شهدت البيئة الدولية تغييرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي, وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي, وهذه الثورة كما وصفها البعض, أدت تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي مع اختلاف في الدرجات, إن تلك التغيرات التي حدثت في التحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية, حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.[3]

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة شرطية التي تهدف إلى الربط بين أداة الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والأخذ باقتصاد السوق, وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات.

- **دول القوى الخارجية في دعم الديمقراطية:**

يمكن القول إن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية, حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها الملية, تتمتع بنفوذ هائلة ليس فقط على صعيد السياسة

[1] سعد الدين ابراهيم, **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**, القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع, 1200, ص18.

[2] محمد عثمان الخشت, **المجتمع المدني**, القاهرة: دار الأمل للطباعة والنشر, 2004,ص93.

[3] كيوان أمين, **عوامل التحول الديمقراطي**(02.09.2012) على الموقع:

http://www.alanaba.com

الدولية وحدها, وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى, سوء في تلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر بدول محولة إلى اقتصاد السوق.[1]

وهكذا أصبحت التحولات نحو السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ماعبر عنه مستشار الأمن القومي "أنديك" في حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية والديمقراطية واقتصاد السوق إذا كان بوسعهم فعل ذلك.

وفي هذا الصدد وبعد التطرق الى مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله وعوامله سوف نتناول فيما يلي نموذج تونس لمحاولة تدقيق المعنى أكثر:

✓ **التحول الديمقراطي في تونس:**

اندلعت الثورة التونسية بين 17ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011, وكانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس التونسي المستبد"زين العابدين بن علي", الذي كان يحتكر الاختصاصات الأساسية من الناحية السياسية, و الناحية الدستورية , فبسقوط هذا الرئيس سقط جزء هام من النظام , وهو الجزء القيادي مما أدى إلى تعويضه بجز جديد.

واجهت الثورة التونسية العديد من المفارقات, تمثلت أولها في التضارب بين المشروعية الثورية كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحب لها مباشرة , وبين منطق النظام والمؤسسات الانتقالية السياسية الإدارية القائمة والمنتمية إلى النظام والمؤسسات الانتقالية السياسية

[1] الانباري شاكر, نحو مزيد من التنمية على الموقع:

http://www.elghad.to

الإدارية القائمة والمنتمية إلى النظام القديم والتي كان من المفروض إن تتماشى مع النظام القديم.[1]

في النهاية مساء يوم 11جانفي2011, بعد الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب التونسي, وبحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين, إذ توجه وزير الأول محمد الغنوشي وفي حالة قصوى من الاضطراب, لشعب التونسي عبر القناة الوطنية بخطاب جاء فيه " انه في حال تعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية, سيتولى هو ممارسة السلطة كرئيس للجمهورية..."[2]

- معوقات التحول الديمقراطي في تونس:

إن عوامل تعثر مسار التحول الديمقراطي في تونس لا تنفصل كثيرا عن مثليتها المغاربية أو بالأحرى في كل الدول العربية, ولكن هذا لا ينفي من وجود بعض العوامل الخاصة لكل دولة على حدى تكون أكثر ارتباطا بالبيئة المحلية وعليه فان حالة الاندماج الذي تعرفه تونس على مستوى المجتمعي نظرا لغياب الانقسامات الدينية والاثنية.[3]

وتتمثل عوائق التحول الديمقراطي في تونس فيما يلي:

- طبيعة القيادة السياسية:يقصد بذلك الخلفية التاريخية التي ستند عليها بن علي في سياسته, سواء على المستوى الداخلي او الخارجي, إذا ارتكزت قيمتي الأمن والاستقرار, وهذا راجع إلى الوظيفة الأمنية للرئيس.[4]

---

[1] La transition (Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour, démocratique en Tunisie : entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire, apparaître dans la revus Française de droit constitutionnel.

[2] **الاصلاح الدستوري في تونس** على الموقع:

http://www.mostakbal.com

[3] عباش عائشة, **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثل تونس**, مذكرة لنيل شهادة الماجيستر قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة, الجزائر 2007-2008, ص135.

[4] أحمد ولد دادة, **الجيش والسياسة في الوطن العربي**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ديسمبر 2002,ص90.

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني بسب طابع السيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني, إضافة إلى فقدانها لقدرة مالية والذي يجعلها أداة في يد النظام الذي لايمكنها من الخروج على طاعته, وبالتالي هذا ما ينقص من فعاليتها.

أفاق التحول الديمقراطي:

- **إقرار الشرعية الديمقراطية:** وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة, ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية, وتفصيل دور البرلمان, بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإدارة العامة, وهذا ما يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة نزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوة السياسية المختلفة.[1]
- **إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة:** انجاز سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام, بعيدا عن أشكال التحايل.
- **إشاعة الثقافة المدنية:** إذن من غير الممكن للديمقراطية, كبنية وآليات وقواعد أن تتضح وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية المختلفة, ولايمكن لمؤسسات المجتمع المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية.[2]

[1] أحمد منسي, مرجع سابق, ص318.

[2] عباش عائشة, **مرجع سابق**, ص155.

المبحث الثاني: سيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة

لدراسة السيناريوهات المستقبلية لتحولات الأمنية الجديدة و مدى تأثيرها على أمن دول جنوب المتوسط سيتم دراسة المتغيرات التالية:

الفواعل الدولية الجديدة في المتوسط

التحول الديمقراطي

1-السيناريو الإصلاحي:

- **الفواعل الدولية الجديدة:**

الهدف من التواجد الصيني والروسي في المنطقة المتوسطية هدف اقتصادي محض, وهذا ما سيسمح لإقامة العديد من المشاريع الاقتصادية بالمنطقة, خاصة وأن المنطقة الجنوبية للمتوسط تمثل سوقا استهلاكيا ذات قوة استيعابية للصادرات الروسية والصينية من السلع المختلفة كالآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات. فنجد مثلا روسيا تسعى دائما إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم لدخلها القومي, إضافة إلى مختلف المشاريع المشتركة لروسيا و دول جنوب المتوسط كتأمين حركة التجارة والسياحة مع زيادة اهتمامها السياسي مع هذه الدول خاصة مع حلفائها التقليدين, كسوريا وليبيا والجزائر.

وبتالي تسعى هاتين القوتين إلى بناء شراكة إستراتيجية تعود بعائد اقتصادي مباشر لكلتا القوتين وتعود بالتنمية والتطور الحقيقي لدول المنطقة الجنوبية للمتوسط وذلك بتوفير مناصب الشغل في مختلف القطاعات خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي تتمتعان فيه بكوننا نعيش عصر الرقمّنة والتكنولوجيا الجدّ متطورة. وهذا ما سيسمح لدول الجنوبية استغلال هذه المزايا في القضاء على أكبر المشاكل التي تعرفها المنطقة والمتمثلة في البطالة و ذلك من خلال التفتح العلمي والاستفادة المعرفية من هذه التطورات والإمكانات العصرية, كما أنه بوجود أساليب دفاعية متطورة في منطقة المتوسط توفر الاستقرار, ويساهم في حماية مختلف المنشآت الاقتصادية فيها.

❖ **التحول الديمقراطي:**

سيسمح الحراك الجماعي في بعض الدول المتوسطية بإسقاط الأنظمة التسّلطية والديكتاتورية وإعادة بناء مؤسسي مستوعب لأسس الحكم أين سيسمح هذا بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني, ودمج أفراد المجتمع المدني, وإقامة علاقات دبلوماسية متينة إضافة إلى تشجيع الدول الأجنبية اللجوء إلى المناطق الجنوبية للمتوسط عبر توفير شروط الأمن والاستقرار, الأمر الذي سيحفزها بربط العلاقات وتكثيف التعاون, خاصة في ظل التحديات الأمنية الجديدة. كما سيسمح للأنظمة السياسة الديمقراطية الحد من الصراعات الداخلية للدول العربية, وذلك بقيام الدولة بدورها الطبيعي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية, وذلك بخدمة جميع فئات المجتمع.

2-السيناريو الفاشل:

❖ **الفواعل الدولية الجديدة:**

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تفاعلات سياسيات دولية هامة, نظرا للأهمية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها خاصة وأنها دول نامية خاضعة لمصالح وتجذبات الدول العظمى(الفواعل السياسيين) وهذا نتيجة لغياب تصور موحد لها يخدم مصالحها. خاصة مع ظهور تنافسات جديدة على المنطقة أين أصبحت ملاذا للجميع, فأصبحت المنطقة تشهد احتدام النزاعات المختلفة ومسرحا للتنافس الدول, وذلك بغرض الهيمنة والسيطرة, ويتضح ذلك من خلال المناورات العسكرية المتواصلة بين هذه الفواعل, والعداوة المستمرة, وأكثر من ذلك فان الأوضاع المزرية التي تعرفها الدول الجنوبية للمتوسط من خلال هذه السياسات جعلها تمشي على أعصابها من حدوث مواجهة عسكرية أو نشوب حرب على المنطقة.

فالأوضاع التي تعرفها الدول الجنوبية للمتوسط سواء داخليا أو خارجيا أفقدها السيطرة على أوضاعها الداخلية مما أعطى الفرص أمام هذه القوى باستغلالها وتأثير على القرارات السياسية الخاصة بها وهو ما تعيش عليه غالبية الدول في جنوب المتوسط, فمثلا التدخل الروسي في ليبيا ومصر, لم يغير أي شيء بل زاد الطينة بلّة, إلى جانب التدخل الأمريكي

في سوريا...الخ.فمع ظهور مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في العالم أصبح جنوب المتوسط مركز تهديد.

❖ **التحول الديمقراطي:**

إن هيمنة الدول الكبرى على منطقة جنوب المتوسط غير من توّجه التحول الديمقراطي فيها, حيث أصبحت أغلبية دول هذه المنطقة إن لم نقل الكل تشهد حالات عدم الاستقرار في مختلف أنظمتها, بسبب غياب تكافئ مؤسساتي وهشاشة الأنظمة السياسية فيها. وما نراه في ليبيا وتعيشه سوريا وتونس ومصر اليوم ما سوى نتيجة ملموسة لعدم القدرة على تفعيل مختلف الأنظمة الخاصة باتخاذ القرار اللازم بشأن هذه المنظمات. ما سبب في سوء الحالة الاجتماعية لمختلف أفراد هذه المنطقة وهو ما نراه اليوم من خلال عدد اللاجئين من سوء الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية لهذه الدول.

كما يمكن أن تسبب هذه التحولات الديمقراطية في الدولة الواحدة إلى عدّة دول, وأحسن مثال على ذلك ما حصل في ليبيا.

فضلا عن إمكانية طفو الخلافات العرقية والاثنية إلى السطح بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

ومما سبق يمكن ترشيح السيناريو الفاشل كنتيجة للتحولات الأمنية الجديدة, بكونها أثرت سلبا على منطقة جنوب المتوسط وذلك يتضح من خلال التوترات والنزاعات التي تشهدها المنطقة, إلى جانب سوء الأوضاع الداخلية.

خاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطف في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة المجيدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابق في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم الذي عرفت تحولات في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفتها هذا النظام، وكيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المتوسط، هذه المنطقة التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي والحساس الذي تتمتع له، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المتوسطة عامة والجنوبية خاصة ومصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي وكذا مفهوم الأمن، ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا في هذا الإطار إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات، يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب البادرة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحدث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، وتطورت هذه النظرة مع النظريات والمقاربات النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العمولة تعرف مصادر جديدة، ومعقدة للتهديد منها : قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض... الخ. الأمراض الذي يستدعي ضرورة رضع آليات وإستراتيجيات قادرة على استيعاب هذا لكم الهائل من التهديدات التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

- هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يشع يشمل أبعادا متنوعة اقتصادية واجتماعية، سياسية وأمنية وبيئية، وعلى مستويات متباينة مع وجود مجد أدنى بين هذه المستويات.
- إن المنطقة المتوسطية كانت ولا تزال كنموذج بارز للسياسات الأمنية الأوروبية، نظرا لأهميتها الإستراتيجية، كونها نقطة تماس والتقاء بين ثلاث قارات إذ تصل بين أوربا وآسيا وتعتبر بوابة لإفريقيا، وتربط بين عزب العامل العربي من خلال اتصاله المباشر بشرق الأوسك، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية كونها تحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة للذان تزخر بها منطقة جنوب المتوسط.
- نظرا لهذه المعاصرة عدة مبادرات تعاون، إلا أن الواقع فرض علاقات غير متوازنة بين أوروبا موحدة، و بين جنوب مفكك ومجمل هذه المبادرات كانت أوروبية طغى عليها عامل الشعبة بشمال متطور وجنوب مختلف مما جعل من هذه الأخيرة أن تكون مستهلكة لا مشاركة.
- إن كانت اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، والتي تعبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين، فلقد مست كل الجوانب، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ، والثقافية. وبناءا على هذا قامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، إلا أنه يبقى حوار 5 + 5 حسن صيغة لتعامل الدول الجنوبية، مع نظريتها في الضفة الشمالية أكونها بعيدة عن التأثيرات السلبية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي.
- إن بروز مصادر تهديد جديدة والمتمثلة في ثلاثية الإرهاب الهجرة الغير الشرعية وجريمة المنظمة، جعلت البعد الأمني يسيطر على مسار العلاقات الأورومتوسيطة،

ومما زاد من صعوبة معالجة هذه التهديدات أنها لم تلق نفس الإدراك من كلا الطرفين (الجنوب ،الشمال).

- مثلت هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 الذي تعرضت لها الولايات المتحدة، علامة فارقة ونقطة تحول في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي، هذه أعطت الأسبقية لكل ما هو أمني في سلوك الولايات المتحدة السياسي، من خلال سياسة السلام عن طريق الحرب الوقائية.
- وفي إطار سياستها الرامية لتكريس زعامتها على العالم، وكسب المواقع في استراتيجيتها للقضاء على الإرهاب، خاصة وأن المنطقة الجنوبية تعد مرتعا لجماعات إرهابية متطرفة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة, تعد بذلك إلى اعتبارات جيو إستراتيجية، حيث تعتبر المنطقة الجنوبية نقطة ارتكاز إستراتيجية تتوفر على شتى المؤهلات التي تجعل منها الخلفية المناسبة لإمداد القوى العظمى بالطاقة، لذلك تسعى لإيجاد موضع قدم في المنطقة الغنية بالمواد، وبوابة الصحراء الكبرى الخازن الرئيسي للنفط مستقبلا، وقد وجدت القائدة بالمنطقة المبرر لسياستها بالتواجد.
- إن بروز الفواعل السياسية الجديدة في منطقة المتوسط جعلت منها مسرحا لتنافس نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها, وذلك من خلال سعي كل قوة الحفاظ على مصالحها الشخصية.

قائمة المراجع

القران الكريم:

سورة البقرة

سورة الأعراف

سورة النحل

سورة قريش

الكتب:

1. إبراهيم, شريف، **أوروبا دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية**، مصر, مؤسسة الثقافية الاجتماعية, 1960.
2. أحمد حلمي, نبيل, **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**, القاهرة, دار النهضة العربية, 1988.
3. أسامة, محمد بدر، **مواجهة الإرهاب**, دراسة في التشريع المصري والمعارف، مصر, النشر الذهبي للطباعة،2000.
4. الباشا فايزة، يونس, الجريمة **المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، دارالنهضة العربية, (ب ط)،القاهرة, 2002.
5. بخوش, مصطفى, **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، القاهرة, دار الفجر, 2006.
6. بوزنادة, معمر، **المنضمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية، 1992 .
7. بيليس, جون ، سميث, ستيف، **العولمة السياسية العالمية**، ترجمة, مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى, 2011.
8. جورج, شكري كنن، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين و أفاقها دراسات استراتيجية**, العدد 53,أبوظبي: ط$_1$, 2001.

9. الحاج, علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** لبنان, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, 2005.
10. حتى يوسف, ناصف، **النظرية في العلاقات الدولية**, لبنان: دار الكتاب العربي،1985.
11. خضرة, بشارة, **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008)**, ترجمة سليمان الرياشي, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, 2010.
12. درويش, محمد فهيم، **الجريمة في عصر العولمة**, ط2, القاهرة :النشر العربي للطباعة, 2002.
13. رياض, محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**، بيروت, دار النهضة للطباعة والنشر, 1989.
14. سعيد الدين, إبراهيم, **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي,** القاهرة, دار القباء, للطباعة والنشر والتوزيع, 2000.
15. شحاتة، علاء الدين, **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة**, إيتراك للنشر والتوزيع، طبعة الأولى, القاهرة, 2000.
16. صلاح الدين, عامر, **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**, مصر, دار الفكر العربي, 1977.
17. عابد الجابري, محمد, **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العرب، في مسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز الوحدات العربية، 2000.
18. عبد الحميد, إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 1996.
19. عبد الوهاب, الكيالي, وآخرون, **الموسوعة السياسية**، بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1979.

20. عمارة, محمد، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، القاهرة، مصر, مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى, 2009.
21. عنتر, عبد النور، **البعد المتوسطي لأمن الجزائري**, الجزائر، أوربا، والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، والنشر والتوزيع، 2005.
22. فايز, الربيع, **الديمقراطية بين التأميل الفكري والمقاربة السياسية**, عمان, دار الحامد للنشر والتوزيع, 2004.
23. قنديل, محمد مختار, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة**, مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية, 2012.
24. الكوارى, علي خليفة, وآخرون, **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**, ط2, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2012.
25. مايكل, كلير، **الحروب على الموارد, الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**, ترجمة ,عدنان حس، بيروت, دار الكتاب العربي،2002 .
26. محمد مؤنس, محب الدين, **الإرهاب في القانون الجنائي، دراسة قانونية مقارنة على مستويين الوطني والدولي**، مصر, مكتبة لأنجلو مصرية, 1987.
27. محمد, بن أبي بكر, بن عبد القادر الرازي، **مختار صحاح**, القاهرة, الهيئة المصرية العامة, ط2, 1962 .
28. محمد, لمين، البشرى، **الأمن العربي**, المقومات والمعوقات, ط1, الرياض, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2000.
29. مدحت, رمضان, **جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية و الإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي**, دراسة مقارنة, القاهرة, دار النهضة العربية، 1995.
30. مصباح, زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**, ليبيا, دار الرواء, 2008.
31. مصطفى, مصباح ديارة, **الإرهاب مفهومه وأهم الجرائم في القانون الدولي الجنائي**, بنغازي ليبيا: منشورات.

32. مطر، عصام, عبد الفتاح, عبد السميع, **الجريمة الإرهابية**, دار الجامعة الجديدة(ب ط)،الإسكندرية, 2005.
33. مقدم, محمد, **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيق الإرهابية** ،الجزائر, منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002.
34. منسي, احمد, وآخرون، **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**, مصر, دار القلم لنشر و التوزيع, 2010.
35. ولد دادة, احمد، **الجيش والسياسة في الوطن العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية, ديسمبر, 2002.

المذكرات:

1. ابتسام هلي, مصطفى، **التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين عام 1990-2004** رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة, 2007.
2. أسامة, معقابي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، دراسة حالة تونس،(87-2010). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010-2011.
3. إسراء, احمد إسماعيل, **تأثير التحول الديمقراطي على التحول السياسي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية مصر, 2007.
4. أميرة إبراهيم, حسن دياب ، **التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية (1992-1998)**, رسالة الماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2002.
5. صحراوي, شهرزاد، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس ،الجزائر، المغرب)**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خضر بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2013.
6. عياش, عايشة, **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في الدول المغرب العربي مثال تونس**, لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة, جامعة يوسف بن خدة الجزائر, 2007 _2008.

7. بلعور, مصطفى, **التحول الديمقراطي في النظم السياسي العربية دراسة حالة الجزائر (1988-2008)**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة, جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009.

المقالات:

1. خوني, رابح, التحول **الديمقراطي والعولمة الاقتصادية**, مداخلة في الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2011.
2. شلبي, محمد, **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**, الجزائر: منشورات العلوم السياسية والإعلام, 2004.
3. نايت سعدي, **إلهام, طبيعة عملية التحول الديمقراطي في تكرسات التحول الديمقرطي في الجزائر**.11ديسمبر, 2005.
4. حماد جمال, **المعارك الحربية على الجبهة المصرية**, دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر, 2002.

الدوريات والمجلات:

1. أبو عمود, محمد سعيد, **الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر**, القاهرة: مجلة السياسة الدولية, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد113, 1993.
2. أبو لوز, عبد الحكيم, **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسمار**, تونس: مجلة المغرب الموحد, دار النشر للمغرب العربي, العدد05,2010.
3. خالد, عبد اللطيف, **مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**, مجلة السياسة الدولية, عدد129, القاهرة, يوليو1997.
4. سعد الشربيني , وفاء, **الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية**, سلسلة دراسات أوربية القاهرة: مركز الدراسات الأوربية, العدد الأول,2007.
5. طروب, بحري, **الأمن الغذائي: المفاهيم و الأبعاد**, مجلة المفكر, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد07, نوفمبر2011.

6. عبد الجبار, وهاب النعيمي, **نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية_الأمريكية**, قضايا سياسية (جامعة النهرين, بغداد), العددان3-4, شتاء 2000.
7. عبد الصمد, سعدون عبد الله, **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني**, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد15,صيف2007.
8. عبد الله الحربي, **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته_دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**, سلسلة دراسات أوربية, القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية, العدد الأول, 2007.
9. العجيزي, عبد العزيز, **خطف الطائرات بين المنطق الثوري والامن الدولي**, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, أكتوبر1970.
10. محمد ,بن هويدين, **محددات السياسة الخارجية الصينية**, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد13, شتاء2007.
11. محمد صابر, عنتر, **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط**, تحييد الأبيض المتوسط إضافة للأمن العربي, مجلة قضايا عربية, العدد18-19, ربيع-صيف2003.
12. مصطفى, صايج, **الإتحاد المتوسطي**, مجلة العالم الإستراتيجي, مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية, العدد1, مارس2008.
13. وليد عبد الناصر, وليد محمود, **التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرق**, مجلة السياسة الدولية, العدد14, 2002.
14. اليشير, الكوت, **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية**, مجلة دراسات دولية, السنة الثامنة, العدد28, 2007.

<u>الدراسات والبحوث والملتقيات:</u>

1. بن عبد النور, بن عنتر, وآخرون, **الحلف الأطلسي في عامه الستين: نظرة إستشرافية...وموقع العالم الإسلامي فيها**, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, 2009.
2. عبد الله كامل, عمر, **الأمن الربي من منظور اقتصادي**, أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة...والطلعات المستقبلية من9 إلى1996/01/11, باريس, فرنسا, مركز الدراسات العربي الأوروبي, الطبعة الأولى,1996.

مواقع الانترنت:

1-محمود معروف, استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية, على الموقع:
http://www.swissinfo,ch/ara/arabic_international/detail_html?site sect=141&sid=6673775&c key=114655292900

2-برنامج الأمم المتحدة للبيئة, **خطة عمل البحر المتوسط**, على الموقع, www.sphio.nac-Spa.grg/saphiara.pdf.2016/09/06:يوم

3- زكريا, حسين, **الأمن القومي**, تم تصفح الموقع يوم:2016/05/23, http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.html

4-يامامور, تاكايوكي, **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**, ترجمة عادل زقاغ, تم تصفح الموقع يوم:2016/05/26, http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

5- المحجوبي, خالد إبراهيم, **الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري**, على الموقع, http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=200651

6-أيمن, حسن, **الجماعات الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة نبذ العنف**, على الموقع, http://www.muslum.org/vb/showtheard.php?359461

7- ريما, صالحة, **صناعة الموت: الجمعات المسلحة في الغرب العربي**, على الموقع, http://www-rpcst.com/pass/belad-33.html.

8- مرصد الإرهاب, **من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي**, على الموقع, http://www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-51564.html

9- شبكة النبأ المعلوماتية, **تنظيم القاعدة في الغرب العربي حاضنات ثرية ووجوه متعددة**, على الموقع, http://www.Facebook.com/note.php?note_id=194020673978

10- **الإصلاح الدستوري في تونس**, على الموقع,

www.MOSTAKBAL.com

11- غازي, أبو كشك, **سياسة الأمن القومي**, على الموقع,
http://www.aljazeeratalk.net/froum/archive/index.php

12-حسين, خليل, **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي**, على الموقع,
http://drkhalihussein.blogspot.com/2009/01/blog-past1982.html

13- **مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم**, على الموقع,
http://dctrcs_org/s6061.html

14- المنذر, الرزقي, **حوار5+5 دفع جهوي لمسار إقليمي**, على الموقع,
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/rezgui-html

15-الزاوي, محمد, **منتدى 5+5 ظاهرة الهجرة غير المطلوبة**, على الموقع,
http://www.albagh.net/news-world/455-html

16- **التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع**, على الموقع,
http://www.nato.int/docu/Medterranean(secompmed-arab-pdf

17-**مشروع الإتحاد من أجل المتوسط** ,على
الموقع, http://www.aljazera.net/NR/exeres/ccc80E78-9BB9-4c30-
[1]9A79-9coc26651.htm

18-تطور وتحول العلاقات الأمريكية-الروسية, على الموقع:
http://www.politics_dz.com/theards/ttur_u_txuhul-alyaqatalamriki-alrusi.2559/post-2890

19-التنافس الأمريكي _الأوروبي على منطقة المغرب العربي على الموقع:
http://www.politics_dz.com/theards/altnafs-alurubi-almriki-bmntq-almghrb-alyrbi.1656

20-دراسة في العلاقات الأمريكية الروسيا 1780-2015على الموقع:
http://www.politics-dz.com/thaers/dras-fi-alylaqat-almiriki-arusi1780-2015-2629/post2890

21- **حرب غزة 2008-2009** على الموقع:

http://www.alarabiya.net//articles/2008/12/28/629888.html

22- **الحرب على غزة** على الموقع:

http://www.ar.wikipedia.org/wiki/

23-**الحرب على غزة 2012** على الموقع:

http://www.bbc.com.wk/middleeast/2012/11/121120-gaza-efforts-killing.shtml

باللّغة الأجنبية:

Books :

1. Astrid B, BOE, ning, **Multilateral Security in the 21st century: Regional integration through Development and its Security I;pqct on Euro-Med partnership Members,** Jean Monnet/ Robert Shuman paper Series, vol07,N°9, May 2007.
2. Ben Antar, Abdennour, **Nato Maghreb and Europe**, Mediterranean politics, Algerian, cread, vol 11, N°2, july2006.
3. Bertrand, Maurice, **La Fin de l'ordre Militaire**, presse des SC-po, paris,1996.
4. Burton, John, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984.
5. Buzan, Barry, &Lene, Hansen, **The Evolution of International Security**, Studies, USA, Cambridg University Press,2009.
6. Houg, Peter, **Understanding Global Security,** London and New York, Routledge, 2004.
7. La transition, Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour, **démocratique en Tunisie entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire** apparaitre dans la revue Françoise de droit constitutionnel.2012.

8. Lacoste, Yves, **Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : presprective 2025**, Paris : centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Valbonne, 2010.
9. Maurice, Rieutrad & Loi, Tribot la Spière ,**Le bassin méditerranéen enquête de sens** : Edition publisud, 2000 .
10. Preece, J.Jackson, **Security in International Relations**, United Kingdom, London, The University of London International programmes, 2011.

Periodicals and Working paper:

1. A.OUNAIES, Ahmed, **Sécurité et partenariat en Méditerranée,** Etude Internationales, N°79,2001.
2. Blzacq, Thierry, **Qu'est-ce que la sécurité nationale** ?, la revue internationale et stratégique, N°52, hiver2003-2004.
3. Dellios , Rosita, **The Rise of china as a Global Power, The culture Mandala**, volume 6N°2, The centre for East-West cultural and Economic Studies, The School of Humanities and Social Sciences, Bond University, Queen Saland, Australia,2004/2005.
4. H.Ulman, Richard, **Geopolitical change and contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda**, http://www.ligiubc.ca/sites/ilu/files/publications/webwp30/pdf
5. N.cooper, Richard, **Sino-European Economic Relations**, Working paper 05-03, weathead center for international Affair, Harvard University, june 2005.
6. Poul, Rose, **the Intrastate Security Dilemma: Ethic conflict as a Tragedy?**Journal of peace Research. Sage publications, vol, 36, N°:2, 1999 March, p.184.

7. Sarensen, Georg, **after the security Dilemma: The challenges of insecurity in works stats and dilemma of Liberal values,** Security Dialogue, vol.38, N°3, September2007.
8. Simon, Dably, **Geopolitical change and contemporary Security Studies: contextualizing the human security Agenda**, Institute of International relations the University of British Columbia, in,
9. Williams, Micheal, **Words, Images, Enemies: Securitization and International politics,** International Studies Quarterly, USA, Black well Publishing, vol47, N°4, 2003.
10. Wolfers, Arlond, **National Security an ambiguous Symbol,** Political Science Quarterly, Vol.67, N°:04, December1952.

Internet Links:

1- Aléman, Rocio Méndez, **La sécurité méditerranéen**. L'OTAN est elle la solution ?in :
http://www.nato.int/acad/Fellaw/9800/mendez.pdf, le 25/29/2016
2-Botchway, Francis, **china_Africa Economic Relations: New Ideas Iold parading**?, University of Central Lancashire, in:
http://www.uclan.ac.uk/school/language-andinternational/china_africaeconimicslecture.php
3-Bergolot obiols, Eugenio, **L'influence de la chine en Méditerranée**, dans :
http://www.iemed.rg/anuari/2010/farticles/Bregolet_influence_fr.pdf
4-**Copennhague School**, www, Wikipedia.org/Copenhagen school (international relation), le10/05/2016
5-Florent, laroche, **Un aperçu des infrastructures maritimes et terrestres dans le bassin méditerranéen**, in :
http://www.imed.org/anuri/2010/Foraticles/laroche-infrastructure/fr.pdf
6-**Initiatives5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental**
« 5+5 défense »in :

http://www.defense.gov.Fr/europe-deladefense/partenariats/iniatives_5_5defense/initiatives_5_5defense

6-Jacqueline, Berman, **This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life**, Accessed:01/06/2016 http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_cition10/7/3/2/2pages73226/p73226_7.php

7-**La méditerranée, espace de clivage ou d'échange**, in : http://blog.crdp-versailles.fr/istorbacblogversion2/public/te2/la-méditerranée-cours-2012.pdf

8-Yuetong, Yan, **The rise of china and its power status, Chinese journal of International Politics**, in: http://Gjip.oxfordgournals.org/content/1/1/5.full

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnwat/Figo2.GiF_CVE.htm

الفهرس

خطة البحث.....6
مقدمة.....7
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن.....15
المبحث الأول: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.....16
1.الواقعية الجديدة.....21
2.الليبرالية والليبرالية الجديدة.....24
3. البنائية.....27
المبحث الثاني: مستويات الأمن.....29
1.المستوى الداخلي.....29
2. المستوى الإقليمي.....33
3.المستوى الدولي.....35
الفصل الثاني: التحولات الأمنية الجديدة في المتوسط.....42
المبحث الأول: جنوب المتوسط و الأمن.....43
1.جيوسياسة المتوسط.....45
2.الأزمات التي تعرفها منطقة جنوب المتوسط.....51
3.القوى المتنافسة على منطقة المتوسط.....56
المبحث الثاني: التحولات الأمنية في المتوسط.....69
1.الإرهاب الدولي..... 69
2.الجريمة المنظمة.....85
3.الهجرة الغير شرعية.....92
المبحث الثالث :المبادرات الأمنية الخاصة بمنطقة المتوسط.....97
1.منتدى5+5.....98
2الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي.....99
3.الاتحاد من اجل المتوسط.....103

الفصل الثالث: تحديات وسيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة.....108
المبحث الأول: تحديات السياسات الأمنية الجديدة 109
1. الفواعل الأمنية الجديدة في المتوسط.....109
2.التحول الديمقراطي.....132
المبحث الثاني : سيناريوهات السياسات الأمنية الجديدة.....141
1.سيناريوهات النجاح.....141
2. سيناريوهات الفشل.....142
خاتمة.....144
قائمة المراجع.....148
الفهرس.....161